



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الاقتصادية

كيف نمنع
السكتة القلبية!

يتعرض الاقتصاد السوري لخطر السكتة القلبية منذ بدايات 2013 التي بدأت تظهر عوارضها منذ ذلك الحين، وتقوى مع تأخر الحل السياسي للأزمة السورية، وهذا ما أكدناه منذ ذلك الحين: «استمرار الأزمة سيصيب الاقتصاد السوري بالسكتة القلبية» (أيلول 2012).

يمكن جذر المسألة في السياسات الليبرالية التي تسارع تطبيقها ابتداءً من العام 2005 تحت مسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي». هذه السياسات، وإلى جانب الكوارث التي جلبتها بمعدلات الفقر التي ارتفعت خلال خمس سنوات من 30% إلى حدود 44% من السوريين، وبدمار قسم كبير من الثروة الزراعية والحيوانية، نتيجة رفع الدعم عن المحروقات، وخاصة المازوت، وغيرها الكثير من المصائب، فإنها جرّدت الدولة من أسلحتها الأساسية في التدخل الاقتصادي والاجتماعي، وسلّمت هذه الأسلحة لقوى الفساد الكبرى ولتجار وسامسة الاستيراد والتصدير، الذين بات بيدهم بشكل تدريجي، ولكن سريع، الحل والعقد في شؤون الاقتصاد الأساسية كلها.

حين وصلنا إلى عام 2011، كانت الأداة الوحيدة المتبقية بيد الدولة هي الأداة المالية، أما لقمة الناس فقد وُضعت بيد التجار، ولأنها وُضعت بيدهم فقد باتت في مهب الريح.

مع اشتعال العنف والأعمال العسكرية، وكذلك مع الحصار الاقتصادي الغربي، توقفت إلى حد كبير عملية الإنتاج بمختلف مراحلها وأجزائها (إنتاج، تبادل/توزيع، استهلاك)، وبات مصير العملة السورية وقدرتها الشرائية رهناً بعمليات مضاربة داخلية وخارجية.

قيمة أية عملة ترتكز في نهاية المطاف إلى ما يقابلها من إنتاج مادي حقيقي ضمن الدولة المعنية، ومن ثروات مترakمة بأشكال متعددة، بينها الذهب والعملات الأجنبية. ولما كان الإنتاج شبه متوقف، والأرصدة والاحتياطات لا يعلم إلا قلة من المتنفذين ما تبقى منها وما كانت عليه من الأساس، فإن التلاعب بقيمة الليرة وسعر صرفها بات أداة سياسية ومالية مباشرة، تستخدمها على السواء قوى خارجية معادية للسوريين، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ومافيزيون وتجار حرب وفاسدون كبار من الداخل.

الاقتصاد القائم في سورية حالياً لم يعد اقتصاداً مأزوماً فحسب، بل بات اقتصاداً أسود بالقسم الأكبر منه. التقديرات تتحدث عن مليار ليرة سورية أرباح أنشطة سوداء، يجري تحويلها بشكل يومي إلى دولار، سرعان ما يهاجر إلى الخارج. كم الضخ النقدي الهائل لليرة السورية، هو الآخر بات أداة نهب إضافية عبر التضخم الكارثي المتسارع.

باستمرار الأزمة، واستمرار العقوبات، واستمرار هيمنة تجار الحروب والفاستين الكبار، فإن الوضع ذاهب نحو المزيد من التدهور والخراب والجوع، وصولاً إلى تفجير سورية كلها وتكريسها مستنقعا كما يريد الأمريكي والصهيوني.

إن المخرج الوحيد لمنع احتمال السكتة القلبية هو صدمة إيجابية بشحنة عالية، أساسها هو تنفيذ القرار 2254 بشكل كامل وفوري. ولكن تنفيذ هذا القرار بشكل كامل، وحتى الوصول إلى التغيير الجذري الشامل، يتطلب رفع درجة تنظيم السوريين المتضررين لصفوفهم، للدفاع عن حقوقهم ضد الناهبين الداخليين والخارجيين، وهذا يتطلب أيضاً الاستفادة من مختلف الأخطاء التي وقعت بها الحركة الشعبية في طورها السابق.

لماذا الليرة هي عنوان المرحلة؟!
إما الهاوية أو الخلاص

[12]

شؤون اقتصادية

مطلوب «دولة» لاستعادة
منظومات الغذاء المحلية

13

ملف «سورية 2020»

السويدياء... ملامح أولى لموجة
جديدة من الحراك الشعبي

06

ملف «سورية 2020»

دفع الناس للموت
عن سابق إصرار!

05

شؤون عمالية



الأجور في خطر

03

تيارات الحركة العمالية الأمريكية



الموجات الاحتجاجية التي تفجرت في الولايات الأمريكية، وعمت معظم الولايات، حيث عملت المراكز الإعلامية الأمريكية والغربية على إظهارها باعتبارها احتجاجات على التمييز العنصري فقط، وبتأخذ مجموعة من الإجراءات يمكن احتوائها، ولكن الحقيقة هي تعبير عن صراع طبقي واضح المعالم نتيجة النهب العالي الذي تتعرض له الطبقة العاملة الأمريكية، مسبباً لها البطالة التي تقدر بالملايين والتشرد والعوز، لهذا يشارك العمال في هذه الاحتجاجات بأشكال مختلفة.

الأمريكية من أجل 15 دولاراً للساعة مثل باقي الحركات والإضرابات، بل امتدت حتى اليوم، ووصل نشاطها وتأثيرها إلى كندا والاتحاد الأوروبي. برزت داخل الحركة العمالية الأمريكية حتى الآن وبشكل واضح التيارات الـ 3 المذكورة أعلاه، وربما توجد تيارات صغيرة وكبيرة إضافية، وإن كان حدوث الإضرابات وانتشارها أمراً مفهوماً في العالم الرأسمالي، ويعطينا ذلك مؤشراً عن الأزمة داخل الولايات المتحدة وغيرها، ويعني ذلك أيضاً: انتقال الحركة العمالية الأمريكية إلى درجة أعلى من الحراك. فإن الدعوة إلى حمل السلاح والنضال العنيف في هذه اللحظة بالذات قد تعني عدة أمور من بينها: بدء انكفاء سوق السلاح الأمريكي إلى الداخل، ولجوء البرجوازية الأمريكية إلى أساليبها التقليدية لمحاولة كبح الحركة العمالية، واقترب الأوضاع من درجة الانفجار في المستقبل، وغير ذلك من الأمور التي تنتج عن الهزائم الأمريكية عالمياً.

المنظمة حالياً في جميع الولايات الأمريكية، وتدعو إلى الثورة العمالية لإسقاط الرأسمالية. تقول المنظمة: «إن المهمة التاريخية للطبقة العاملة هي إسقاط الرأسمالية، ويجب تنظيم جيش المنتجين، ليس فقط من أجل الكفاح اليومي ضد رأس المال، ولكن أيضاً لكي يتواصل الإنتاج عند إسقاط الرأسمالية من خلال تنظيم العمال الصناعيين، فنحن نشكل هيكل المجتمع الجديد داخل قشرته القديمة». ويواصل أعضاؤها بناء المنظمات العمالية وتنظيم الإضرابات العامة للعمال من أجل المطالب، كما تبذل الجهود لنشر وتدريب تاريخ التجارب الناجحة للحركة الإضرابية لعمال أمريكا. وفي جهة ثالثة، تنتشر منظمات عمالية محلية أو على مستوى عدة ولايات، تدعو إلى تسليح الطبقة العاملة والقتال بالسلاح ضد الرأسماليين على طريقة الفوضويين. لم تكن الحركة العمالية البسيطة التي بدأت منذ سنة تقريباً، وانتشرت في نصف الولايات

حملة الإضرابات تحت شعار «النقابات للجميع» «التنظيم النقابي سلاحنا الوحيد»، «من أجل 15 دولاراً لكل ساعة عمل». بدأت الإضرابات والمظاهرات من فكرة: لا يمكننا انتظار القوانين الجديدة، نحن نبني نقابات قوية من أجل إجازة الأمومة وزيادة الأجور، نحن نقاتل من أجل ما نحتاج إليه: «النقابات للجميع». أزمة القروض الطلابية تشل الملايين من البالغين الذين يسعون للتطور في مكان العمل. ولكن مع الأجور الفقيرة وعدم تنظيم العمال في نقابات، أصبح من الصعب بشكل متزايد الخروج من الدن. لهذا السبب نحن نخوض الإضراب تحت شعار «النقابات للجميع». ألا يستحق ذلك نضال العمال؟ في المقابل، أعيد تأسيس منظمة عمال العالم الصناعيين، تلك المنظمة التي قادت عدة انتفاضات عمالية في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1905-1914، بتأثير الثورة الروسية الأولى. وقضي عليها بالقمع الدموي العنيف أثناء الحرب العالمية الأولى وتنتشر

■ محرر الشؤون العمالية

قاسيون تعيد نشر مادة تم نشرها في العدد 929 قبل اندلاع الاحتجاجات بعام ونيّف، تظهر حجم المشاركة العمالية والحراك العمالي الذي بدأ يشق طريقه بقوة. تخوض نقابات العمال والموظفين والمعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية حملة واسعة من الإضرابات العمالية التي تشمل العديد من الولايات، ويشارك فيها مئات الآلاف من العمال في الآباما، وفلوريدا، وجورجيا، وكنتاكي، ولويسيانا، وميسيسيبي، وكارولينا الشمالية، وكارولينا الجنوبية، وتينيسي وغيرها. حسب تصريحات قادة النقابات العمالية، يريد العمال الشباب التنظيم في نقابات عمالية أكثر من أية فئة عمرية أخرى، وفي الواقع، فإن العمال الشباب ينضمون إلى نقابات العمال بمعدلات أعلى. ويكوّن الشباب -الذين أعمارهم بين 18-35 عاماً- أكثر من 67% من منتسبي النقابات. كما تستمر

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الحركة العمالية هل سيتغير واقعها بالمؤتمرات؟

في الفترة الأخيرة جرى إطلاق مبادرة من أجل عقد لقاء يضم خبراء اقتصاديين ونقابيين ومهتمين بالشأن النقابي والعمالي، لنقاش واقع الطبقة العاملة من حيث تأثير الأوضاع الاقتصادية السائدة على مستوى معيشة العمال، وهذا النداء أو الدعوة وإن كانت متأخرة فهي جيدة من حيث الشكل، ولكن السؤال: كيف سيجري اتخاذ القرارات التي تحسن من واقع الطبقة العاملة المعيشي، والأطراف التي من المفترض أن تلقى لا حول ولا قوة لها؟ أي مجردة من إمكانات الضغط المطلوبة من أجل تحسين الواقع المعيشي للعمال، وهذا ليس بجديد فالأزمة بين الحركة العمالية والقوى السياسية بما فيها النقابات ليست وليدة الظروف الحالية، أي: ظروف الأزمة الوطنية، بل هي تراكمية منذ عقود خلت، كان فيها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية منخفضاً إلى حد بعيد، وما زال هذا الواقع مستمراً بأشكاله وألوانه المتعددة، الأمر الذي أدى إلى انكفاء الطرفين عن الفعل الحقيقي المؤدي إلى تطوير تلك العلاقة، التي كانت نشطة في مراحل سابقة لعهد الوحدة بين سورية ومصر، لتأخذ شكل الاحتواء لهما أثناء الوحدة وما بعدها على أساس طيف واسع من الشعارات «الاشتراكية» التي غابت عن التداول في مرحلة تبني اقتصاد السوق، والسياسات الاقتصادية الليبرالية التي أدت إلى تخریب كل صلة بالعملية الإنتاجية إلى حد التوقف، إن كان جزئياً أو كلياً، لنتخيل معها مدى الضرر الكبير الذي أصاب مصالح العمال وحقوقهم، بما فيها أجورهم التي تأكلت بفعل عوامل كثيرة، ولن يغير واقعها مؤتمر هنا أو لقاء هناك، إذا لم تتغير العلاقة الكفاحية مع الطبقة العاملة، وتقبل قولاً وفعلًا بمن يتبنى مطالبها.

إن استمرار الشكل السابق من العمل كان له تأثيره على الطبقة العاملة، ولعب دوراً مهماً في انكفاءها عن خوض معركتها، وابتعادها عن الانخراط في العمل السياسي والأحزاب السياسية، وأيضاً العمل النقابي، وإن كانت شكلاً منخرطة في النقابات بحكم القوانين بالنسبة لعمال قطاع الدولة، أم عمال القطاع الخاص، فلا ينطبق عليهم ما ينطبق على عمال قطاع الدولة، بالرغم من أنهم -أي عمال القطاع الخاص- يشكلون الوزن الأساس في تعداد الطبقة العاملة، ولكن وزنهم في النقابات غير ذلك، وهذا لا يغير من واقع الحال شيئاً، لأن الجوهر في العمل السياسي، والنقابي، وجود مستوى من الحريات العامة التي من ضمنها الحريات الديمقراطية والنقابية، والاستقلالية في القرار، تمكن الطبقة العاملة من الدفاع عن مصالحها كطبقة لها وزنها وتأثيرها في مجرى الصراع الطبقي والسياسي الجاري من أجل عملية التغيير المطلوبة.

الأجور في خطر

من تجربتهم اليومية الملموسة تعلم العمال أن وعود والتزامات الحكومة التي تسمعها في المجالس والمؤتمرات النقابية، لم تكن إلا خطاباً لدعم قوى النهب والفساد، وليس لخدمة مصالح وحقوق العمال المعيشية والمهنية، من تأمين قواعد وشروط السلامة والصحة المهنية وغيرها وخاصة الأجور. وإذا كان هناك عمل نقابي فالمهمة العمالية الأساسية اليوم يجب أن تكون وضع الأجور وما آلت إليه من انخفاض وتدن.

■ نبيل عكام

تعيش الطبقة العاملة، وكذلك العمال المتقاعدون حرباً فظيعة وقذرة تهدد لقمة عيشهم، والذي يأتي في المقدمة منه الهجوم المستمر على الأجور، من خلال زيادة الأسعار على المواد والسلع الضرورية في حياة العباد، تحت ذريعة انخفاض سعر الصرف والحصار والعقوبات المختلفة، والتي منها قانون قيصر، وهي تنذر بحلول كارثة حقيقية قد لا يحمي عقابها في القادم من الأيام.

تفاقم الأزمات الكبرى

إن الحديث عن حجم الأموال المنهوبة والتي ما تزال تنهب وعن حجم الفساد الكبير والسرقات من قبل قوى النهب والفساد ومرزقتها في أجهزة الدولة وخارجها، أصبح معروفاً لدى جميع العمال والعباد وبات حديث الشارع. إن هذا النهج الاقتصادي الذي سارت عليه الحكومات السابقة وتسير عليه الحكومة بمقدماته ونتائجه، أدى إلى تفاقم الأزمات الكبرى، والتي منها: الفقر وتدني مستوى المعيشة، حيث انعكست هذه الأزمات بشكل واضح

على مستوى معيشة الطبقة العاملة السورية بشكل عام، وجعلتهم يئنون تحت وطأة الفقر والحاجة، إن هذا الوضع العام الكارثي الذي تعيشه الطبقة العاملة السورية، التي أوصلتها إليه السياسات الحكومية، حيث تصب ضمن هدف معين واتجاه واحد، وهو إضعاف الاقتصاد الوطني ووضعه تحت رحمة وقيادة قوى النهب والفساد، وإلا ماذا تعني إعاقة الصناعة في القطاع العام والقطاع الخاص عن الإنتاج؟

إن معالجة الأجور بشكل يتناسب مع تطورات الوضع المعيشي للعمال الآن ضرورة ملحة ومطلباً وطنياً عاجلاً بامتياز، وتتحمل النقابات مسؤولية خاصة تجاه من تمثلهم،

وهم المحرومون من حقوقهم وزيادة أجورهم زيادة مجزية متناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، العمال يواجهون مشكلة كبرى في انهيار الدخل وليس انخفاضه فحسب، وليس للعمال من يدافع عنهم إلا النقابات، فقوانين العمل النافذة لا تنصف العمال وتحصل حقوقهم المشروعة التي أفرتها المواثيق الدولية ولحظها الدستور.

تنظيم صفوف الحركة النقابية

إن الطريق الأضيق للحركة النقابية لمواجهة هذا الواقع ومنع القيام بأي إجراء يضر بمصلحة العمال هو: العمل بجدية على تنظيم

صفوف الحركة النقابية وعدم تجزئة مطالبها وتنظيمها للضغط بمختلف أشكالها، من اعتصامات وغيرها وصولاً إلى الإضرابات التي تعطي القدرة للحركة السريعة لوقف عمليات النهب والفساد الكبيرة التي لها أول وليس لها آخر. لذلك لا بد من تغيير استراتيجيات وأساليب مواجهة هذه السياسات الاقتصادية التي لا تلبى إلا مصالح قوى الفساد والنهب المشرعن، بهذه الطريقة غير المؤثرة والبعيدة عن التنظيم والعمل النقابي. ويجب ألا تكون هناك مساومة أو مهادنة مع سياسات اقتصادية واجتماعية مسؤولة عن نهب وضياع مليارات الدولارات، وهي المسؤولة عن إنهاء الصناعة والزراعة ومختلف القطاعات

الأخرى، حتى أصبحت البلاد رهينة بيد قوى السوق والسوء المعروفة من الجميع، ومتحكماً بها من قبل المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية الدولية، مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يفرضان شروطهما في تجميد الأجور وخصخصة مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات المختلفة، من اتصالات وصحة وتعليم... إلخ. إن التأخر في هذه الحالة وهذا الواقع يعني مزيداً من الإفقار ومزيداً من تسلط قوى الفساد والنهب بمصر الملايين من العمال، الطبقة العاملة هي وحدها المنتجة للخيرات في المجتمع حصراً، وهذه الأجور الهزيلة هي تبديد لوقتها وجهدها وطاقاتها وللثروة الوطنية.

الطبقة العاملة



حراك احتجاجي عمالي بمدينة نواذيبو

قام العمال في نواذيبو بحراك احتجاجي شارك فيه البحارة والصيادون والحمالة. وبدأ البحارة احتجاجاتهم للمطالبة بإطلاق المفاوضات الجماعية للصيد التي تعطلت منذ شهور. من أجل تحسين ظروف وشروط عملهم وزيادة رواتبهم. كما واصل الصيادون احتجاجاتهم اليومية من أجل المطالبة بمنحهم رخص المغادرة صوب ذويهم في الداخل بعد مرور حوالي أسبوع من الراحة البيولوجية المتعلقة بالصيد التقليدي، ويقول عمال العتالة: إنهم يطالبون بتلبية مطالبهم المتمثلة في توفير ملابس العمل لكل عامل، وإن مشغليهم يرفضون ذلك ويحاولون تسريحهم، ويقول العمال: إن هذا خرق سافر لتعليمات وزارة الصحة ومناشدين السلطات الإدارية بالتدخل لإنصافهم والانتصار للقانون والصحة وفق قولهم. هذا وقد قامت الشرطة بالتجمع عند مدخل ميناء نواذيبو الموريتاني.



تظاهرات احتجاجية لعمال في إيران

تجمعت مجموعة من عمال البلدية الصناعية لمصفاة عبادان يوم الاثنين 8 حزيران الجاري للاحتجاج على عدم دفع رواتبهم المتأخرة، وبحسب العمال المشاركين في التجمع الاحتجاجي: مع الانتهاء من العقد السابق وبدء عقد جديد، وأصرت الإدارة على العمال وهددتهم بطردهم بعد مطالبة العمال بالتوقيع على صفحة بيضاء للعقد، وهذا مخالف للقانون ورفض العمال التوقيع عليه. كما قام العاملون في محطة معالجة المياه في جاسك بالاحتجاج أمام شركة المياه والصرف الصحي وإدارة العمل في قضاء جاسك في محافظة هرمزكان للمطالبة بدفع رواتبهم المتأخرة لمدة خمسة أشهر وستين من المستحقات السنوية، كما أصرب سائقوا المركبات الثقيلة في بندر عباس بسبب تدني الأجور.



«لوفتهانزا» تسرح 26 ألف موظف

أعلنت شركة الطيران الألمانية «لوفتهانزا» عن احتمال تسريح 26 ألفاً من العاملين لديها. وقالت إدارة «لوفتهانزا» عقب اجتماع موسع مع النقابات: إن الشركة تقدر عدد وظائف الزائدة عن حاجتها بنحو 22 ألف وظيفة. وتحاول الشركة التوصل إلى اتفاق مع النقابات لخفض إنفاقها على الأيدي العاملة بما في ذلك تحويل بعض العاملين إلى العمل بدوام جزئي، وطالبت نقابة المضيفين الجويين بأن تلتزم «لوفتهانزا» بعدم التسريح، مؤكدة أنها تعمل جاهدة من أجل التوصل إلى اتفاق مع الشركة، وقالت النقابة الممثلة للطيارين: إن أعضاءها عرضوا على الشركة خفض رواتبهم بما يصل إلى نحو 350 مليون يورو شريطة أن تحمي الشركة الوظائف.



74 احتجاجاً اجتماعياً في مصر

تم رصد 74 احتجاجاً عمالياً مختلفاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية في مصر، كان منها 40 احتجاجاً عمالياً ومهنيًا، و34 احتجاجاً اجتماعياً. وشملت حركة الاحتجاجات، الهيئات الطبية للمطالبة بتوفير مستلزمات الوقاية من فيروس كورونا، واحتجاجات العمال ضد الفصل التعسفي وزيادة الأجور، وحسب بعض التقارير ارتفع عدد الاحتجاجات خلال شهر نيسان الماضي، وكانت معظم الاحتجاجات في محافظات الجيزة والقاهرة والإسكندرية والمنوفية والإسماعيلية، وقدرت بـ 40 احتجاجاً عمالياً ومهنيًا، منها 17 وقفة احتجاجية، و10 إضرابات عن العمل و7 اعتصامات، هذا وقد تصدرت محافظة الجيزة من حيث عدد الاحتجاجات العمالية والمهنية، وجاء قطاع الغزل والنسيج في المركز الثاني بعدد الاحتجاجات بعد القطاع الصحي.

من تاريخ النقابات الدمشقية



كانت مدينة دمشق من أهم مراكز تجمع الطبقة العاملة السورية في النصف الأول من القرن العشرين. وهناك تأسست النقابات الأولى، كما تأسس في دمشق أول اتحاد عمال محافظة، وبعدها الاتحاد العام لنقابات عمال سورية.

■ محرر الشؤون العمالية

النقابات الأولى

تأسست العديد من النقابات العمالية في مدينة دمشق عشية الثورة السورية الكبرى، وأثناء تصاعد النضال الوطني العام ضد الاستعمار الفرنسي، والنضال الطبقي ضد أرباب العمل والرأسمالية والشركات الأجنبية التي جاءت مع المستعمر الفرنسي، واستثمرت في مختلف المجالات، منها: الخدمية، مثل: الكهرباء والسكك الحديدية، ومنها: الإنتاجية، مثل: شركة الريجي، كما كانت تسمى، وكذلك كان العمل واسعاً في مجال الحزير الطبيعي، حيث كانت تربي دودة القز في المناطق الساحلية وبعض المناطق الأخرى.

تأسست نقابة مستخدمي شركة سكة حديد دمشق - حماة عام 1920، وخاضت إضراباً من أجل زيادة الأجور، مما أدى إلى تعلم عمال الدباغة منهم وإعلانهم الإضراب. وظهرت نقابة في معمل النسيج الآلي في دمشق عام 1925، وكتبت جريدة الإنسانية حول ضرورة تكوين نقابات في كل من دمشق وحلب، وتأسيس اتحاد عام لنقابات سورية.

وتصاعدت الحركة العمالية أثناء الثورة الكبرى في كل أنحاء سورية ولبنان، وبشكل خاص في دمشق وبيروت وحلب، مثل: إضراب 2000 من عمال الحياكة و2000 من عمال

الغزل والحزير في دمشق، وأطلقت سلطات الاستعمار الفرنسي على بعض الإضرابات اسم «المؤامرة البلشفية». وفي كل إضراب، شكل النقابيون الأوائل صناديق المساعدة لدعم العمال المضربين في بقية المدن السورية، حيث كانت المبادرة الأولى في تشكيل صناديق الإضراب للعمال والنقابيين الشيوعيين من أجل مساعدة العمال المضربين في المدن الأخرى.

تصاعد الحركة العمالية

في عام 1930 حدث إضراب ضخم لعمال النسيج في دمشق، وكتبت جريدة ألف باء الدمشقية عام 1931 أنه في كل يوم خلاف جديد بين عمال الحياكة وأصحاب المعامل، يؤدي إلى إضراب العمال وتوقف العمل. وفي عام 1932 ألف الشيوعيون لجنة دعم إضراب عمال النسيج في حمص بينهم خالد بكداش، كما شكلوا في بيروت لجنة دعم إضراب عمال الكهرباء في دمشق، مما أدى إلى إحالة أرثين مادويان وزادغ دودوريان إلى المجلس الحربي للاستعمار الفرنسي 1931.

وذكرت جريدة ألف باء الدمشقية أن 14 مندوباً يمثلون نقابات دمشق وطرابلس وعكا وحماة وبيروت اجتمعوا بتاريخ 1931/10/9 في قرية الشياح قرب بيروت، وانتخبوا ثلاثة منهم «فؤاد الشمالي وخالد بكداش

رئيس نقابة تركيب البلاط «حيادي» وجبران حلال أمين سر نقابة تركيب البلاط «شيوعي» ووجيه المحاييري موظف البريد وأمين سر اتحاد نقابات دمشق «شيوعي» وعزة حصريّة من نقابة الطباعة وصاحب جريدة العلم، التي تنشر أخبار الحركة النقابية «حيادي» وغيرهم، وطالبوا بتطبيق قانون للعمل ومنع تشغيل الأحداث والنساء ليلاً وتحديد ساعات العمل بثمان ساعات وزيادة الأجور

وكانت أكبر النقابات الدمشقية نقابة عمال النسيج بقيادة الشهيد حسين عاقو والنقابي إبراهيم بكري، ولعبت هذه النقابات دوراً كبيراً من أجل التحضير لإضرابات عام 1946 التي انتزعت أول قانون عمل في تاريخ سورية ووقفت ضد الشركات الأجنبية. ومن النقابيين الدمشقيين بين الثلاثينات ونهاية الخمسينات: يوسف باكير رئيس نقابة الدهانة، الذي تعرض لاعتداءات أرباب العمل، وداود رستم أمين سر نقابة التجارين، التي قادت أكبر إضراب للتجارين الدمشقيين عام 1945 واستمر 25 يوماً، وفؤاد بدوية من نقابة نجارة الموبيليا، وشكري صديق أمين سر نقابة الخياطة، وحسن حبش رئيس نقابة الفنادق، وتيسير الحموي رئيس نقابة الدباغة، وأديب بكيراتي رئيس نقابة عمال الأحذية وحفظي البيروتي أمين سر نقابة المسك الحديدية، ونعيم مخول من نقابة عمال المطاعم والفنادق وغيرهم. كما تأسست نقابات عمال السكاكر والقضمانية والدباغة والطباعة والكلاسة والتريكو والمطابع والبناء وغيرها من المهن.

وأرثين مادويان» لتمثيل العمال في مؤتمر نقابات العمال المتحدة بتاريخ 1931/11/8، إلا أن السلطات الاستعمارية منعتهم. وأضرّب عمال التنظيفات وعمال الأحذية في دمشق احتجاجاً على الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية، وكتبت مجلة المراسلات الأممية، أن الأزمة الاقتصادية قد أدت إلى المجاعة وموت الناس جوعاً، واتسعت حركة الإضرابات وتعمق النضال الجماهيري شبه المسلح الذي دلت عليه اصطدامات ضواحي دمشق وحلب عام 1932، وتعرض الوطنيون للسجن والاعتقال على يد الاستعمار.

بين عامي 1933-1934 حدث 45 إضراباً في مختلف أنحاء سورية شارك فيه 50 ألف عامل، بينها 18 إضراباً من تنظيم الحزب الشيوعي مثل: إضراب معامل الدخان على طريق الربوة، ومسيرة عمال الدخان في باب سرجة، مطالبين بالخبز، وإضراب عمال الدباغة وغيرهم.

1936-1957

بدأت فئات مختلفة من الطبقة العاملة منذ نهاية الثلاثينات بتأسيس النقابات العمالية في مدينة دمشق التي كانت قليلة العدد، وكثر عدد النقابات عشية الجلاء 1945-1946.

انعقد المؤتمر الأول لنقابات عمال دمشق عام 1936، وضم عبد الله شاغوري رئيس نقابة عمال الخياطة «حيادي» وكامل أشرف من نقابة الخياطة «حيادي» وبشير الخطيب أمين سر نقابة عمال الميكانيك «شيوعي» وسيمون شمشيخ من نقابة الميكانيك «شيوعي» ويوسف مصابني



كانت أكبر

النقابات

الدمشقية نقابة

عمال النسيج

بقيادة الشهيد

حسين عاقو

والنقابي إبراهيم

بكري

دفع الناس للموت عن سابق إصرار!



عام 1918 ثلث سكان العالم، وقتل ما يصل إلى 50 مليون شخص، أي 2,8% من مجموع السكان. وإذا حدثت عدوى مماثلة اليوم مع عدد سكان أكبر بأربع مرات، ورحلات ممكنة إلى أي مكان في العالم خلال أقل من 36 ساعة، فقد يهلك ما بين 50 و80 مليون شخص. وبالإضافة إلى المستويات المأساوية للوفيات، يمكن أن يسبب هذا الوباء الذعر، ويزعزع الأمن القومي، ويؤثر تأثيراً خطيراً على الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية»، ومرة أخرى، صمّت الحكومات أذنانها عن سماع ذلك.

ومرة أخرى، أكد المجلس في نهاية العام ذاته إنه «لا يمكن ترك الرعاية الصحية للسوق الحرة، لأن مثل هذا النموذج لن يسمح إلا للأثرياء بالحصول على الرعاية الصحية. وهناك حاجة ملحة إلى التمويل العام، إن خفض ميزانيات الصحة هو خطأ فادح».

على مدار السنوات الأربعين الماضية، أي منذ تصاعد وتيرة السياسات النيوليبرالية حول العالم، دفعت هذه السياسات إلى تآكل أنظمة الرعاية الصحية، من خلال خفض الإنفاق العام على الرعاية الصحية وزيادة الخصخصة في القطاع الطبي، وتخفيض عدد العاملين في هذا القطاع، وخفض أجورهم ومعاشاتهم التقاعدية وضرب نقاباتهم، وزيادة مستوى تحكم الشركات الكبرى في القطاع الصحي. كل ذلك يدفع للقول: إن المنظومة كانت على علم بموتنا المحتل، وتجاهلته عن قصد، وربما أفضل ما قيل في هذا المجال جاء على لسان الرئيس الحالي لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس غيبريسوس، الذي أكد أن «الصحة خيار سياسي».

المجهرية، وعلماء الحيوان، وخبراء الصحة العامة في مقر «منظمة الصحة العالمية» في جنيف. ووضعت هذه المجموعة قائمة للفيروسات الخطيرة التي لا يوجد لها لقاحات، ومنها «السارس» و«متلازمة الشرق الأوسط»، وواحد آخر أطلقوا عليه تسمية X. وفي هذا الصدد، يؤكد رئيس المنتدى حول التهديدات الميكروبية، بتر داسراك، والذي كان حاضراً الاجتماع، أن فيروس كورونا «كوفيد-19» يشبه إلى حد بعيد «الفيروس X» الذي «تنبأ به» العلماء في الاجتماع المذكور. وفي حديث له أجراه في شهر نيسان الماضي مع صحيفة «نيويورك تايمز» يمكن الاطلاع عليه في النسخة الإلكترونية من هذه المادة، قال داسراك: إن «المشكلة لم تكن أن الوقاية» من الفيروس X» مستحيلة، بل كانت ممكنة جداً، لكننا لم نفعل ذلك. حيث اعتقدت الحكومات أن العملية مكلفة للغاية، وشركات الأدوية تعمل بهدف الربح».

تحذيرات إضافية ولا مبالاة
بعد ذلك بعام، أي في أيلول 2019، حذر «مجلس رصد التأهب العالمي - Global Preparedness Monitoring Board» الذي يتشارك في رئاسته كل من غرو برونديتلاند المدير العام السابقة لمنظمة الصحة العالمية، وآس سي الرئيس السابق للصليب الأحمر والهلال الأحمر، من أن «العالم غير مستعد للوباءات سريعة الحركة، والجوائح المسببة للأمراض التنفسية الخطيرة». وذهب المجلس إلى أبعد من ذلك، معلناً في تقريره: «لقد أصاب وباء الإنفلونزا العالمي

تقدم المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 رؤية موسعة لما يمكن أن يعنيه أن يكون الإنسان إنساناً، وتؤكد أن للبشر «الحق في مستوى معيشي كافٍ لصحتهم ورفاههم»، ويشمل ذلك «الغذاء والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية»، كما أن للبشر «الحق في الأمن»، ما يعني أن لهم الحق في التعويض عن أي نقص في سبل العيش، بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم.

■ إعداد: سعد خمار

ينسى كل ذلك بمجرد أن يُنظر إلى الأزمة على أنها انتهت. فالحكومات، وفي الغرب تحديداً، غير قادرة على تثبيت هذا النوع من الإصلاحات، ذلك أن أي إقرار لحقوق دائمة بالنسبة لعمال في قطاع ما، من شأنها أن تشكل مثلاً غير مرغوب به لعمال في القطاعات الأخرى.

نقص الكوادر مرصود مسبقاً

في عام 2016، نظرت منظمة الصحة العالمية واللجنة رفيعة المستوى المعنية بالعمالة الصحية والنمو الاقتصادي التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة في قطاع الرعاية الصحية العالمي، وخلصنا إلى أن «العمل على النحو المعتاد في القطاع الصحي لا يمكن أن يستمر». وكتب المفوضون أنه بحلول عام 2030، سيحتاج العالم إلى 40 مليون عامل إضافي في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وتوقعوا أن يكون هناك عجز بما لا يقل عن 18 مليون عامل صحي، معظمهم في الدول الأكثر فقراً في العالم. وبالطبع، كان ذلك قبل سنوات من اجتياح فيروس كورونا جميع أنحاء العالم.

«الفيروس X»

وفي شباط 2018، اجتمعت مجموعة من ثلاثين عالماً في مجال الأحياء

لم يتحقق شيء من هذه الرؤية، ولعل هذا هو السبب في وقوف الغالبية العظمى من مواطني العالم موقفاً لا يقيم وزناً للجمال الإنشائية والديباجات الطويلة حول حقوق الإنسان، والتي ظلت طوال العقود الماضية حبيسة الأوراق والوثائق، فيما كان الواقع على الأرض يشير إلى انتهاكات غير مسبقة لحياة البشر وصحتهم؛ فما استطاعت الشعوب انتزاعه من مكتسبات حياتية جرى نهبها مجدداً - منذ القرن الماضي - عبر ما سمي بعمليات التقشف التي خفضت إنفاق الأموال العامة على الصحة والرفاه، ودفعت إلى تحويل الحقوق الأساسية للبشر لتغدو سلعاً لا تزال خارج متناول الأغلبية الساحقة منهم.

وخلال الانتشار الكبير لفيروس كورونا في العالم، كثر الحديث عن «العمال الأساسيين»، أولئك الذين تبين أن عملهم ضروري جداً لمواصلة الحياة. ورفعت العديد من الشعارات التي تدعو إلى إصلاحات محددة لتحسين عمل هؤلاء، مثل: عدد ساعات عمل أقصر وظروف عمل أفضل وغير ذلك. ولكن، كما في الأزمات السابقة، من المرجح أن

كتب المفوضون

أنه بحلول عام

2030 سيحتاج

العالم إلى 40

مليون عامل

إضافي في

مجال الرعاية

الصحية

والخدمات

الاجتماعية

وتوقعوا أن

يكون هناك عجز

بما لا يقل عن

18 مليون عامل

صحي

على مدار
السنوات الأربعين
الماضية أي
منذ تصاعد
وتيرة السياسات
النيوليبرالية حول
العالم دفعت
هذه السياسات
إلى تآكل أنظمة
الرعاية الصحية

في السويداء... ملامح أولى



شهدت محافظة السويداء خلال الأسبوع الماضي عدة مظاهرات، تدرجت شعاراتها وهتافاتها بين المطليبي والسياسي، وتداخلت ضمنها شعارات قديمة، من تلك التي استخدمت خلال الأعوام 2011-2014، مع أخرى جديدة.

■ مهند دليقان

رغم أن حجم المشاركة ضمن هذه المظاهرات بقي محصوراً «حتى الآن» بالمئات عديداً، ورغم التباين الشديد في الآراء حولها، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يدفع أحداً إلى التقليل من معانيها، كما لا ينبغي بكل تأكيد الانسياق وراء من دسوا أنوفهم عبر التطليل والتزوير والتضخيم، وبشكل خاص المتشددون من الطرفين، والذين بانّت هزيمة شعاراتهم السياسية.

المؤامرة مجدداً!

قبل الدخول في مناقشة أولية لطبيعة الحركة وتنوعها وتعقيداتها والشعارات المتعددة فيها، لا بد من إعادة التأكيد على أن منطق المعالجة الذي ساد خلال السنوات الأولى من انطلاق الحراك الشعبي عام 2011، سواء من جهة النظام والمؤامرة ورفض الحوار والحل الأممي- العسكري، أو من الصف من المعارضة الذي استجدى التدخل الخارجي وشجع التسليح ورفض الحوار والحل السياسي، كان منطقاً مدمراً وبعيداً عن الواقع، وهو اليوم أبعد عن الواقع بما لا يقاس. الحديث عن «المؤامرة» و«الاندساس» بالشكل الذي اعتاد الإعلام الرسمي وشبه الرسمي على استخدامه، ليس أكثر من التفاف على الحقيقة التالية: الغضب والاحتقان المتراكم في صدور الناس لم يتوقف عن التراكم والتنامي. الغضب والاحتقان جراء السياسات الاقتصادية المتوحشة والمنحازة لما لا يزيد عن 10% من السوريين ضد مصلحة البقية، وكذلك السياسات الأمنية القمعية والإقصائية التي صبت دائماً وأبداً في مصلحة الناهبين وضد المهنوبين، وأكثر من ذلك

الفشل الذريع لكل هذه الأنواع من السياسات وعدم وصولها إلى الأهداف المفترضة التي قالت بها. وإن كانت عوامل عديدة بينها القمع الداخلي والتدخلات الخارجية والإرهاب والتسلح وغيرها قد أخرجت الناس من الشارع مؤقتاً، لتحلله الصراعات المسلحة بأنواعها، فإن ذلك لا يعني نهائياً أن الحركة الشعبية قد ماتت أو اختفت، بل تراجعت مؤقتاً مغيرة أشكال عملها ومنتظرة الوقت المناسب لتعود بأشكال أكثر قوة وتنظيماً.

النشاط السياسي العالي للناس

الحركة الشعبية في جوهرها، هي النشاط السياسي العالي للناس، والذي يرتدي أشكالاً شديدة التنوع والغنى. وهذه الحركة هي أقرب ما تكون إلى «قدر موضوعي»، أي أنها محكومة بقوانين تاريخية، ولا يمكن توليدها عبر «التأمر الفوقي» أو عبر اجتهاد مجموعة من «النخب»، بل إن ظهورها في جوهره هو مسألة عفوية، ناتجة عن ارتفاع مستوى عدم الرضا الاجتماعي بشكل تدريجي ولكن طويل الأمد. هذا لا ينبغي بحال من الأحوال، أن كل حركة شعبية تواجه محاولات عديدة للاندساس ضمن صفوفها وللتأمر عليها من داخلها ومن خارجها، من النظام المستهدف ومن أطراف خارجية. لكن ما ينبغي التأكيد عليه أيضاً، هو أن الحركة الشعبية التي نشهدها «ليس في السويداء أو سورية فقط، بل وفي العالم بأسره ووصولاً حتى إلى الولايات المتحدة»، ليست حركة مؤقتة أو عابرة، بل هي حركة ستمتد لعدة عقود قادمة، ولن تستكين حتى تحقق مهمتها التاريخية في تغيير وجه العالم، هذا ما نعلمنا إياه قراءة تاريخ القرون الثلاثة الماضية، ابتداء من الثورة الفرنسية وحتى اليوم. وهذا



إن ظهوره

الحركة الشعبية

في جوهره هو

مسألة عفوية

ناتجة عن ارتفاع

مستوى عدم الرضا

الاجتماعي بشكل

تدريجى طويل الامد

ما تثبتته الوقائع عبر العالم بأسره.

موجة جديدة

بهذا المعنى، فإن المظاهرات التي شهدناها في السويداء مؤخراً، وكذلك المظاهرات المستمرة في بعض المناطق في درعا، والتي لا يجري تسليط ضوء كاف عليها، وغيرها من أشكال الحراك في بقاع مختلفة من سورية، هي إشارة أولى عن موجة جديدة من الحركة الشعبية نفسها التي ولدت عام 2011. وإذا كنا نقول: إنها موجة من الحركة نفسها، فهذا لا يعني إطلاقاً أنها نسخة طبق الأصل عن الموجة الأولى التي جرت قبل تسعة أعوام. وحتى لو أن بعض الشعارات والرموز حاولت أن تسرقها نحو الماضي، فإن ذلك لا يعدو كونه محاولة من الميت للتمسك بتلابيب الحي، وسرعان ما سترتفع الشعارات والرموز الجديدة وأشكال التنظيم الجديدة، التي ستظهر حجم الخبرة التي اكتسبتها الحركة، ودفعت ثمنها أنهاراً من الدماء والالام. ولذا فإن المهمة الأولى على جدول العمل الوطني بما يتعلق بالحركة الشعبية، هي تكيف الخبرات السابقة وتحويلها إلى قاعدة انطلاق للموجة الشعبية القادمة، التي ستمتد إلى كل بقاع سورية، والتي لن يطول انتظارها كثيراً.

في هذا السياق بالذات، نحاول هنا تقديم مساهمة أولية في عملية التكيف هذه، وذلك عبر التفاعل مع بعض الأفكار الأساسية التي يجري نقاشها بين المتظاهرين أنفسهم وفي محيطهم القريب والبعيد. وهي أفكار وهواجس يناقشها السوريون كلهم داخل سورية وفي المهجر والمنافي ودول الجوء.

الكرامة والجوع

قبل انطلاق التظاهرات الأخيرة في السويداء بأشهر عديدة، كانت انطلقت تظاهرات وفعاليات اتسمت بالطابع المطليبي المعيشي بالدرجة الأولى تحت مسمى «بدنا نعيش». منذ ذلك الوقت و«ثوريو» الفنادق يكيلون

السباب والتحقير لهذه الحركة انطلاقاً من أنها حركة «أناس جوعى أقصى طموحهم هو ملء بطونهم، في حين أن ثورتنا هي ثورة كرامة!»

الكلام نفسه ليس جديداً، فالعودة بالذاكرة إلى 2011، تظهر أن «الثوريين» أنفسهم، كانوا يصرون على الشعار نفسه وعلى الأقوال نفسها، أي أن الحركة هي حركة «حريات ديمقراطية» فقط، ولا علاقة لها بالبعد الاقتصادي المعيشي. وهو أمر مقصود، سابقاً وحالياً، والهدف الواضح منه هو إبعاد القضية الاقتصادية الاجتماعية وتسخيفها وتحقيرها، وذلك لسبب شديد الوضوح، هو أن البرامج الاقتصادية لـ «ثوريين» إياهم، لا تختلف قيد أنملة عن برامج النظام القائم، فكلاهما مولع بعلاقات التبعية الاقتصادية مع الغرب وباقتصاد السوق الحر والسمسرة والعقارات والخدمات والبعد كل البعد عن الإنتاج الحقيقي، وليس من مصلحتهم دفع الشارع نحو الاصطاف على أسس اقتصادية، لأن ذلك سيضع هؤلاء «الثوريين» أمام عيون الناس، في خانة واحدة مع الفاسدين والمتسلطين الكبار في النظام.

الأمر بالنسبة لما اعتدنا على تسميته بالمتشدد من الطرفين، هو صراع على السلطة وعلى النهب، وليس صراعاً لتغيير نمط توزيع الثروة الإجرامي القائم. ولذا فمن الطبيعي أن يركز هؤلاء على شعارات من نمط «إسقاط النظام» «ناهيك عن الشعارات التي تحاول جر الحركة مجدداً إلى اصطافات دولية وإقليمية محددة بغرض عزلها وإخافة الناس منها»، وطبيعي أيضاً أن يزدري هؤلاء الجانب المعيشي والمطليبي والاقتصادي وأن يحقروهم. ولعل الحس السليم في مجتمعنا لا يزال يؤمن بفطرته الإنسانية الصلبة، أن الفقر ليس عيباً في الفقير، العيب هو في النهب وفي من يسبب فقر الناس، بل وأكثر من ذلك فإن الفقر في مجتمع كجتمعتنا وفي ظل بنية سياسية فاسدة حتى التفنن، هو أفضل الشهود على صاحبه بنظافة اليد.

لموجة جديدة من الحراك الشعبي



هو مبالغة وتضخيم لمسألة «صغيرة». ما نعتقد هو: أن بضع المظاهرات «الصغيرة» هذه، «التي لم تخرج في السويداء فقط، بل وخرجت مثيلاتها بأشكال متقطعة ومتفاوتة في أماكن أخرى من سورية»، ليست أكثر من إشارات أولى حول القادم؛ فالأسس العميقة التي دفعت الناس إلى الاحتجاج والتظاهر عام 2011، ليست قائمة حتى الآن فحسب، بل وازدادت رسوخاً وعمقاً. في مقدمة ذلك كله، الظلم بأشكاله المختلفة، الظلم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والذي يصب في مصلحة قلة صغيرة من الطرفين، تستفيد من النهب ومن استمرار الحرب والأزمة، وتصب أيضاً في مصلحة معسكر الفوضى الدولية الغربي.

طبيعة تطور الموازين الدولية الذي نعيشه اليوم، والذي يحاول المتشددون في المعارضة تصويره على أنه هزيمة للشعب السوري، والذي يحاول المتشددون في النظام تصويره على أنه انتصار لهم، وتالياً هزيمة لمطالب التغيير الجذري، هذه الموازين في حقيقتها تصب عكس مصالح هذين الطرفين؛ نهاية التوازنات الدولية السابقة هي أيضاً نهاية للفوضى السياسي القديم الذي نشأ وترعرع وتغفن في ظلها، وبشقيه النظامي والمعارض.

أداتان حاسمتان

السلاح الأكثر أهمية بيد الموجة الجديدة من الحركة الشعبية هما:

المزيد والمزيد والمزيد من تنظيم الصفوف. الاستفادة إلى الحد الأقصى من التجارب والأخطاء السابقة ومنع تكرارها. الحركة الشعبية القادمة، وبمستوى أعلى وأنضج وأكثر تنظيماً من الموجة السابقة، ستلعب هذه المرة - مدعومة بالحل السياسي الشامل - دورها التاريخي في بلورة الفضاء السياسي الجديد الذي يعبر عن الناس فعلاً، ويمثل مصالحها فعلاً، لا الفضاء السياسي القديم الذي يمثل مصالحه الضيقة، ويمثل على الناس...

أمام السوريين لرفع أصواتهم الحرة ضد الظلم ولتحويل تلك الأصوات إلى وقائع ملموسة ضمن البنية السياسية للدولة. المؤشرات التي نسمةا بشكل مباشر من بعض الشبان ضمن الحراك الحالي، تؤكد وعيهم لهذه المسألة وحرصهم على تحقيقها.

كلمة حول الرموز

بعد كل ما جرى، فإن النقاش حول أي علم من العلمين هو الأكثر «شرعية»، يكاد يبدو نقاشاً نافلاً إلى حد ما، على الأقل من وجهة نظر الكثيرين. لكن ما لا يجوز إغفاله إطلاقاً، أن الشكل الذي تمت من خلاله سرقة الحركة بطورها السلمي، تضمن بلا شك مجموعة من الأدوات، بينها: أن يكون في سورية الواحدة «علمان» و«جيشان» و«حكومتان» (أو أكثر)... والخ، الأمر الذي يعني حرباً طاحنة ومستمرة لا تنتهي إلا بهزيمة ساحقة لأحد «الطرفين»، وبما أن موازين القوى الدولية لا تسمح بذلك، فإنه يعني استمرار الحرب وصولاً إلى ما وصلنا إليه من دمار هائل، بل ومحاولة الحفاظ عليه وتكريسه ليكون مستقراً طويلاً الأمد.

ضمن المنطق نفسه، اتخذ المتشددون من الطرفين مواقف من نمط رفض الحوار ورفض مبادرة الجامعة العربية، ورفض بيان جنيف ورفض 2254 ورفض سوتشي ورفض أستانا، ورفض اللجنة الدستورية والخ... هؤلاء أنفسهم اضطروا لاحقاً، وتحت ضغط الوقائع، إلى الموافقة على هذه الأشياء كلها. هؤلاء أنفسهم ينقسمون اليوم شكلياً إلى قسمين، قسم يدعي دعم الحراك الجديد في السويداء والتعاطف معه في محاولة لتوظيفه ضمن خطهم السياسي الفاشل نفسه. وقسم آخر يتهمه بأنه مؤامرة.

في البداية، ولكن بمستوى أعلى!

ربما يعتقد البعض أن الحديث المطول عن «بضع مظاهرات صغيرة» في السويداء،

هي عابرة لكل ذلك، ولا الأكثرية أيضاً. ولكن إذا غيبتنا الجانب الاقتصادي الاجتماعي، يصبح من الممكن تقسيم المنهوبين (أي ما يزيد عن 90% من السوريين) على أساس طوائف وأقليات وأكثريات وقوميات وعلمانيين ومتدينين وعشائر ومؤيدين ومعارضين والخ... التأكيد على القضية الاقتصادية الاجتماعية، هو الباب الأساسي لفرز الناس على أساس مصالحهم الحقيقية، وليس على أساس مصالح فئات سياسية من هذا الطرف أو ذاك. وعليه، فليس مستغرباً إصرار المتشددين من الطرفين على تغييب القضية الاقتصادية الاجتماعية، بل وتسخيفها، لأن ذلك يسمح بتحويل الشارع السوري المنقسم إلى أداة بيد الناهبين من الطرفين.

كلمة حول الشعارات

رغم أن عدداً كبيراً من السوريين ينظر بحميمية إلى شعارات ورموز بعينها من نمط «إسقاط النظام» والعلم السوري ذي النجوم الثلاث، إلا أن عدداً كبيراً من السوريين أيضاً، ينظر للشعارات والرموز نفسها بعين الريبة والخوف والشك، بل والحقد في أحيان عديدة. هذا وذاك نتيجة طبيعية لكل ما جرى على درب الآلام والافتتال والدمار خلال السنوات الكارثية الماضية. ولكن بما أن المهمة الأساسية هي تجميع أصحاب المصلحة بالتغيير الجذري الشامل، أي الـ 90% من السوريين وما يزيد، فإن البحث عن شعارات أكثر جذرية وثورية من كل ما سبق، وأكثر قدرة على جمع المنهوبين، هي مهمة حاضرة ولا يمكن القفز فوقها، وعلى رأس تلك الشعارات شعار التغيير الجذري الشامل، وبمفرداته المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية. واقتراحنا ضمن هذا الإطار نفسه، هو ضرورة التأكيد على الحل السياسي عبر التنفيذ الشامل الكامل للقرار 2254 مدخلاً لعملية التغيير المطلوبة والمستحقة، ومدخلاً لإنهاء التدخلات الخارجية، ولتأمين المناخ الذي يفتح الباب

ثم لأولئك الذين يترفعون عن جوع الناس تحت مسمى «الكرامة»، ليست إهانة لكرامة المرء ما بعدها إهانة أن يعجز عن إعطاء أطفاله أو إيوائهم أو علاجهم؟ أي قهر وذل في العالم بأسره أشد من القهر الذي تقاسيه الأم السورية بشكل يومي حين تخرج إلى الأسواق، وتنقل نظرها وحسرتها بين مختلف البضائع لتعود إلى بيتها خالية الوفاض أو بالقليل القليل الذي لا يكاد يسد الرمق؟ أي بلاء أعظم من عجز المريض عن تأمين ثمن أدويته إن وجدت؟

ليس مستغرباً إذاً أن أصحاب هذا التمييز الوهمي بين الكرامة والجوع، يناصرون العقوبات الغربية على سورية ويناصرون قيصراً ويعقدون النشاطات والفعاليات المختلفة للاحتفاء بجوع الناس عبر قيصر... ويتجاهلون الأرباح الفلكية التي يحققها الفاسدون والمتسلطون الكبار ضمن النظام من العقوبات نفسها، التي يحققها «المعاقبون» أنفسهم!!! الأسماء والمواقف معروفة وواضحة وبيّنة، وأي تعاطف كاذب يقول به هؤلاء هو محاولة دنيئة للاستثمار في جوع الناس والأهم وفقرهم.

هل يقلل هذا كله من أهمية النضال الديمقراطي ضد القمع وضد البنية السياسية المنتهية الصلاحية بالمعنى التاريخي؟ على الإطلاق، بل إن هذه وتلك صنوان لا يمكن الفصل بينهما، وبين المسألة الوطنية أيضاً، ومن يفصل بينها إنما يفعل ذلك للاتفاف على الناس والاستثمار في حراكهم.

الثنائيات الوهمية

إن التأكيد على القضية الاقتصادية الاجتماعية بالتوازي والتلازم مع الشعارات السياسية والديمقراطية والوطنية، ليس ناجماً فقط عن الجانب الإنساني للمسألة، بل له أبعاد ومعانٍ كبيرة أخرى. الناس في سورية منقسمون فعلاً بين أقلية اقتصادية ناهية وقامعة، وبين أكثرية منهوبة ومقموعة. لا الأقلية تنتمي إلى طائفة بعينها ولا قومية بعينها ولا عشيرة بعينها، بل

الأزمات أعمق من أن تحل عبر تغيير الوجوه



أمام حالة الاستعصاء في مواجهة الأزمات المعيشية والخدمية المتلاحقة، وبظل تزايد الضغوط من كل حذب وصوب على المواطنين، وصولاً لدرجات أعلى من الاحتقان لديهم، جرى تغيير واستبدال رئيس الحكومة، في الوقت الذي يتربق فيه المواطنون تغييراً جدياً بالسياسات والأداء، بالحد الأدنى، وليس بالأشخاص.

■ عاصي اسماعيل

فقد تزايدت الضغوط الاقتصادية المعاشية على غالبية المواطنين مؤخراً، وتفاقت حالة الاستعصاء في مواجهة الأزمات القديمة المستجدة التي تبين الحكومة بمواجهتها أنها عاجزة عن تقديم الحلول لها، وهو أمر مفروغ منه ربما، فلطالما جرى التأكيد على أن الحل النهائي لكافة الأزمات المستعصية، بما في ذلك المالية والاقتصادية، هو حل سياسي بامتياز، وليس أي شيء آخر.

العجز عن امتصاص الاحتقان

التغيير في الوجوه على المستوى الحكومي، الكلي أو الجزئي، في أحسن أحواله خلال السنوات الماضية، ربما عمل على امتصاص بعض الاحتقان لدى المواطنين، وبشكل مؤقت، لكن ذلك ربما استنفذ إمكانياته ولم يعد كافياً في ظل تزايد الأزمات وتوالدها، وبظل تفاقم الضغوط وعوامل الاحتقان عند المواطنين، وثبوت حالة العجز شبه التام على مستوى الأداء الحكومي المحكوم بالسياسات الليبرالية وتبعاتها منذ عقود، وبروز ما وصلت إليه الدولة عموماً من مظاهر ضعف جراء مصادرتها مع إمكانياتها من قبل حفنة فاسدة ومتسلطة محكمة بها وبمقدراتها، توافقاً مع تلك السياسات ولمصلحة المستفيدين منها.

فالسوريون الذين أنهكوا خلال السنوات الماضية تشرداً ونزوحاً، وواجهوا تحديات البقاء على كافة المستويات، فقرأ وجوعاً ومرصاً، ودفعوا ضريبة الحرب والأزمة

ومفرزاتها على أيدي أمراء الحرب وتجار الأزمة، مع تدمير بيوتهم كلياً أو جزئياً، وفقدان ممتلكاتهم نهياً وتعفيشاً، كما ذاقوا الأمرين من السياسات الليبرالية المتبعة على أيدي حيتان المال والفساد، تزايدت لديهم درجات الاحتقان مجدداً وبشكل كبير، وخاصة بعد توسع وتعمق التردّي الخدمي والمعيشي، وصولاً لمستويات مرتفعة من الفاقة والعوز والفقر الغذائي والجوع والمرض، بالتوازي مع توسع وتفاقم وتعمق الكثير من الظواهر السلبية «المخدرات- الدعارة- التسول- السلب- القتل- الانتحار- الخطف...» في الوقت الذي ظهرت فيه الحكومة عاجزة عن حل أية مشكلة أو أزمة يعاني منها المواطن، من أبسط المشاكل والأزمات التي يعاني منها إلى أعقدها، وربما لا داعي للتذكير بالمشاكل والأزمات المترامية والمتراكمة، فقد أصبحت أكثر بكثير من أن تُعدّ اعتباراً من الأجور والقيمة الشرائية لليرة بمقابل الأسعار، مروراً بالمحروقات والمشتقات النفطية، وليس انتهاء بالإنتاج الزراعي والصناعي، وأخيراً أزمة سعر الصرف ونتائجها الكارثية، وهذا الاحتقان المتزايد يبدو من الصعوبة أن يتم التمكن من امتصاصه عبر أشكال التغيير والتدوير الشكلية المتبعة.

التغيير الشكلي والرد التهمي

السوريون المضغوطون والمحتقنون منذ سنين، وبرغم طغيان حديثهم اليومي عن الأسعار والواقع المعيشي والخدمي الذي يزداد تردداً، إلا أن ذلك لم يمنع الحديث بالعق من أنهم معنيين بالتغيير الجذري

والشامل والعميق، الذي ينعكس إيجاباً على حياتهم ومعاشهم ومستقبلهم، أكثر بكثير من التغيير الشكلي المتمثل بتغيير بعض الأشخاص واستبدالهم بآخرين، كما جرت العادة على مستوى عمليات التدوير للجوه. فكل عمليات التدوير السابقة لم تسفر عن النتائج التغييرية المطلوبة، بل زادت من تفاقم المشكلات والأزمات وعمقتها، لذلك ربما أصبح التعاطي مع مثل هذه العمليات أكثر برودة، وتزايد بمقابلها عدم الاكتراث واللامبالاة، مع عدم تغيير تزايد أشكال التعبير الراضة لها أيضاً، والتي يغلب على بعضها الطابع التهمي.

بعد الغليان وقبل الانفجار

ما فاقم من عوامل الاحتقان لدى المواطنين خلال السنين الماضية، والمستمر حتى الآن، هو تنويع كل الأزمات والمشاكل بالمزيد من عوامل النهب والفساد، بذريعة الأزمة والعقوبات والحصار، على حساب المعيشة والخدمات وعدم الاستقرار، مع استمرار انخفاض عوامل الأمان أيضاً.

ومع التمهيد الرسمي وغير الرسمي، عن المزيد من الضغوط مع البدء بتطبيق قانون قيصر الجديد خلال الأيام القريبة القادمة، بالتوازي مع ارتفاعات الأسعار المقترنة والناجمة عن التلاعب مجدداً بسعر الليرة وتجميع وتهريب القطع الأجنبي، تزايدت عوامل الضغط على المواطنين بدرجات أعلى مما سبق بكثير، مع علمهم ومعرفتهم المسبقة أن العقوبات التي يجري الحديث عنها والتمهيد لها ولتداعياتها لن تكون إلا فرصة للطفة المحكمة نفوذاً وفساداً من أجل جني المزيد من الأرباح في جيبوها على حساب الغالبية الفقيرة وعلى حساب البلد مجدداً، وعوامل الضغط هذه أوصلت المواطنين لدرجات أعلى وأعلى من الاحتقان،

ربما تجاوزت مرحلة الغليان، لكنها ما زالت قبل الانفجار، مع تسجيل الكثير من مقدماته، طبعاً مع أفقه المفتوح على كافة الاحتمالات مجدداً، بما في ذلك السلبية منها، والتي لا تحمد عقباها من دون أدنى شك.

ملفات ضاغطة إضافية

الضغوط التي يعيشها السوريون ليست نتيجة الواقع الاقتصادي والتدري المعيشي، أو نتيجة التراجع والتهزل الخدمي، وغيرها من العناوين المذكورة أعلاه فقط، بل هناك عناوين وملفات هامة أخرى يتداول السوريون الحديث عنها، وهي تضغط عليهم وتنقص حياتهم وتزيد من احتقانهم، برغم تجاهلها رسمياً، أو بالحد الأدنى تأجيلها وتسويقها، بالإضافة لكونها تعتبر عوامل ضغط واستثمار سياسي يدفع بها نحو الأمام حيناً وتراجع حيناً، بالتوازي وبما ينسجم مع مصالح القوى المؤثرة في الأزمة السورية عموماً، داخلاً وخارجاً، ملف اللاجئين، وملف المخطوفين والمفقودين والمعتقلين، وملف إعادة الإعمار، وملف التعويضات، وغيرها من الملفات المؤجلة الأخرى، والتي تعتبر متشابكة ومرتبطة فيما بينها مع بقية الملفات الاقتصادية والمعيشية والخدمية ... مع كل ما تفرزه من أزمات وصعوبات وكوارث مستمرة يدفع ضربتها السوريون، والتي لا تنفع معها صفات التغيير الشكلية، أو عمليات استبدال الوجوه، وبحيث يصح القول بشأنها: إن الحل النهائي لها هو حل سياسي بامتياز، وطبعاً ذلك لن يكون بمعزل عن الأزمة الوطنية الشاملة التي ينتظر السوريون الحل السياسي الناجز الخاص بشأنها وفقاً للقرار 2254 على أحر من الجمر، ففتحاً الطريق للتغيير الجذري والعميق والشامل المطلوب وطنياً.



وصلت الدولة
عموماً إلى
مظاهر ضعف
جاء مصادرتها
مع إمكانياتها
من قبل حفنة
فاسدة ومتسلطة
متحكممة بها
وبمقدراتها

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست يائس على ضوء التغيير الحكومي الأخير، يقول البوست: «أنا كمواطن سوري لا بدني رئيس حكومة يرحل.. ولا بدني حكومة ترحل.. عطوني فيزا وأنا برحل!..» حول ما ورد على صفحة الحكومة عن التهريب والإجراءات الجديدة لمكافحة، علق بعض المواطنين بما يلي:

«ليش مين عم بيهرب والمعابر بيد مين يا حزركن»
«ما بتتفع هيك إجراءات لأنو المهربين فوق سلطة الجمارك».

وحول ما ورد على صفحة الحكومة أيضاً عن نقاش الفريق الاقتصادي لخطوات وإجراءات المصرف المركزي فيما يتعلق بسعر الصرف، علق البعض بالتالي:

«كل انخفاض لقيمة الليرة السورية نسمع عن السعي لاستقرار الصرف.. خسرتنا 90% من أموالنا ونحن نسمع هذا الكلام.. من يعوض علينا.. هل ذنبتنا أننا لم نحول أموالنا سابقاً لعملة صعبة؟».

«يا ريت النظر في وضع خسائر المودعين في البنوك السورية بالليرة السورية ولم يسحبوا ويحولوها لدولار أصبحت أحوالهم تحت مليون تحت الصفر».

حول الخبر عن عقد رئيس الحكومة اجتماع متابعة للفريق الوزاري المعني بضبط الأسواق وتوفير المنتجات الأساسية بأسعار مقبولة، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات المحلية، علق بعض المواطنين بالتالي:

«ليش الأسعار بمؤسساتنا الحكومية أعلى من بياعين المرفق لازم هي المؤسسات تتحاسب لأنها عم تباع أعلى من التسعيرة الرسمية».

«موظفين التموين مانهن كافيين لهل المهام».
تعقيباً على حديث وزير التموين أنه «لا مكان للشقيعة في أسواق الهال».. و90% من مراقبي التموين شرفاء ولا يرتشون»، علق البعض بما يلي:

«إذا عم تلاحقو ضبط الأسعار ما تجي لعند التاجر لصغير يلي عندو محل متر بمتر في تجار أزمة تباع بالملايين يومياً وهم من يرفعون الأسعار».

والله شي بيضحك طالما إنو عم يعطو الموظف راتب عم يوفر نصو ويحطو بالبنك وشقة وسيارة.. ليش ليرتشو؟!»

«الأمر بالحساب مو بالكعاب 50 ألف راتب وأنت بحاجة لـ 500 ألف لحتي تعيش.. طالما هنن عايشين لحد هلق معناها مدبرين راسهن.. ما بدنا تفكير».

وحول تصريح مدير التموين في دمشق: أن الفترة المقبلة ستشهد ارتياعاً في الأسواق وتراجعاً في الأسعار، علق البعض بما يلي:

«بس فهمونا البيض الصحن 2800 شو علاقتو بالدولار، الدخان الوطني أرخص باكييت صارت 400 شو علاقتو بالدولار، البنة نص كيلو بـ 1500 يعني الفقير شو ياكل».

أي فعلا ما تكون ع أرض الواقع.. المحلات مسكرة واللي فاتحين رفوفون فاضية أيا ارتياح هاد».

«أي تحسن لا تضحكوا على الناس الأسعار زادت 300%.. وإذا زلت 10% بكون في تحسن قلتي.. عيبيبيبيبيبيبيب».

وحول إعلان المؤسسة العامة للتبغ: أنه لا زيادة على أسعار السجائر المنتجة محلياً، علق بعض المواطنين بالتالي:

«مؤسسة التبغ ما عم تسلم المحلات الدخان الوطني ليهك ارتفع السعر من المحتكرين».

«طيب ما توزعو عالمحلات ولا كمان محتكرين ليستفيدو بعض العاملين؟!».

«يعني المواطن عيبكبو وأنتو صادقين؟!»
ونختم مع بوست تهكمي عن الواقع المأساوي الذي يعانيه السوريين، يقول البوست:

«قريباً المواطن بدو يشرب مي ويقعد تحت الشمس ليقوم بعملية التركيب الضوئي لكي يحصل على الغذاء».

وناقل الكفر ليس بكافر

آخر أيامك يا مشمش..



في رواية بتقول «كان لدى السوريين منذ الأزل موسم اسمه- موسم المربيات».. ويا مربى مين رباك...

■ دعاء دادو

وبالمناسبة، الموسم هلق وقتو حبيبنا نذكركون تراء.. لأن الغالبية نسيت هالموسم غصب عنها..

هل تعلمون يا أعزائي إنو كيلو المشمش حقو بين 1800 لـ 2500 ليرة حسب النوعية والجودة «يعني بين كبير وصغير ومأط بالسريير» وحسب المنطقة كمان!!! بما معناها، المشمش المضروب المغفوس يلي بينباع بالمناطق الفقيرة.. مو مثل ابن العز يلي بينباع بالمالكي وأبو رمانة والمولات يا عيونى!

يعني، غالبية الناس المعترة شروانا نسيت طعمتو كفاكهة من زمان.. فكيف إذا بدنا تعمل منو مربى؟؟ وهاد بس المشمش.. ما خبرناكون عن الكرز والمربى تبعو.. كش برا وبعيد يا تقبرو غيري..

بالوقت يلي سعر كيلو السكر بالبطاقة الفائقة الذكاء بـ 350 ليرة، وبحسب لعبة «شلف- تريج» وصل حق الكيلو بعيداً عن هل البطاقة لـ 2000 ليرة.. يا عيب الشوم منكوت كثير في عنا سرقة والذي منو مثل ما بتعرفوا.. وما حدا يقول إنو لا حدا يشتري من بر!!!! لأن الشعب ما عم تكفيه مخصصاتو بالمره.. فغن أي مربى ممكن حدا يحكي بهالآوقات؟ يعني صار فينا نقول ع الناس يلي لسا علقانة طعمة المربيات ع سنانها «نيالون».. في طعمة حلوة بتمتهن وما انحرما من لذتها لسا..

بكل الأحوال، مو مهم.. المهم أنو هداك المقوص- بلا ذكر اسمو للمشؤوم البومة- ع قولتون إنو نزل سعرو «الوهمي».. وقالوا إنو كسرولوا ماديغوا.. وراسو إذا بكون يا عيني..

وقرأنا «مبروك... عودة انخفاض الأسعار للمواد الغذائية والتموينية».. هاد الخبر الوهمي والكذابي يلي عم ينتشر ع بعض صفحات فيسبوك بالوقت الراهن، ويلي فعلياً ناطرو كل مواطن سوري عايش من قلة الموت للأسف.. وقالوا كمان «عزيزي المواطن من غداً ستشهد تخفيضاً في الأسعار!!»

إي أجا غداً.. وبعد غداً.. وبعد بعد غداً وما في مواطن عايش بالبلد شهد تخفيضاً بسعر شي واحد.. الله وكيلكم..! يمكن نحن تسرعنا وفكرنا غداً يعني بكرا.. وهو فعلياً قصدون غداً لناظره قريب!!!

ومثل كل مرة، لعبتون وحجتون هو هل المقوص.. بيرفعوا سعر «الوهمي» تبعو وبترتفع الأسعار معو.. وع أساس عم ينزلولنا سعرو.. بس بتظل الأسعار مرتفعة وثابتة وغير قابلة للتخفيض!! يعني مثل ما قالوا: «المواطن بواد والأسعار بواد.. والله يكون بعون العباد!»

وبالتزامن مع تفشي مرض الكورونا ع قولتون.. عم يتفاقم مرض الجيبة الفاضية لدى المواطن السوري!! وأكد ما في داعي نحكي ونشرح هل الموضوع هاد، كيف انعكس ع المواطن وع مستوى معيشتو.. لأنو اسمالاه الوضع شارح حالو بحالو.. والفقير والجوع ضرب أظنابو بالبلد..

لك حتى صرنا نفتقد لكلمة «عرض» بالمحلات التجارية.. إن كان ع صعيد تخفيض السعر أو ع صعيد «الهدايا» كاسلوب ترويجي وتسويقي لبعض السلع بحال شراء كمية منها.. لك حتى ما عاد في سعر للجملة بشكل عام.. حتى لبياعين المرفق.. كلو بسعر المرفق وع

تسعيرة المغضوب المرتفعة.. وشندي يا حبيبنا..

في وحدة من رفقاتي شفتا عم تفتح ع محرك البحث «غوغل» وتعمل بحث عن طريقة «إعداد المونة بأقل التكاليف بـ 2020!!».. لك تخيلو إنو غوغل ما عطاها نتائج.. وكانو حتى المواقع الإلكترونية ما عم توفي معون من غلا الأسعار يمكن!!

وفي حدا بأول طلعتوا وعز شبابو عبر عن يلي صاير فيه وفيها، وقال: «نيال يلي ماتوا شو ارتاحوا من هل الشوفات وهل العيشة وهل الأسعار!!»

فتخيلوا يا حرامية يا عديمين الضمير والوجدان يكون هاد الشب اليائس ابنكون- لا لا ما بتزبط ع حدا من ولادكون.. لأنو المال الحرام يلي عم تشطفوه مننا بالنهب والسرقة فايث لأمعاء ولادكون وأخفادكون كلها.. وجناب مثل طناب.. وعلى الدنية السلام..

بكل الأحوال، ما عاد في اثنين ممكن يختلفوا ع أنكون أخطر من الكورونا ومن العقوبات والحصار علينا وع كل مواطن وع البلد كمان.. لك حتى يمكن أخطر من كل الأوبئة والعلل والمشاكل يلي صايرة بالعالم كمان..

مشان هيك صار لازم وضروري ومن كل بد يعمل تعقيم شامل وكامل متكامل.. إلکم وللي حوالیکم وللي ببش بضرکم ومسندود ومستقوي فيکم كمان.. لك أي للک.. لأن مرضکون بین أنو مُدي ولووو..

وبالرجعة للحديث عن المربيات والمشمش.. لك والله مو جاي ع بالنا نسمع عبارة «تعى ودعو» آخر أيامك يا مشمش.. بس بدنا ياه مربى قبل ما يخلص موسمو.. صعبة شي؟!..

متك كل مرة
لعبتون وحجتون
هو هل المقوص..
بيرفعوا سعر
«الوهمي» تبعو
وبتتفع الأسعار
معو.. وع اساس
عم ينزلولنا سعرو..
بس بتضل الاسعار
مرتفعة

نسبة الـ 10% مقابل الـ 90% رسمياً



وردت عبارة عن لسان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، خلال الأسبوع الماضي، يقول فيها: «الآن ونحن جالسون يمكننا أن ننهم كل الجمارك، وكل التموين، وكل شرطة المرور، أنهم يأخذون رشوة وفوراً.. أنا ما أريد قوله أن «90%» من هؤلاء الموظفين جيدون ولا يتقاضون الرشوة، وهذا الموضوع تبين لنا بالتحليل والتدقيق لمراقبي التموين، ولكن صحيح أن جزءاً منهم يرتكب أخطاء وسيكون هناك شغل على هذا الموضوع».

■ عادل إبراهيم

وقد مرت هذه العبارة مرور الكرام، برغم أهمية بعض ما ورد في متنها، فالوزير، في معرض الحديث عن أسواق الهال وحلقات البيع عبر إحدى وسائل الإعلام، كان يحاول التقليل من شأن النسبة التي ساقها بعبارة، وربما بذلك يعبر عن الرؤية الرسمية تجاهها، لكنه بين من حيث لا يدري أحد أهم أسباب غالبية مشاكلنا وأزماتنا التي تتجذر بهذه النسبة المجحفة والظالمة في الكثير من أوجه تجلياتها، والمتمثلة بالـ 10% مقابل الـ 90% المعممة على واقعنا وحياتنا ومعاشنا ومستقبلنا.

الاعتراف الموارب

بعيداً عن الخوض بتفاصيل «التحليل والتدقيق لمراقبي التموين» التي أشار إليها الوزير، فالعبارة بتعميمها ربما تقول بالمحصلة: إن 90% من الموظفين والعاملين في الدولة «جيدون ولا يتقاضون الرشوة»، وهؤلاء مظلومون من الناحية العملية جراء تعميم الاتهام بالرشوة، ولعل ذلك لم يجاف الحقيقة، والـ 10% الباقين هم السيئون ومن يتقاضون الرشوة والفاستدين، وهؤلاء، صغارهم وكبارهم، بالنتيجة قد يكونون سبب البلاء والمصائب في عمل كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، بانعكاسات هذا العمل والأداء طبعاً على مجمل الأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية والخدمية والثقافية والسياسية و.. في البلاد، بحسب التفسير المبسط لمضمون هذه النسبة.

فبرغم الاعتراف الجلي بهذه النسبة المعممة، لكن وكأنها تعتبر مقبولة على المستوى الرسمي، والتعامل مع نتائجها السلبية يتحور حول أنها «أخطاء وسيكون هناك شغل على هذا الموضوع»، مع محاولات التقليل من شأنها وحجمها، برغم حجم ضررها الكبير على عمل أجهزة الدولة، وخاصة في بعض مفاصل عملها الأساسية، وبالتالي حجم هذا الضرر على المستوى الوطني بعناوينه العريضة السابقة، والأهم النظر لهذه النسبة بالمفرق، أي كأنها حالات فردية، وليست بالجملة، وكنتيجة طبيعية لمجمل السياسات المطبقة، المجحفة والظالمة بحق الغالبية الذين يمثلون نسبة الـ 90%، وعلى كافة المستويات، أي التمسك باستمرار العمل بنفس السياسات، كونها الأكثر براءة

غالبية مشاكلنا
وأزماتنا تتجذر
بالنسبة المجحفة
والظالمة في
الكثير من أوجه
تجلياتها والمتمثلة
بالـ 10% مقابل
الـ 90% المعممة
على واقعنا
وحياتنا ومعاشنا
ومستقبلنا.

ومتخمين، 90% منهوبين بمقابل 10% ناهبين، 90% مقهورين بمقابل 10% مستبدين، 90% مظلومين بمقابل 10% ظالمين.. ولكم أن تعمموا ما شئتم من العناوين التي تنطبق عليها النسب السابقة بشكل أو بآخر. فأسّ مشاكلنا وأزماتنا، القديمة والمستجدة، يتجذر بشكل أو بآخر بهذه النسب الظالمة الناجمة عن تبني السياسات الليبرالية المجحفة منذ عقود، والتي تجاوزت مرحلة التوحش بنتائجها الملموسة، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة وتداعياتها وتداخلاتها، ومع ذلك هناك على المستوى الرسمي من يتبناها ويريد التقليل من شأنها ومن حجمها، بل واعتبارها أمراً عادياً ومقبولاً! والأكثر سوءاً من كل ذلك، هو اعتبار كل النتائج السلبية الناجمة عنها عبارة عن أخطاء فردية، مع عدم إنكارنا لها طبعاً، وذلك لإبعاد الشبهات عن السياسات ومتبنيها والمستفيدين منها.

والبعيدة عن الشبهات، من حيث النتيجة. السياسات الليبرالية أس المشكلة لا شك لدينا أن النسبة المعممة أعلاه، برغم الاعتراف بها ومحاولات التقليل من شأنها ومن حجمها، هي إحدى النتائج العملية والمباشرة لتبني السياسات الليبرالية وتطبيقها خلال العقود الماضية، بانعكاساتها على عمل وأداء أجهزة الدولة ومؤسساتها، وعلى كافة مستوياتها. فالسياسات الليبرالية المتبعة مثلاً: هي التي تحابي وتحافظ على مصالح نسبة الـ 10% من السوريين «كبار الأثرياء والفاستدين و..» على حساب الـ 90% من بقية السوريين، بمختلف شرائحهم الاجتماعية، والنتائج المباشرة لذلك هي ما وصلنا إليه من كوارث على مستوى بعض النسب التقريبية المشابهة الأخرى، والتي يمكن إيراد التالي منها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي: 90% مفقرين مقابل 10% أثرياء، 90% جائعين بمقابل 10%

منشآت رياضية عامة جديدة نحو الاستثمار السياحي

■ سمير علي

فقد تم الإعلان عن توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة السياحة والاتحاد الرياضي العام تحت عنوان «توطيد التعاون المشترك بين الطرفين في مجال الاستثمار السياحي للمواقع العائدة بملكيته للاتحاد».

تفاصيل

الاستثمار السياحي الرياضي المذكرة الموقعة، وبحسب ما تم نقله عبر وسائل الإعلام، تتضمن: اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخطيط المواقع، وإعداد التقارير الفنية والمالية والقانونية التي يرغب الاتحاد بطرحها للاستثمار السياحي.

إعادة تقييم الاستثمارات السياحية الحالية وإنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية، وإعادة التوازن العقدي للعقود الاستثمارية السياحية المبرمة سابقاً بما يحقق المصلحة

يستمر تغول الاستثمار على حساب المنشآت الرياضية العامة في البلد، فلا شيء يحد أو يشجع جسعه في البحث عن مواقع الاستثمار التي تحقق له الريعية بأقل التكاليف وأعلى الأرباح، ولم لا طالما أن المعنيين بالأمر والمسؤولين عنه هم الشركاء والمشجعون بهذا الإطار ولهذا الهدف والغاية.



التي من المفترض أن تستقطب أنشطة هؤلاء، وتساعد على تطوير مهاراتهم وصقلها، يجري التخلي عنها تباعاً تحت عناوين الاستثمار والسياحة والريغ؟ فلاشة: واقع المنشآت الرياضية العامة ودورها الرياضي والاجتماعي والترفيهي أصبح بحكم الغائب على ما يبدو وهو بطور الاضمحلال

ودورها الرياضي والاجتماعي والترفيهي أصبح بحكم الغائب على ما يبدو، وهو بطور الاضمحلال، ولا دليل أكثر على ذلك مما هو ملموس واقعاً على مستوى هذه الأدوار الافتراضية المنسية والمغيبة. والسؤال الذي يطرح نفسه: عن أي رياضيين يجري الحديث أعلاه، طالما أن المنشآت الرياضية العامة

العامة بذريعة الاستثمار والربع ليس جديداً، فقد سبق أن تم التخلي عن بعض هذه الملكيات لمصلحة الاستثمار والمستثمرين خلال السنين الطويلة الماضية، ولعل الشواهد على ذلك مدينة الجلاء الرياضية، ومدينة الفجاء الرياضية، وما جرى لبعض من أجزاء ملكياتها عبر مشاريع الاستثمار حتى الآن. ومن الواضح، أن ما تضمنته المذكرة بحسب ما ورد أعلاه يتجاوز حدود الاستثمار السياحي للمواقع العائدة بملكيته للاتحاد الرياضي العام، والتي تعتبر من ملكيات الخدمة العامة المحمية دستورياً وقانوناً بحسب ما هو مفترض، وصولاً للترويج السياحي للأنشطة الرياضية، ولعل الغلاف التسويقي في النهاية يتمثل بعبارة «تقديم بعض الامتيازات والحسومات الخاصة للرياضيين». دور افتراضي بطور الاضمحلال واقع المنشآت الرياضية العامة

العامة وزيادة الإيرادات للاتحاد. التعاون في مجال الترويج السياحي للأنشطة الرياضية، وإقامة الفعاليات والمهرجانات وبطولات محلية ودولية مشتركة. اعتماد مواصفات خاصة للفنادق المخصصة لإقامة الرياضيين، وفق المواصفات القياسية العالمية، وتقديم بعض الامتيازات والحسومات الخاصة للرياضيين في الجمهورية العربية السورية. مع إغفال مواقع الملكيات التي جرى الاتفاق عليها، وتوقيع المذكرة الاستثمارية السياحية بشأنها، وطبعاً الغائب الأكبر هو أسماء المستثمرين المحظيين الذين سيستفيدون من ميزات مضمون المذكرة التنفيذية لاحقاً، عبر تفاصيلها العديدة أعلاه.

التخلي عن ملكيات الخدمات العامة المحمية

التخلي عن المنشآت الرياضية العامة

متقاعد أمام خيار الموت البطيء أو السريع!



في حديث مع أحد أصدقائي المتقاعدين، في العقد السابع من العمر، أسر لي أنه بدأ يفكر بشكل جدي بخيار إنهاء حياته سريعاً، بدلاً من انتظار الموت البطيء، الذي أصبح مفروضاً عليه ولا فكاك منه، بسبب وضعه الصحي وأسعار الأدوية.

■ نوار الدمشقي

الحديث لم يكن سهلاً، لا على صديقي المتقاعد ولا عليّ كصديق مستمع، فقد كان فيه الكثير من الواقعية بتفصيلات مرارها وقساوتها، والتي نعيشها كلانا مع جموع الفقيرين في البلد، في ظل الوضع الاقتصادي المعيشي الذي يدفع بنا جميعاً نحو الهاوية التي لا قاع بؤس لها، بالإضافة للكثير من الفجاجة المصاحبة لتداعيات فكرة الحياة والموت، والخيارات المحدودة والمفروضة حيالها.

صديقي الصلب غير الانهزامي

بدأ صديقي حديثه معي وكأنني لا أعرفه مسبقاً، وليس بصديقي، وبكل حيادية كان يسعى للتأكيد على أنه صلب وقوي، ولم يكن في يوم من الأيام ضعيفاً أو انهزامياً ومنكسراً، برغم كل ما مر به من صعوبات خلال مسيرة حياته، وسواء في علاقاته مع أفراد أسرته، أو في مجال عمله، وبأن العقلانية والهدوء من صفاته، وهو ما أعدت تأكيده بدوري، من خلال معرفتي به وصداقتي معه.

عبء التكاليف أقسى من الأمراض

ثم بدأ يعدد الأمراض التي يعاني منها «تصلب الشرايين- الضغط- البروستات- قولون- هشاشة العظام- التهاب مفاصل- سكري- الساد- بدء تحلل عصبي- مع عدم إغفاله لأمراض اللثة والأسنان»، شارحاً أن بعض هذه الأمراض قديمة ومزمنة، وبعضها الآخر يعتبر من أمراض الشيخوخة، مع الاستفاضة بالحديث عن التداخلات المزعجة بين هذه الأمراض، وكيف تؤثر الأدوية الكثيرة بشكل سلبي على هذه التداخلات، ما يضطره

لمراجعة الأطباء الأخصائيين بين الحين والآخر من أجل تعديل بعض جرعات الأدوية، مع تأكيده على أنه استطاع التعايش مع هذا الواقع المرضي، محاولاً القفز والتغاضي عن الكثير من المعاناة المصاحبة له.

أما الجانب الأكثر أهمية بالنسبة لصديقي فلم يكن واقع معاناته من الأمراض الكثيرة السابقة وتداخلاتها، بل كان بالتكلفة الشهرية الكبيرة التي يتكبدها لقاء شراء الأدوية الكثيرة، ولقاء المراجعات والاستشارات الطبية، ناهيك عن اضطراره للجوء إلى المشافي في بعض الحالات الاضطرارية. وبحسب حديثه، فقد كانت هذه التكاليف الشهرية أكثر قسوة بما لا يقاس بالمقارنة مع الأمراض التي يعاني منها نفسها.

راتبان تقاعديان

غير كافيين لتغطية قيمة الوصفات

يقول صديقي: إن راتبه التقاعدي الشهري، يتجاوز الخمسين ألف بقليل، كان بالكاد يستطيع تغطية قيمة الوصفات الطبية خلال الشهر، علماً أن بعضها يتم توفيره مجاناً من بعض المستوصفات الحكومية، لكن ذلك ليس دائماً، مثل: أدوية السكري والضغط، أما أجور الأطباء خلال المراجعات والاستشارات الاضطرارية فهي خارج حدود تغطية هذا الراتب، والتي يتم تغطيتها من راتب زوجته المتقاعدة هي الأخرى، علماً أنه يلجأ للمستوصفات العامة أو الخيرية فقط، وعند الضرورة القصوى، وطبعاً ذلك على حساب ضروراتهم المعيشية والحياتية، التي تراجعت بشكل كبير مؤثرة على صحتهم بدورها. الطارئ المستجد الآن، أن الراتب التقاعدي لصديقي لم يعد كافٍ لتغطية قيمة الوصفات

الطبية الشهرية، بل بالكاد يغطي نصفها في ظل ارتفاعات الأسعار على الأدوية الأخيرة، بل وفقدان بعضها مما يضطره لتأمينها تهرباً مع فارق سعري إضافي، وخاصة الأدوية النوعية للعين والأعصاب، الأمر الذي استهلك مقابله راتب زوجته تقريباً، في الوقت الذي بدأت زوجته تعاني هي الأخرى من أمراض الشيخوخة أيضاً، فقد ظهر معها «هشاشة- التهاب مفاصل- ضغط» حتى الآن، وبدأت حاجتها للأدوية الشهرية ولمراجعات الأطباء الأخصائيين.

خيار إنهاء الحياة عقلائي وليس يائساً

يقول صديقي: إنه أمام هذا الواقع سيضطر لتخفيض استعمال بعض الأدوية رغماً عنه، أو ستكون أدويته على حساب أدوية زوجته الضرورية، كما على حساب ضروراتهم الحياتية، وخاصة الغذائية، وبالتالي، فإن خيارات الحياة والموت بدأت تظهر عارية أمامه بدون أية رتوش.

فالقضية ليست حالة استثنائية يمكن تجاوزها، أو ظرفاً طارئاً يمكن معالجته، بل هي واقع ماثل بتفاصيله واحتمالاته المستقبلية المحدودة، وبهذا الصدد حسم خياره الأولي بأن يقوم بتقنين استخدام أدويته بعيداً عن الجرعات المحددة من الأطباء، وبدون علم زوجته، وطبعاً ذلك سيؤدي لتفاقم بعض أمراضه، وهو ما بدأ بشكل أو بآخر، أي: أن خيار الموت البطيء أصبح مفروضاً عليه، مكره أخاك لا يائساً!

وأمام هذا الواقع أيضاً، وخشية تفاقم أمراضه مستقبلاً، وتحمل زوجته أعباء إضافية في الوقت الذي هي بحاجة لعزيمتها وقوتها لمواجهة سني عمرها المتبقية، بدأ يفكر بكل عقلانية بإنهاء حياته سريعاً بدلاً من آلية الموت ببطء التي اتبعها، وبنفس الوقت لا يطاوعه قلبه على ترك زوجته من بعده لمصيرها، خاصة وقد بدأت معاناتها من بعض الأمراض هي الأخرى، وحاجتها له مع

تقدمها بالسن، مع تأكيده على أن الموضوع بتعقيده ما زال فكرة تدور مع تداعياتها بين جنبات دماغه بواقعية وهدوء، وقد أفشى بها إلي من باب الفضفضة ليس إلا!

بلا حلول وبدون ضمان

لعل الهام الذي دعاني لسرد كل ما سبق، مع تأكيد على أن ما سردته أعلاه ليس إفشاء لسر صديقي، فما يمكن اعتباره من محظورات الإفشاء احتفظت به، أن قصة صديقي المتقاعد بكل مرارها وقساوة خياراتها، ليست استثناءً من كل بدء، بل هناك الكثير من القصص الشبيهة بواقعتها وقساوتها ومرارتها، مع خياراتها المحدودة في الحياة الموت.

فغالبية المتقاعدين يواجهون هذه الخيارات، في ظل واقع التخلي عنهم وعن رعايتهم بعد أن أفنوا زهرة عمرهم، وأعطوا ثمرة جهدهم، في أعمالهم.

فمع الأسف، لا حلول حقيقية ومستمرة يمكن أن تكون متاحة أمام هذا الواقع القاسي والمجحف بحق الفقيرين بشكل عام، والمتقاعدين بشكل خاص، فغالبية هؤلاء بلا ضمان صحي، وهم بهذا السن المتقدم بأمس الحاجة لهذا الضمان، فالأمراض تتزايد بشكل طبيعي مع التقدم في العمر، وقصة صديقي بالنتيجة ليست هي البائسة، بل هي السياسات الظالمة التي أوصلته مع غيره من المتقاعدين لهذه الدرجة من البؤس، وفوق كل ذلك فإن الأجور التقاعدية تعتبر أكثر إحجافاً، فهي كما ورد أعلاه بالكاد تغطي قيمة الوصفات الطبية التي يحتاجها هؤلاء المتقاعدين شهرياً، ليضاف إلى كل ذلك أساليب النهب والابتزاز والسرقة، سواء عبر أسعار الأدوية، أو عبر تكاليف الاستشفاء بشكل عام، اعتباراً من أجور معينة الأطباء، مروراً بكلف التحاليل والتصوير، وليس انتهاء بتكاليف المشافي، مع عدم إغفال كل منغصات الحياة العامة على المستوى المعيشي والخدمي، التي تساهم بتقصير العمر وزيادة الأمراض أيضاً.

منذ نهايات العام الماضي والليرة تنهار بمستوى متسارع، بما أصبح ينذر بالوصول إلى الوضع الذي تفقد فيه آخر وظائفها... تراقق هذا مع تشديد العقوبات والحديث عن قانون قيصر، وأزمة لبنان، والركود الاقتصادي، والأزمات بين نخب الفساد والنفوذ والثروة داخل البلاد... وخلال أقل من ستة أشهر شهدنا حالاتين تعرضت فيهما الليرة لتدهور يومي متسارع «الأولى: في مطلع العام الحالي، والثانية: في الأسبوع الماضي» وفي الحالتين يتم «وقف» التدهور بأليات أمنية ودعائية مؤقتة، ولكن عند حدود أعلى مما سبق، وغالباً مع رفع سعر الصرف الرسمي.

لماذا الليرة هي عنوان المرحلة؟! إما الهاوية أو الخلاص

■ ليلي نصر

هنالك طابع أممي لازمة المضاربة الموجودة، ولكن عمقه سياسي واقتصادي، ولا يمكن التعامل معه أمنياً حتى ولو بشكل مؤقت! فالحجم المالي المتاح للمضاربة كبير جداً، إذ طالما أن قوى المال الكبرى في السوق السورية «تقلب» يومياً أرباحاً تقارب مليار ليرة... «أي تحولها في السوق السوداء من ليرة إلى دولار»، وطالما أنها تجد بالمقابل دولارات في السوق تُضخ من الخارج، وطالما أن إمكانات ضخ الأموال للخارج موجودة، فإن أدوات المضاربة لن تنتهي... والربح الاحتكاري الكبير الذي يراكمه هؤلاء يومياً، مع وجود كتلة دولار كبرى في يد قوى السوق وعابرة للحدود، هي مسألة اقتصادية وسياسية تراكمية تدل على وهن قدرة جهاز الدولة بوضعه الحالي على التعامل مع هذه المسألة.

المضاربة عملية مستمرة، ولها قاعدة متينة لا يمكن مواجهتها «بضربات شكية»، بل تتطلب إجراءات اقتصادية وسياسية عميقة تتناسب مع حجم المشكلة ودرجة الخطورة، إجراءات في جذرها تزيح الدولار من التداول، وتعيد لجهاز الدولة قدرته الاقتصادية ووظيفته كمالك أساسي للموارد ومنتج وتاجر أساسي...

ولكن، هل يدرك هؤلاء الذين يطرحون أنفسهم كمسؤولين عن أخذ حلول وإجراءات للتصدي لتدهور الليرة؟ ما حجم المشكلة السياسية والوطنية لاستمرار الانهيار؟! سنحاول أن نكمل الآثار السياسية لهذا في ثلاث نقاط...

انهيار الليرة و«الجلطة الاقتصادية»
انهيار الليرة هو تعبير مكثف عن إصابة ما تبقى من الاقتصاد السوري «بجلطة قلبية»، فعندما يتوقف البيع هذا يعني أن التداول وخلفه الإنتاج يتوقف تدريجياً، والأموال تتحرك باتجاهات محددة للحفاظ على قيمتها بالهرب نحو الملاجئ الآمنة: الدولار، الذهب، ومنها للخارج... لتُفَرَّغ البلاد من الموارد الضرورية لإعادة النضج. وعندما تصبح هذه الأداة وهي الليرة غير فعالة، فإن القوى الاقتصادية التي تبقى لديها القدرة على العمل، ستلجأ موضوعياً إلى وسيلة أخرى: لحفظ الموارد، واستثمارها، والتسعين والتداول. ونحن اليوم في المرحلة التي فقدت فيها الليرة الجزء الأعظم من الوظائف الثلاث، الأولى: الدولار هو حافظة موارد الأثرياء، والاستثمار لا يتم في ظل عدم استقرار التداول، وهو يتوسع بفعالية فقط في مجالات «شاذة وضيقة» وترتبط بالدولار، مثل: التجارة السوداء والتهرب، ومن تبقى من مستثمرين ومنتجين محليين يسعون أعمالهم على دولار السوق السوداء، وبالتالي، تحول الجزء الأعظم من تسعير المواد ليرتبط بسعر دولار السوق السوداء، بينما التداول لا يزال بالليرة، ولكنها تصبح تدريجياً «رمزاً وأوراقاً تعكس الدولار»!

الليرة مصير مشترك.. أو أداة للتقسيم

إن تدهور الليرة هو أداة للتقسيم: عندما يلجأ الأمريكيون إلى الحصار الاقتصادي كوسيلة حرب وأداة أساسية لتحويل سورية إلى مستنقع، وطريق لتحقيق هدفهم بالتمهيد لأرضية التقسيم، ومنع عودة البلاد وحدة واحدة متكاملة... فإنهم يعون ما يفعلون! وطبعاً هذا ليس مدحاً لهم، ولكنه ذم وإدانة لكل من يخفف من خطورة تدهور الليرة ويجري إجراءات شكلية تدفع المصير السياسي للبلاد - وليس الاقتصادي فقط - نحو الهاوية. ومن لا يرى هذا عليه أن يقرأ الإشارات المرسلّة خلال الأسبوع الماضي عندما يتم الحديث عن إمكانية تسعير القمح في مناطق الجزيرة بالدولار، وعن دعوة «غرفة تجارة جرابلس» للتعامل بالليرة التركية عوضاً عن الليرة السورية نظراً لعدم استقرارها.

إن الليرة السورية هي الجسر والطريق المتبقي لربط مناطق البلاد ببعضها البعض، ودمج المجتمع السوري بمصير مشترك... وارتفاع قيمتها وتثبيتها كأداة استثمار وتسعير وتداول هي أهم وسيلة لمواجهة، والأداة الفعالة الحاسمة في «الصمود والتصدي والسيادة».

أداة للتجويع والفوضى

انهيار الليرة أداة للتجويع والفوضى: تراقق الأسبوع الماضي مع دعوات «جنونية» من الخارج للتهليل «لثورة الجوع» القادمة إلى سورية... على اعتبارها معطى سياسي يغير المعادلات، وهي كذلك بالفعل! ولكن بغض النظر عن رؤية هؤلاء وطروحاتهم المتطرفة فإن ثورة الجوع في سورية ممكنة ومرغوبة من جانب الأطراف الدولية «وربما أطراف محلية أيضاً» التي ترغب بفتح بوابات الفوضى وإعادة العنف، والتي تخاف من السير نحو حلول سياسية توافقية، تلزم الجميع على تقديم تنازلات تكون بمثابة «خسائر مالية» لأوجه التطرف والمستهفيدين من وضع سورية الماضي والحالي.

ارتفاع الدولار الذي يعكس تدهور الليرة يقود معه أسعار الغذاء في سورية بنسب متسارعة، وبالأرقام، يمكن رصد الأشهر التسعة الماضية، فسعر الدولار في السوق ارتفع بنسبة: 425% بالمقابل تكلفة سلة الغذاء السورية الأساسية ارتفعت بنسبة 240%. إن أكثر من نصف تكلفة سلة الغذاء السورية مسعرة بالدولار، بينما معظم منتجاتها منتجة محلياً، وكل ارتفاع بالدولار هو نقل لمئات الآلاف بل ملايين إضافيين من السوريين إلى ظل الجوع وليس الفقر. فماذا بعد 8 مليون جائع؟! وفق تقديرات المنظمات الدولية المعنية بالغذاء، والتي تملك أدوات لتسبر ما الذي يتناوله السوريون على وجباتهم اليومية، وهل يأكل أطفالهم أم لا يأكلون...

إن من لا يرى العملية المنظمة للتجويع كأداة للفوضى عليه أن يجد تفسيراً لعمليات حرق القمح، والإشارة المراد إيصالها منها... وعليه أن يقرن الأمر بتحول السوريين إلى ميليشيات تستخدم في الفوضى الإقليمية، وعليه أيضاً أن يجد تفسيراً لاستدامة وتوسع



قاع الفوضى مجدداً وصولاً للتقسيم، وهي معركة خطيرة لا تقل خطورة عن محاولة الإرهاب الدولي التمرّك في سورية وتحويلها إلى منصة له. وإن كانت تلك المرحلة قد تم تجاوزها بجهود دولية وإقليمية، فإن هذه المرحلة أعقد، وقد لا تكون قابلة للنجاح بجهود إقليمية ودولية فقط، كما حصل في المنعطف السابق عندما كان «الإرهاب الدولي» يطرق أبواب دمشق، وتمّ انتشار البلاد من هذا المنعطف... ولكن هل المنعطف الحالي قابل للحل بالطريقة ذاتها؟! وهل سيستطيع تغيير ميزان القوى الدولي فقط أن يجري حلولاً إنقاذية دون تغيير ومساندة من السوريين ذاتهم؟!

وزدهار تجارة الحبوب والمخدرات، وتحول سورية إلى مركز أساسي مورّد للإقليم، وبينما ترتفع أسعار الغذاء، فإن أسعار هذه المنتجات داخل البلاد لا ترتفع! وجهان أساسيان لا ينفصلان عن بعضهما البعض: التجويع، وتحويل الجوع إلى مرتزقة في كل الأطراف، وعلى كل الجبهات... وكلاهما وقود جديد لاحتمال تسعير العنف.

انهيار الليرة

يشبه «الإرهاب في دمشق»

إن مشكلة انهيار الليرة، وتغول الفقر والجوع، واستمرار أليات النهب والفساد والإجرام كمحدد لسلوك «المواجهة»... تدفع البلاد إلى

تغيير ميزان القوى المحلي وحلول سياسية

إن هذه اللحظة تتطلب تغييراً جدياً في ميزان القوى المحلي... يجب أن يجري أو يُفرض التغيير الذي يسمح لعموم السوريين بتحويل رغبتهم في المحافظة على البلاد إلى قوة مادية، تفرض على الأطراف المحلية المعيقة أن تلتزم، وتتنازل وتخضع لحاجة الملايين، أن يتم الدفع والضغط لتطبيق القرارات الدولية التي تلزم المنتظرين السوريين والمتشددين بالخضوع، وإتاحة الباب للمجتمع السوري ليحل المشكلة ويتصدى لها. ليستطيع أن يزرع ويصنع ويبنى المنازل والمرافق مستعملاً علمته دون أن يتحكم بمصير هذا العمل قلة قليلة من المضاربين المتنافسين على أكبر قدر من النفوذ والثراء، أو قلة قليلة من السياسيين الذين يرفعون شعارات متشددة تهلل للعقوبات، أو تطالب «الجوع بالصمود»! يجب أن يتراجع أمثال هؤلاء الذين يسيرون بالخط الأمريكي بخطى وطيدة، ويدفعون البلاد نحو مسار قد لا يكون الرجوع منه متاحاً...

مطلوب «دولة» لاستعادة منظومات الغذاء المحلية

وفصل الجوع عن الدولار



ترتفع التقديرات الدولية لحجم أزمة الغذاء والجوع في سورية بوتيرة غير مسبقة، فإذا ما كان ملايين جدد يفقدون أمنهم الغذائي خلال عام، فإن هذا المعدل أصبح يتحقق خلال أشهر...

وفقاً لآخر تقديرات برنامج الغذاء العالمي، إن عدد من هم غير آمنين غذائياً في سورية ارتفع إلى 9,3 مليون شخص، بينما كانت التقديرات في نهاية عام 2019 تشير إلى: 7,9 مليون سوري، وقبلها سجلت نهاية عام 2018: 6,5 مليون سوري غير آمن غذائياً... ما يعني، أن الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي شهدت دخول 1,4 مليون سوري إضافي إلى دائرة خطر الجوع، وأن المعدل الشهري الوسطي لتوسع الجوع تضاعف مرتين ونصف بين عام 2019 وعام 2020! هذا التسارع الاستثنائي سببه الأساس ارتفاع أسعار الغذاء داخل البلاد، والناجم عن جملة عوامل... أهمها: التدهور الكبير في القدرة الشرائية لليرة السورية، وارتفاع سعر الدولار، الذي أصبح محدد التسعير حتى في سوق الغذاء المحلي. إضافة إلى مستويات احتكار أسعار الغذاء وتضخم كلف استيراده، هذا عدا عن إتوات نقله داخلياً ونقص الكميات، الناجم عن تهريب الفواض الغذائية للخارج، كما يظهر واضحاً في الثروة الحيوانية.

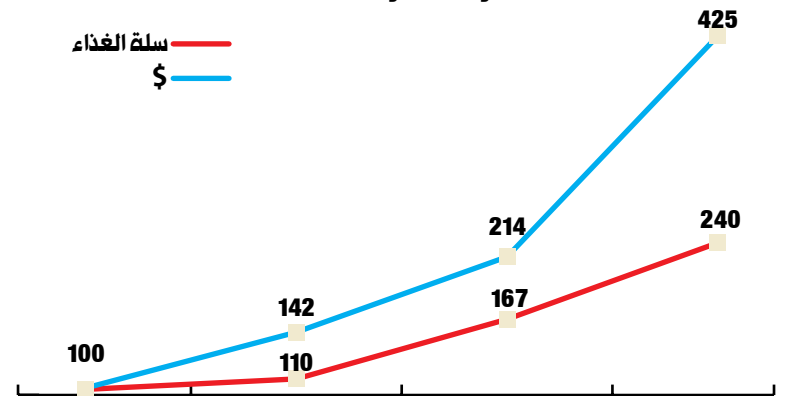
ومحصلة كل هذه العوامل، أن سوق الغذاء السوري الذي أصبح يشكل أكثر من نصف إنفاق الأسر، هي سوق مرتبطة بالدولار إلى حد بعيد وترتفع بارتفاعاته.

330 ألف ليرة تكاليف السلة الغذائية
وفق حاسبة قاسيون لسلة الغذاء والمشروبات الضرورية لأسرة سورية، فإن تكاليف هذه السلة بلغت في الأسبوع الماضي: 330 ألف ليرة مرتفعة بمقدار 100 ألف ليرة عن نهاية شهر 3-2020، ونسبة ارتفاع: 43% خلال قرابة 70 يوماً!

وخلال فترة الارتفاع القياسي في سعر الصرف في السوق السوداء منذ شهر

9-2019، فإن أسعار الغذاء بدأت ترتفع بوتائر متقاربة. وبالمحصلة فإن أسعار الغذاء ارتفعت بنسبة 240% عن مستوى شهر 9-2019، بينما سعر الدولار ارتفع بمستوى 425% تقريباً، الأمر الذي يعكس إلى حد بعيد تركيبة مكونات سلة الغذاء... إذ أن نسبة المكونات المستوردة في السلة تقارب 54% من تكاليفها. وأهمها: الرز، والحلويات، والزيوت النباتية عدا زيت الزيتون، والشاي والقهوة، إضافة إلى مكون هام لغذاء الأطفال ضمن سلة الفاخرة وهو الموز، وأخيراً، الأعلاف المستوردة لتغذية الدواجن التي تشكل نسبة 80% من تكاليف الفروج والبيض تقريباً.

ارتفاع تكاليف سلة الغذاء وسعر الدولار خلال 9 أشهر
مستوى شهر 9-2019: 100



ربط الغذاء بالليرة وتقليص الربح من الجوع

إن فصل أسعار الغذاء عن الدولار هي ضرورة ملحة لمواجهة توسع الجوع، وهو لا يمكن أن يبقى مقتصرًا على ربطة الخبز المدعوم التي

أصبح الحصول عليها أعقد، أو حتى مخصصات السكر والرز بسعر أقل في مؤسسات التجارة الداخلية... لقد أصبحت هذه الإجراءات قاصرة وهامشية، وتحديدًا مع كل ما يرافق عمليات توزيعها من نقص وتسريب وزدحام، يجعل

الحبوب الأساسية، مثل: زراعة الرز التي كانت موجودة سابقاً في الجزيرة السورية والغاب، كما تم العمل البحثي على اختيار أصناف وبذار لزراعته الهوائية غير المغمورة بالمياه وبكف قليلة نسبياً، يضاف إلى ذلك الأعلاف المستخدمة في تربية الدواجن «الذرة الصفراء وكسبة الصويا» التي ينبغي العمل إما على زراعة جزء منها، أو البحث عن بدائلها إذا ما كانت تتطلب موارد مائية كبيرة.

«دولة» لاستعادة منظومات الغذاء

من الضروري تخصيص الموارد المالية بالليرة السورية لاستعادة وتعزيز أو حتى خلق منظومات غذائية زراعية-صناعية مع كل ما تتطلبه من خدمات بحث علمي ونقل وتخزين، لأنها الطريق الأساس لمواجهة الجوع ولربط الليرة بالغذاء وعزل الدولار عنه. كما أنها الطريقة الأهم لإعادة توزيع الموارد على شرائح اجتماعية واسعة، عوضاً عن تركيز الموارد الدلارية لدى قلة قليلة في سوق الغذاء، كما في أغلب عمليات الإنتاج والتداول السورية حالياً. لا يمكن أن تتم هذه العملية دون مشروع لجهاز الدولة، وموارد مالية عامة... وهنا تكمن المشكلة، إن منظومات من هذا النوع تستعيد استقلال الغذاء وتجعل سوقه محلية وأقل ربحية، ستعني خسائر مباشرة وكبيرة لقلة قليلة تتحكم بموارد ومفاصل جهاز الدولة من مستوردي الأساسيات الغذائية أصحاب النفوذ الكبير. ولكن ربح هؤلاء ينقل الملايين إلى دائرة الجوع شهرياً، ويفتح جميع الاحتمالات على المستوى السياسي والاجتماعي، ولذلك لا يمكن تجاهل أن استعادة فعالية هذه المنظومات وتطويرها هو قرار سياسي، لن يتخذ إلا بوجود وزن سياسي للجوعى والمنتجين وعموم السوريين، ليفرضوا قرارهم ومصالحهم على دوائر النفوذ والربح الضيقة المرتبطة بالدولار.

الحصول عليها مشقة بل ومذلة في كثير من الأحيان. عملية فصل الغذاء عن الدولار لها شقان أساسيان، الأول: زيادة الإنتاج المحلي، والثاني: تقنين الاستيراد ووجود طرق أخرى له، وفي كلتي الحالتين نحتاج إلى دور جهاز دولة فعال يفصل المضاربة والربح عن حاجات الغذاء.

تقليل وزن الدولار في السلة يتطلب إعادة إنتاج الأساسيات الغذائية المستوردة وفق ما يمكن، فإن كنا لا نستطيع أن ننتج الشاي والقهوة... ربما علينا أن نستعيد إنتاج السكر! حيث من الضروري استعادة المنظومة الغذائية السابقة لإنتاج السكر في سورية، والقائمة على دعم زراعة الشوندر، وشراؤه من المزارعين، وتصنيعه في معامل السكر مع كل المنتجات الأخرى الناتجة المرافقة «الخميرة، الكحول، وغيرها». ليس فقط للانتهاء من كلفة استيراد تقارب 170 مليون دولار سنوياً كما في 2018، بل لتحويل كتلة كبرى من الليرة إلى دخل يستثمر في الزراعة والصناعة والاستهلاك الغذائي المحلي، وهي منظومة مستدامة تستطيع أن تحول هذا المكون الغذائي الأساسي إلى استثمار ودخل بالعملة المحلية موزع على شرائح واسعة، عوضاً عن منظومة الاستيراد الحالي، حيث يتركز ربح تجارة السكر المستورد لدى المستورد الاحتكاري للمادة والمصارف الخارجية والداخلية التي تخدم استيراده، مع عائد أقل لشريحة ضيقة من تجار الجملة والتجزئة، مساهماً بربط مكون الحلويات في سلة غذاء السوريين بالدولار ومتيحاً ربحاً كبيراً لشريحة أقل تتعامل بالدولار وتمتحن المضاربة به. وعلى هذا المقياس ينبغي أيضاً استعادة إنتاج الزيت النباتي، والبحث عن بدائل عن زيت بذر القطن في حال عدم كفاية القطن المزروع، كما ينبغي البحث في تقليص مستوردات

إن منظومات
تستعيد استقلال
الغذاء وتجعل
سوقه محلية وأقل
ربحية ستعني
خسائر مباشرة
وكبيرة لقلة قليلة
تتحكم بموارد
ومفاصل جهاز
الدولة

الركود العالمي يتعمق... والانتقال للقطاع المالي ليس ببعيد



ينبأ الاقتصاد العالمي في هذه اللحظات بصمت... لا انهيارات كبرى جديدة، أو أحداث مالية واقتصادية عاصفة، ولكن الركود يتعمق وينذر بالكثير: تقديرات حجم التراجع واستدامته، البطالة التي ترتفع، الأعمال التي تغلق، الأسعار التي تندهور... بينما السلطات العالمية بدأت تفصح عن تقديراتها مؤكدة أن «حالة عدم اليقين استثنائية» وما من ضمانة لما يسمى «بالتعافي» القريب.

عشائر محمود

واحتمالات موجبة واحدة أو موجتين من جائحة كورونا. ورغم أن هذا التقدير مبني فقط على ربط التوقف الاقتصادي بظاهرة الوباء العالمي، إلا أن تقديرات التراجع السنوي كبيرة... أعلاها في دول المنطقة الأوروبية إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا لتصل إلى 14%، بينما في ألمانيا والولايات المتحدة 8-8,5% على التوالي، أما أقل معدلات التراجع في الصين 3,7% وكوريا الجنوبية 2,5%، وضمن الدول الصاعدة، فإن التراجع في روسيا والبرازيل وتركيا يقارب 10، 9، 8% بالترتيب. وبالمقابل فإن معدلات البطالة الأعلى تسجل في إسبانيا 24%، الولايات المتحدة 13,5%، فرنسا 12,4%... تقديرات الفيدرالي الأمريكي أتت أقل مما سبق، إذ أشارت إلى تراجع 6,5% في 2020، بينما عدل مكتب الموازنة في الكونغرس الأمريكي تقديراته لعشر سنوات قادمة، مشيراً إلى أنه بالمقارنة بين حسابات شهر خمسة ومطلع العام الحالي، فإن الأزمة ستدفع الاقتصاد الأمريكي إلى خسارة 16 تريليون دولار خلال عشر سنوات قادمة، وستدخل الولايات المتحدة ركوداً قد يكون مستداماً طوال هذه الفترة.

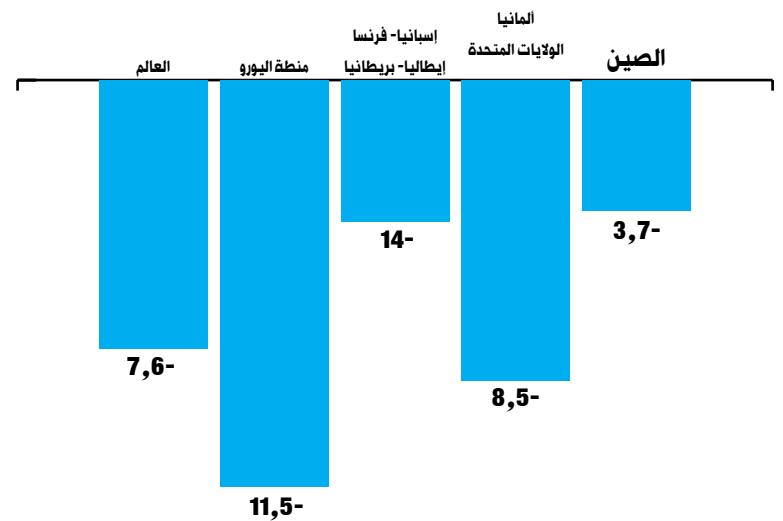
مقولة «عدم اليقين» المتكررة اليوم، تعكس حقيقة أن عملية التنبؤ بالمسارات معقدة وذلك لسبب بسيط... حيث مستوى عمق الأزمة وشموليتها يجعل المتغيرات العاصفة تأتي من كل الاتجاهات: بيئية وصحية كما في حالة فيروس كورونا، اجتماعية سياسية كما تشهد الولايات المتحدة وغيرها حالياً، جيو سياسية كما تعكس أزمة النفط والتوازنات المتغيرة في منطقتنا على سبيل المثال، وغيرها الكثير.

وبينما لا يزال القطاع المالي «راكناً» حتى الآن فإن الأوضاع تزدن بمخاطر غير بعيدة، والانعطاف الاقتصادي التي تحصل في هذا الموضع لها آثار أعمق وتعود لتتلف الأثر إلى كل الموضع الأخرى...

التقديرات الدولية للتراجع

أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تقرير 2020 Economic Outlook، تشير فيه إلى تقديرات حجم تراجع الناتج العالمي في عام 2020 بناءً على سيناريوهين مبنيين على الوضع الصحي العالمي،

تقديرات حجم التراجع الاقتصادي السنوي في عام 2020 - %



المصدر: oecd report - 2020-6 وقف السيناريو الأسوأ

ترقب أزمة القطاع المالي الأمريكي

الجميع ينظر إلى القطاع المالي العالمي والأمريكي تحديداً مترقباً لأزمة شبيهة بعام 2008، ولكن التأثيرات لم تظهر واضحة بعد... ليشير البعض إلى أننا في مرحلة تشبه عام 2007 أي ما قبل «انفجار الفقاعة» وفشل مؤسسات مالية كبرى، وأن صيف العام الحالي قد يشهد تصعيداً مع تكشف بعض الإفلاسات، وبدء انتقال الأزمة وضوحاً للقطاع المالي والبنكي تحديداً. «The Atlantic»

وإذا ما كانت شرارة أزمة عام 2008 قد ارتبطت بالفشل الاقتصادي في قطاع العقارات الأمريكي وحجم المضاربات المالية على الرهون لتنتقل من العقارات إلى المال، فإن الفشل الاقتصادي المتوسع المتوقع في كافة قطاعات الأعمال الأمريكية قد يفجر أزمة مالية أوسع بما لا يقارن سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها.

كان ضمن تصنيفات منخفضة، حيث نسبة 36% من ديون الشركات غير المالية هو ضمن تصنيف bbb أو أقل، «ومعايير التصنيف هذه تتميز إلى مستوى منخفض للقدرة على السداد» بالإضافة إلى الديون عالية العوائد التي ترتفع عوائدها بسبب خطورتها. كما تتوسع بمستويات جدية ما تسمى الديون المرفوعة التي تقارب 1,2 تريليون دولار، وهي ديون تجمعها مجموعة من البنوك لتشتري قروض الشركات المثقلة بالديون وذات التصنيف الائتماني المنخفض. ازداد منذ عام 2017 إصدار هذا النوع من الديون بغرض شرائها والمضاربة عليها والاستفادة من عوائدها المرتفعة، والأطراف التي تشتري هذه الديون الخطرة هي عملياً البنوك ومؤسسات الاستثمار المالي الأمريكية الأخرى، ضمن مجموعة آليات استثمار مالي معقدة، تشبه إلى حد بعيد الآليات المتبعة قبل أزمة عام 2008.

حيث يراكم القطاع المالي الديون الفاشلة للشركات، ويحولها إلى جزء من رأس ماله ما ينذر بخطر هيكلي على هذا القطاع مع اندلاع شرارة الإفلاس وعدم السداد. إن انتقال الخسائر الاقتصادية من قطاع الأعمال إلى قطاع المال هو مسألة ليست ببعيدة الظهور، فعلياً أزمة عام 2008 لم يجر حلها بل تم تأجيلها وتضييقها، وبالمقابل لم يستطع النمو الاقتصادي الذي خلقه الدين أن يصدد أمام الأوجه المتعددة لأزمة المنظومة، التي بدورها ستعود لتكشف الثغرة الأكبر، وهي حجم الدين والقطاع المالي بمستوى قد لا يسمح باستدامة حلول «الإطفائي» عبر ضخ المزيد من الديون. ما يبقى السؤال مفتوحاً: كيف ستقفل المنظومة هذه المرة شريان حياتها المتمثل في هيمنة القطاع المالي الأمريكي تحديداً عبر العالم؟! أي مستوى من الفوضى والاضطراب والعنف ستحاول إيقاده لتفرض هيمنتها داخل الولايات المتحدة وخارجها؟! والأهم: هل ما زالت تمتلك القدرة ذاتها على نشر العنف والفوضى وسط التوازنات الجديدة للردع: عسكرياً وتكنولوجياً وتجاريًا وماليًا، في عالم لم تعد الولايات المتحدة هي القوة الأبرز فيه في المجالات السابقة كافة؟

حتى الآن ما يذكر، وقد لا تكفي لجملة المهام التي لن يكون أحد قادراً على التصدي لها إلا الفيدرالي. إذ على هذه الأموال أن تسعف سداد الدين الحكومي وسط تصاعد مجمل النفقات وتراجع الإيرادات، كما ينبغي أن تكون قادرة على تغطية الأزمات التي ستنشأ حكماً عن تراجع السداد لديون الأسر مع التوسع الهائل في البطالة (42 مليون عاطل عن العمل). أضف إلى ذلك أن جزءاً من حزمة الإنقاذ البالغة 6 تريليون دولار سيخصص لضخ الدولار إلى المنظومة المالية في البنوك المركزية الغربية الأخرى: في المركزي الأوروبي واليابان وسويسرا وبريطانيا.

وأخيراً، ينبغي ألا يتم تجاهل أن عملية الإنقاذ عبر الضخ ليست جديدة، بل هي المسار المستمر منذ ما بعد أزمة عام 2008. فالإقتصاد الأمريكي بحالة «خطة إنقاذ» مستمرة من عشر سنوات تقريباً، وهي السبب الأساسي فيما يسمى أطول فترة نمو أمريكية مستمرة، وخلال هذه الفترة كان الفيدرالي يضخ «المال الرخيص» مع أسعار فائدة منخفضة وصلت اليوم إلى الصفر تقريباً، لجعل الشركات والاقتصاد الأمريكي يعيش على الدين، ويشترى الفيدرالي الديون الفاشلة والخطرة ممقذاً بذلك مؤسسات كبرى بما قارب 4 تريليون دولار ضمن سياسة التيسير الكمي، سيضاف إليها خلال العام الحالي فقط 6 تريليون أخرى قد لا تكفي لمنع انكشاف سريع لحجم الفشل المالي!

مؤشرات خطورة الدين سابقة لكورونا!

إن مخاطر ظهور الفشل المالي في الولايات المتحدة وعالمياً، كانت قائمة حتى قبل الركود الاقتصادي الذي يعم العالم منذ مطلع هذا العام. والمؤشر الأبرز لذلك: أن ديون والتزامات الشركات الأمريكية أصبحت أعلى من ناتجها، إذ وصلت إلى مستوى 10,4 تريليون دولار في الربع الأول من عام 2020، وذلك لمجموع سندات الدين والقروض والتزامات وشكلت نسبة 102% من ناتج الشركات في عام 2017. «FRED-economic data»

يُضاف إلى ذلك أن جزءاً هاماً من هذه الديون

يشير البعض إلى أننا في مرحلة ما قبل «انفجار الفقاعة» وفشل مؤسسات مالية كبرى وأن صيف العام الحالي قد يشهد تصعيداً وتكشف بعض الإفلاسات

خطر الكورونا ما زال ماثلاً فماذا نحن فاعلون؟



تتزايد تحذيرات وزارة الصحة ومديرياتها من الخيارات التي ما زالت مفتوحة أمام تزايد حالات الإصابة بمرض الكورونا، وما قد يترتب عليها من إجراءات وقائية قد تصل لتطبيق الحظر الجزئي أو الكلي مجدداً.

■ مالك احمد

فقد أصدرت وزارة الصحة بياناً بتاريخ 2020/6/10، ورد فيه: «رغم أن عدد الإصابات ليس كبيراً، لكنه مؤشر خطير لاستهتار البعض، وإمكانية تطور الإصابات وانتشار العدوى بشكل أوسع، والعودة لفرض تدابير احترازية مشددة من جديد».

تحذيرات وتأكيد على الوعي

لقد حذرت الوزارة في بيانها من: «خطورة الاستهتار والسلوكيات الصحية غير المسؤولة للبعض على سلامة عائلاتهم ومحيطهم والمجتمع، وعلى النشاط الاقتصادي والخدمي، لأن ارتفاع حصيلة الإصابات وتطور الوضع الوبائي قد يعني الاضطرار للعودة إلى تطبيق التدابير الاحترازية على المستوى الوطني»، كما نوهت إلى تصريحات منظمة الصحة العالمية بأن: «وضع فيروس كورونا المستجد يزداد سوءاً في أنحاء العالم، وأن التراخي هو الخطر الأكبر حالياً في الدول التي تشهد الأوضاع فيها تحسناً».

وقد أكدت أن: «المطلوب حالياً هو الوعي والالتزام بتدابير الوقاية الفردية لا الخوف والهلع وتداول الشائعات والمعلومات المغلوطة».

وبتاريخ 2020/6/14 تحدث مدير برنامج التثقيف الصحي في مديرية صحة دمشق، عبر برامج في إحدى الإذاعات المحلية، عن السيناريو الأسوأ في حال تصاعد عدد

الإصابات بفايروس كورونا، بأن: «الخيارات دائماً مفتوحة، عندما تزداد الحالات سيطبق حظر جزئي، ومع الازدياد أكثر سيطبق حظر كلي-حالة الإهمال عند الناس غير صحية أبداً وتهدد بهجمة ثانية- الخوف الأكبر من انتشار الفايروس بمجموعة من القرى والمدن، ما سيؤدي لحظر تجوال وبالتالي، أضرار على المواطن والاقتصاد- نسبة كبيرة من المصابين في سورية لا تظهر عليهم أعراض المرض- من الضروري عدم إهمال ارتداء الكمامات عند استخدام وسائل النقل العام، وعند التواجد في الأماكن المزدحمة، خوفاً من العدوى من الأشخاص الحاملين للفايروس بدون أعراض».

انتهت الحلول

الرسمية وبقيت الفردية

بعيداً عن مهاترات تجيير المسؤوليات والمحاسبة حيالها بما يخص بعض حالات الإصابة التي جرى التعامل معها ببعض الاستهتار، والتعامل مع بعضها على أرضية المحسوبة أو الفساد، بحسب ما جرى تداوله عبر بعض وسائل الإعلام خلال الفترة الماضية، فالملاحظ، أنه بعد إلغاء كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية الرسمية، تزايدت أعداد الإصابات المشكوك فيها، والحالات التي طبقت عليها إجراءات الحظر الوقائي.

فبحسب آخر البيانات بتاريخ 2020/6/13، وبعد تسجيل 6 حالات إصابة جديدة لأشخاص مخططين في بلدة رأس المعرة،

وخاصة ارتداء الكمامات والتخفيف من المخالطة، وخاصة في الأماكن المزدحمة. وعلى ما يبدو لا خيار أمامنا، ومن أجل الحد فعلاً من انتشار المرض ومنع تفشيه، إلا بالتمسك بخيارات الوقاية الفردية المتاحة لدينا، وكل بحسب إمكانياته، خاصة في ظل ارتفاع الأسعار الأخير، الذي طال الأدوية والمنظفات وكذلك الكمامات والمعقمات. وكان الله بعوننا على مواجهة الأمراض، وعلى مواجهة صعوبات معيشتنا، وعلى التعامل الرسمي المجحف معنا!

ارتفع عدد الإصابات المسجلة في سورية إلى 170 حالة، كما ارتفع عدد حالات الشفاء، ووصل إلى 71 حالة. وبرغم أن الأعداد الرسمية أعلاه تعتبر منخفضة بالمقارنة مع أعداد الإصابات في بقية البلدان، بما في ذلك الدول المجاورة، إلا أن التحذيرات والتأكيدات المذكورة أعلاه تبدو ذات أهمية خاصة، كونها تركز على الجانب الفردي مع تحميل الأفراد مسؤولية الاستهتار بالسلوكيات الصحية، والتركيز على ضرورة الالتزام بتدابير الوقاية الفردية،

قرار تطفيشي واستنزافي يخص طلاب التعليم المفتوح

وعم يتبعو ع حالن لينجحو مو نجي نعملن تقليدي ليضلو يحملوها مدري كم فصل ويضلو يدفعو ويدفعو رسوم بلاوي لأن الرسوم عم تزيد والواحد مو أعدد بنك مصاري. «والله لازم قراراتن تكون بمصلحة الطلاب مو ضدن.. هيك عم يجبرون يتركوا او يأجلو او مايكملو .. والله وضع الطلاب مو مستحمل أكثر».

«يعني إذا في نسب نجاح بتحول المادة من مؤتمنة لتقليدي ويرسب الطالب مرة وعشرة ودفعاً» يا هالطالب بهالبنك وكان رسوم المادة شي قليل».

«يعني هن بدورو وبين الطلاب عم تتجح بغيرو فيه وبصعوبه مشان معد حدا ينجح ونضل عم نرسب وندفع».

«شكلها الخزيئة فاضية قالوا منعبيها من جيبه الطلاب».

«ما بعرف من وين بدكن تطلعوا خريجين جامعة.. لسا بدنا نرجع لزمن البنات ما تدرس وتتزوج من 12 السنة والشب منيح منو بيعرف يقرأ وبايدو صنعة».

«يعني هني ضد نسب النجاح المرتفعة لك شو هالقرارات الغربية العجيبة».

فعلاً القرار شيء عجيب وغريب، ولا يمكن أن يتم تبويبه ضمن أية قاعدة منطقية أو علمية، وبنفس الوقت يصدر عن جامعة عريقة افتراضاً!

ليصار بناء عليها تحويلها إلى تقليدي من عدمه؟

هل نسب النجاح المرتفعة هنا، والمنخفضة هناك، لها علاقة بإمكانات الطالب الحقيقية بنتيجة الامتحان، أم بإمكانات السيطرة على النتيجة ونسب النجاح فيها؟ أخيراً وليس آخراً، هل الغاية من القرار أعلاه هي مصلحة الطالب أم مصلحة الجامعة؟ ردود فعل وأراء

لخص الطلاب مضمون القرار بأنه استنزافي وتطفيشي في الوقت نفسه، فبعضهم قالوا: إن القرار فيه الكثير من الإجحاف، ليس بسبب التلاعب بنسب النجاح وتجويرها بعكس مصلحتهم فقط، بل بنتيجة المرتبطة عملياً بتخفيض نسب النجاح بالمحصلة على حساب إمكانات الطالب، والأهم: هي التكاليف الإضافية التي سيتكبدها الطلاب لقاء التسجيل في المواد المحمولة، والتي تشكل بالمحصلة إيراداً لمصلحة الجامعة، على حسابهم وعلى حساب جهودهم كما على حساب ضرورتهم الحياتية، والتي من الممكن أن تكون نتيجة استنكاف العملية التعليمية وتوقفها بالنسبة للبعض، بغض النظر عن إمكاناتها العلمية. وفيما يلي بعض التعليقات التي وردت على إحدى صفحات التواصل الخاصة بالطلاب:

«هاد يلي زعجن والله غريب انو ونسبة النجاح مرتفعة.. معانا الطلاب دارسين



أعلاه، أنه عام ومطلق، بحيث ممكن تطبيقه على أية مادة مؤتمنة ظهر بنتيجة امتحاناتها أن نسبة النجاح فيها مرتفعة، وهنا تتبادر الأسئلة التالية:

ما هو المزيج والمسيء من نسب النجاح المرتفعة في بعض المواد المؤتمنة كي يتم رفع مقترح بشأن تحويلها إلى تقليدي؟

هل يتم تحديد امتحان المواد مؤتمنة أم تقليدي استناداً إلى طبيعة المادة أم استناداً إلى نسب النجاح بنتيجتها؟

ما هي محددات نسبة النجاح في المواد المؤتمنة لاعتبارها مرتفعة أو منخفضة،

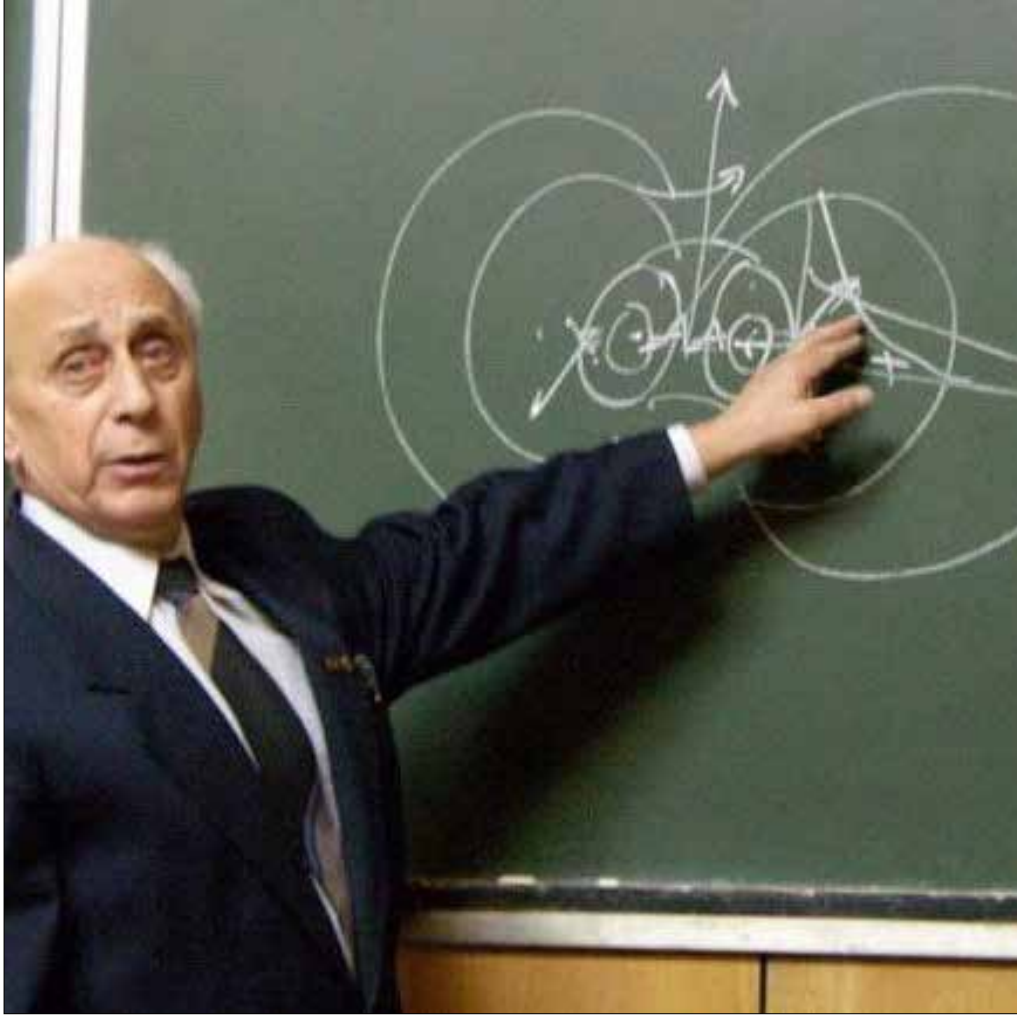
كان وقع الخبر أعلاه على طلاب التعليم المفتوح صامداً ومفاجئاً، بالمقابل وبرغم وضوحه وفجأته إلا أنه كان غامضاً وبحاجة للكثير من التوضيحات، كونه يستهدفهم من خلال نسب النجاح المرتفعة بالمواد المؤتمنة.

تفنيذ وتساولات مشروعة

القرار أعلاه ربما في أحد جوانبه يظهر حالة انزعاج من نسب النجاح المرتفعة في بعض مقررات الأتمنة في نظام التعليم المفتوح، لكنه بالمقابل يؤكد على أن نسب النجاح في مواد التقليدي منخفضة، والفج بالقرار

تداولت بعض وسائل الإعلام نهاية الأسبوع الماضي خبراً يقول: «مجلس جامعة دمشق يوافق على مقترح تحويل المقررات التي فيها نسب نجاح مرتفعة من أتمنة إلى تقليدي للتعليم المفتوح».

«أثيروديناميك» أتسوكوفسكي.. وإعادة الفيزياء إلى جادة المادية



«ديناميك الأثير Etherdynamics اتجاه جديد في الفيزياء، يستند على وجود الأثير في الطبيعة كوسط شبه غازي يملأ فضاء العالم بأكمله، كمادة لبناء جميع أنواع «الدقائق الأولية» من الذرات والجزيئات إلى الكواكب والنجوم والمجرات... فالعالم مادي، والأثير مبدؤه. وما حقول القوى إلا تجليات لأشكال مختلفة من حركة الأثير نفسه، والذي تجري كل أنماط تفاعلاته الأساسية عبر هذه الحقول» — فلاديمير أكيوفيتش أتسوكوفسكي، 1997.

■ فلاديمير أتسوكوفسكي إعداد وتصريب: د. اسامة دليقان

الحصول على حسابات عديدة سوى لبعض الظواهر فقط. «ج» لم يتم التحقق من جميع التوقعات». ويشدد على المعايير المطلوبة من الفرضية العلمية بشكل عام: «يجب أن تكون الفرضية متسقة مع المواد الواقعية المتاحة، ويجب أن تتمتع بالعمومية والقوة التنبؤية، ويجب ألا تكون متناقضة»، ويعتبر أن الهدف الرئيس من الفرضية العلمية هو «السماح باستكشاف مجالات جديدة للبحث».

حوار عن «فيزياء المسلمات»

أجرت المجلة الروسية «سؤال استفهام» في عام 1993 (العدد 1 و2) حواراً مع أتسوكوفسكي. اخترنا منه ما يلي:

— فلاديمير أتسوكوفسكي: تستند جميع النظريات الأساسية للفيزياء التي ولدت في القرن العشرين إلى ميكانيكا الكم والنظرية النسبية الخاصة بواسطة أينشتاين. وتستند هذه النظريات الرئيسية على المسلمات *postulates*، أي الأحكام التي يتم قبولها دون دليل، كأنها بديهيات *axioms*.

— المحاور: حسناً، ما الخطر؟ إذا كانت النظرية صحيحة، فليس مهماً بالنهاية ما تقوم عليه... يعرف تاريخ العلم العديد من الحالات تم فيها استخلاص الاستنتاجات الصحيحة من افتراضات غير صحيحة...

— ف.أ: الخطر هنا هو التالي؛ النظرية، بعد أن سيطرت على العقول، تجبرهم على فترة البيانات التجريبية، وتصبح سداً بوجه الإدراك الحقيقي للظواهر. تذكر، على الأقل، أي ثمن كان يستحقه تنفيذ نظرية ليسينكو... تتكرر الصورة نفسها تقريباً في حالتنا. احكم بنفسك، في عام 1905 ثم 1910 قدم أينشتاين خمس مسلمات، قام على أساسها ببناء نظريته النسبية الخاصة الشهيرة، وهي: (1) لا يوجد وسط أو بيئة «أثير» يملأ عالم الطبيعة. (2) جميع المنظومات المرجعية العطالية (*inertial*) متماثلة، أي أن جميع المنظومات ذات الحركة المستقيمة المنتظمة مكافئة لبعضها بعضاً. ولا يمكن بقياس داخلي تحديد فيما إذا كانت منظومة ما تتحرك أم ساكنة. (3) سرعة الضوء مستقلة عن سرعة مصدره وهي ثابتة في أي إطار مرجعي. (4) زمن وإحداثيات حدث ما مترابطة فيما بينها من خلال سرعة الضوء. (5) من أجل تزامن حدثين، تؤخذ لحظة وصول الإشارة الضوئية من هذين الحدثين.

— المحاور: ربما تكون خمس مسلمات كثيرة نوعاً ما على نظرية واحدة. لكن من الواضح أن أينشتاين كان لديه مبرر ما لاتخاذها كأساس. — ف.أ: حقيقة الأمر بدقة، هي أن كل هذه الافتراضات الخمس ليس لها أساس! صحيح أنه في البداية تمت الإشارة إلى النتيجة الصفرية المزعومة لتجربة ميكلسون للكشف عن الرياح الأثيرية. لكن عذراً! دعونا نلقي نظرة على المصدر... لقد تعرّفت بنفسني على

وفقاً لأتسوكوفسكي VA Atsukovsky فإن منهج ديناميات الأثير الذي طوره بنفسه لم يسمح فقط بتحديد امتلاك الأثير لخصائص كالغاز العادي، مثل الانضغاط واللزوجة، بل وخصائص غير معتادة: للأثير Ether دقات، واحدها يسمى «الأمير» Amer وهو صغير للغاية، بحيث أن قطره بالنسبة لقطر الإلكترون، هو كقطر الإلكترون إلى قطر مجرة. لكن محتوى الضغط والطاقة في الأثير هائل، لأن معدل الحركة الحرارية للأميرات أعلى بكثير من سرعة الضوء. وهكذا لا يتم افتراض خصائص الأثير كمسلمات، بل تحسب بدقة باستخدام صيغ ميكانيكا الغازات. ووضع أتسوكوفسكي نماذج تفصيلية لكيفية بناء الأثير للفوتون والإلكترون والبروتون.

ألم تدفن الفيزياء «الأثير» إلى الأبد؟!

يقول أتسوكوفسكي إنه على الرغم من المحاولات العديدة التي قام بها المؤلفون السابقون لنماذج وفرضيات عن الأثير لتفسير العالم على أساسه، غير أن محاولاتهم باءت بالفشل. ويقول إنه لم يخطر ببال أحد أن الخطأ ربما كان في المنهجية المستخدمة؛ كانت مشكلتهم أنهم اعتبروا الأثير مثالياً: تارة كمادة صلبة مثالية «ولكن كيف تخترق الكواكب الأثير عندئذ؟»، وتارة أخرى كسائل مثالي «ولكن كيف نفسر اختلاف الكتلة النوعية بين المواد عندئذ؟». كما أن الأثير عند كل منهم كان منشغلاً بجانب واحد؛ كان ينقل الضوء دون أن يكون له صلة بالجاذبية، أو بالعكس. لم يبق أحد تقريباً يربط الأثير والمادة وحقول قوة التأثيرات والتفاعلات في منظومة واحدة.

لكننا، يتابع أتسوكوفسكي، بتطبيق منهجية مختلفة نجد الأمر يتغير جذرياً. فقد تمكنا من بناء صورة أثيروديناميكية للعالم، تحقق ما يلي:

(1) غير متناقضة مع نفسها «الأمر الذي تعاني منه مثلاً نسبية أينشتاين». (2) تتوافق مع الواقع «أي لا توجد ظاهرة لا يمكن، من حيث المبدأ، تفسيرها وحسابها على أساس ديناميك الأثير». (3) تتيح إمكانية تقديم نماذج وتمثيلات مرئية تساعد على النفاذ إلى جوهر الموضوع وليس الاقتصار على الوصف الخارجي «الأمر الذي يميزها عن ميكانيكا الكم». (4) تسمح بتنبؤات مفيدة يمكن التحقق منها في الظروف المعملية أو الميدانية.

ولا يدعي أن فرضياته صارت نظرية ناجزة بعد، فيقول: «إن الصورة الأثيروديناميكية للعالم ما تزال فرضية، للأسباب التالية: (أ) لم يتم النظر في جميع الظواهر. (ب) لم يتم

من دوامات الأثير المرتبطة بدوامات الأثير للغلاف الإلكتروني لهذا الجزيء. وتملك هذه الهالة لديها بنية تعكس بنية الجزيء الذي تكونت منه. ومثل أي من تيارات الأثير غير المضغوطة، كموجات الراديو مثلاً، فإن دوامات الأثير المرتبطة قادرة على اختراق أي مادة «بدرجات متفاوتة طبعاً». تخلق تدفقات الهالة المتدرجة ضغطاً ميكانيكية في جزيئات المستقبلات الحساسة والنهايات العصبية، بسبب تفاعل تدفقات الهالة الواردة مع تدفقات الأثير من المواد المستقبلية. في مادة المستقبل، تعمل الضغوط الميكانيكية الناتجة على تغيير كمونات العمل الموافقة، ثم يعالجها الدماغ بعد ذلك».

نبذة عن المؤلف

العالم الروسي فلاديمير أكيوفيتش أتسوكوفسكي، عضو أكاديمية العلوم الروسية، يبلغ اليوم التسعين من العمر «ولد عام 1930». تخرج من معهد لينينغراد للفنون التطبيقية بكلية الميكانيك والكهرباء عام 1955، عام 1983 عمل ضمن معهد البحث العلمي لمعدات الطيران، ومختبر «التكامل الفني وتصغير المعدات المحمولة جواً». فبدأ أبحاثه في مجال تطوير حلول علمية تقنية لجملة مشكلات تظهر على متن الطائرات، كتطوير أجهزة الكمبيوتر والاتصالات عليها، والتحكم التشغيلي المدمج، وإمدادات الطاقة الثانوية، والحصانة من الضجيج. قبل أن ينتقل إلى مجال التطوير النظري لأسس وفرضيات لعلم جديد واعد هو «الأثيروديناميك»، وله عدد كبير من المؤلفات والأوراق العلمية، وهو مدافع قوي عن المنهج الماركسي في العلوم الطبيعية والاجتماعية معاً. فلاشاً: ماذا يمكن أن تكون آلية حاستي الشم والنزق من منظور الأثيروديناميك؟ الجواب ليس ناجزاً بعد ولكن مع ذلك تظهر بعض الاعتبارات

أعمال مايكلسون باللغة الإنجليزية ووجدت حقائق مثيرة للاهتمام. لقد قام بتجربته الأولى عام 1881. ومع ذلك، لم تكن تتمتع بالدقة اللازمة، وبالتالي، لا يمكن أن يكون هناك أي نقطة لمزيد من المناقشة. ليس من قبيل المصادفة أن ألبرت مايكلسون نفسه أجرى سلسلة إضافية من التجارب في عام 1887. والذي حدث - ويمكنني تزويدك بمزيد من التفاصيل - لكن من أجل النتيجة فقط، أقول لك الآن إن مايكلسون أشار في عمله بوضوح إلى أنه في عام 1887 سجل رياح الأثير. صحيح أن سرعتها لم تكن 30 كيلومتراً بالثانية، كما كان متوقعاً، ولكن بضعة كيلومترات فقط في الثانية. في عام 1904، في مرتفعات كليفلاند، أجرى إدوارد مورلي تجارب مماثلة وحصل على سرعة انجراف الأثير لأكثر من 3 كيلومترات بالثانية. في وقت لاحق، في مختبر بجل ويلسون، أظهرت نتائج الاختبار سرعة بنحو 10 كيلومترات بالثانية. ولكن، كما يقولون، بحلول ذلك الوقت كان قد «فات القطار»، إذ كانت قد تعاضت سلطة أينشتاين ونظريته لدرجة أنه تم تجاهل هذه البيانات ببساطة...

أثير مادي أم «تأثير سبحي عن بعد»؟

يتساءل أتسوكوفسكي «ماذا يمكن أن تكون آلية حاستي الشم والنزق من منظور الأثيروديناميك؟ الجواب ليس ناجزاً بعد، ولكن مع ذلك تظهر بعض الاعتبارات». ثم يذكر بأن ديناميات الأثير ربما تستطيع تقديم أساس للبحث عن أجوبة لظواهر طبيعية غير مفسرة حتى الآن، مثل قدرة سمك القرش على أن يشم رائحة دم الطريدة من على مسافات شاسعة بسرعة وخلال زمن قصير جداً، أقصر من أن يفسره الانتقال الأبطأ لجزيئات الدم الحاملة للرائحة. أو مثل تواصل الحشرات مع بعضها عن بعد: «كل جزيئة ذات رائحة تخلق هالة أثيرية «أورا aura» حول نفسها، تتكون

العالم مادي،
والأثير مبدؤه. وما
حقول القوى إلا
تجليات لأشكال
مختلفة من حركة
الأثير نفسه

أمريكا... الانقسام الحالي لن ينجب إلا التصادم



أن تتردد صرخات المحتجين الأمريكيين في العالم كله، يعطي لهذه الحركة زخماً حقيقياً وطابعاً خاصاً ولكنه لا يعفيها من إيجاد المخرج الآمن الذي يضمن لها وللبلاد إنجاز ما يجب إنجازه، وهذا بالطبع لا يرفع المسؤولية عن نخب السياسة الأمريكية لكن فشلهم المتكرر بات يطرح شكوكاً حقيقية حولهم جميعاً، وحول قدرتهم على إيجاد المخرج الآمن.

■ علماء ابوفراج

إن كان البعض يرى أن المشكلة في الولايات المتحدة تنحصر في كيفية التعامل مع الاحتجاجات فحسب، ويرى في انحسارها مؤشراً على تجاوز مرحلة الخطر، فهو لا يرى إلا إحدى النتائج الأولية للأزمة التي تعيشها البلاد، وإن كان من التسرع القول بأن الاحتجاجات قد بدأت تنحسر، فهي أطلانتا، عاصمة ولاية جورجيا في الجنوب تشهد احتجاجات على إثر إطلاق رجال شرطة المدينة النار على شاب خلال محاولته الفرار من الاعتقال مساء الجمعة 12 حزيران، لتشتد الاحتجاجات مساء السبت، والتي رافقتها أعمال عنف، حيث أضرم المحتجون النار في أحد المطاعم، وهذه الحوادث وغيرها الكثير تجري على مدار الساعة، ولا يمكن التنبؤ بمجرى سير هذه الاحتجاجات، لكن ما نعرفه أنها ستبقى مستمرة بأشكال مختلفة حتى حل الأسباب التي دفعت لها منذ البداية.

الصدام الشعبي

يرى العديد من المحللين، أن الاحتجاجات الكبيرة التي خرجت وإن كانت واسعة الانتشار، وضمت أعداداً كبيرة في طول البلاد وعرضها، إلا أنها ليست معبرة عن الشعب الأمريكي، فالجزء الآخر منهم - والذي لديه أسبابه أيضاً للاحتجاج - قد يختلف مع الحركة الحالية بشكل كبير قد يصل إلى درجة التصادم، فاحتشاد متظاهرين مؤيدون للترامب في مدينة دالاس في وجه معارضي له، وإن كان لا يعد حدثاً خطيراً، ولكنه يؤشر لهذه الاحتمالية، ففوز الرئيس ترامب في انتخابات 2016 كان بمثابة مفاجأة للكثيرين الذين لم يعلموا بوجود جمهور كبير للرئيس وخطابه المتطرف، وكانت الأمور تبدو محسومة للبعض ليجدوا ترامب في البيت الأبيض بعد أسابيع قليلة. وإن كانت نسبة التأييد لترامب قد انخفضت كما يدعي البعض، إلا أن هذا التيار قادر على رفع درجة الصدام حتى وإن لم يعد مثلاً ضمن السلطة الأمريكية الحالية.

تطلبت السيطرة على الشعب الأمريكي درجة عالية من الهيمنة، وهو ما يعني في ظل انقسام النخبة حالياً أن قطاعات كبرى من الشعب تتلقى ضخاً إعلامياً وسياسياً متناقضاً حسب المصدر الذي تعتمد، وجزءاً كبيراً من المواطنين الأمريكيين يعتبرون أن وسائل الإعلام تملك جواباً عما يجري في أحيائهم والشوارع القريبة منهم أكثر مما يعرفون أنفسهم أو ما يمكن لهم أن يعرفوه، وهذا ما تتركه هذه النخب وتعمل عليه. لذلك قد تكون روايات الإعلام حول ما يجري بمثابة تحريض حقيقي لصدام يأخذ طابعاً شعبياً، وفي



إن تاريخ النخب
الأمريكية
الحافل
بالخطايا لن
يمنعهم
من استخدام
دماء الشعب
الأمريكي
لتدعيم
أوزانهم
السياسية
بعدما لم تعد
تكفي دماء
الغير!

بلد يُعد حمل الأسلحة حقاً مشروعاً قد يدفع الأمور إلى مناوشات مسلحة بين فرقاء، وقد تكون شرارة حرب أهلية جديدة.

أصبحت الخلافات في إدارة الأزمة الحالية متعددة، وبات واضحاً أن كل خطوة يسعى الرئيس الأمريكي للقيام بها تلقى معارضة من خصومه داخل النظام الحاكم، وكانت أبرز هذه الخلافات ما جرى مع وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر الذي لم يتجاوب مع رغبة البيت الأبيض، فكانت وسائل إعلام أمريكية قد قالت في وقت سابق: إن البيت الأبيض طلب بشكل رسمي نشر 10 آلاف جندي لضبط الاحتجاجات، وهو ما لم يره وزير الدفاع مناسباً، والذي وافق على نشر 1600 فقط، بالإضافة إلى تصريحات لإسبر أعلن فيها صراحة مخالفته لتوجهات الرئيس الأمريكي، وإن كان هذا الخلاف لم يتسبب في شرح ظاهر على العلن إلى الآن، ولكنه لن يمر دون عواقب، فإن شكل توزيع الصلاحيات في الولايات المتحدة بات يجعل محصلة قوى جميع الأطراف صفرية، أي أن أيّاً من الأطراف المؤثرة داخل مراكز صنع القرار ليس قادراً اليوم على فرض شكل لإدارة البلاد وأزماتها، وهذا يعني أن الشرط الأساسي لبقاء النظام يهتز، فالانقسام لم يعد مجرد خلاف سياسي، بل أصبح معيقاً للحركة، وهذا يجعل القيادة المنقسمة تدور في حلقة مفرغة، أو أن يستطيع أحد الأطراف زيادة وزنه ليدفع بالاتجاه الذي يراه مناسباً، وإن تاريخ النخب الأمريكية الحافل بالخطايا لن يمنعهم من استخدام دماء الشعب الأمريكي لتحقيق ذلك، بعدما لم تعد

تكفي دماء الغير! القول بأن الاحتجاجات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية ليس مشكلة البلاد الوحيدة لا يعني التقليل من أهميتها وأسبابها الموضوعية، لكن إذا نظرنا إلى الأشهر القليلة التي مضت، نرى أن العالم يواجه عدداً من الأزمات المتفاقمة، ويظهر من التجربة الأولية أن الدول التي تعاني من أزمات، لم تنجح بتجاوزها كلياً، أي أن الأزمات جميعها ما تزال موجودة بشكل أو بآخر، وجاهزة للانفجار في أية لحظة، وهذا ينطبق على الجميع ودون استثناء، ومن هذه الزاوية نرى أن حصة الولايات المتحدة من هذه الأزمات كبيرة، وهي ذات طابع داخلي وخارجي، فـ «الإمبراطورية العظيمة» لم تعد قادرة على إنجاز مهام كانت تعتبرها مهام صغيرة كإسقاط أنظمة بعيدة أو استخدام قوتها العسكرية هنا وهناك، هذا يسمح مثلاً لإيران بتحدي الولايات المتحدة الأمريكية لا في الخليج فقط بل وفي المحيط الأطلسي هذه المرة، فترسل 5 شحنات نفط من إيران إلى فينزويلا دون أن تقوم الولايات المتحدة بأي رد، وأعلنت إيران أن قمرها الصناعي الأول «نور» راقب الشحنات وضمن سلامتها حتى وصلت إلى وجهتها، وهذه الحوادث التي تجري والتي كان البعض يرى فيها حوادث منفردة، بل ويرى أن قيادة واشنطن «الحكيمة» تسمح لبعض الصغائر بأن تحدث، وفي ذلك حكمة ما، لا يعلمها أصحاب العقول «الصغيرة»، نرى الآن أن هذه الحوادث الصغيرة المتفرقة أصبحت القاعدة، وهي النتائج الأولى لانحسار الدور الأمريكي على مستوى العالم.

يبدو المشهد الليبي مغرقاً في تعقيداته، إذا ما نظرنا إلى كم الأطراف الداخلة فيه وتفصيلاتها ومصالحها، ويصبح أكثر تعقيداً كلما تتبعنا النشاط الإعلامي لمختلف هذه الأطراف وتحليلاتها الخاصة كل من زوايته... فما ملخص الأزمة الليبية، وما المستجدات فيها؟

ليبيا.. عبث أمريكي ومبادرات إقليمية

■ يزن بوظو

برزت الأحداث والتحليلات حول ليبيا منذ أسبوع وإلى الآن، بعدما أعلن الجانب المصري عن مبادرة مكوّنة من عدة بنود لوقف إطلاق النار وبدء تسوية سياسية، لكن ورغم مباركة غالبية الدول الإقليمية والدولية لها، رفضتها حكومة الوفاق الوطني وتركيا، ولا زالت المعارك العسكرية مستمرة حتى هذه اللحظة، وقد كثّر الكلام عن الدور الأمريكي الذي عاد لينشط مؤخراً بوصفه «منقذاً» ويحقق الانتصارات، متناسين أمراً أساسياً قبل هذا اللغظ نفسه، وهو أن واشنطن كانت السبب الأساسي بتعقيد الأزمة الليبية ودفعها إلى طريق مسدود.



هؤلاء، فأقل ما يمكن تفسيره من تحليلاتهم هو «الجمود» عن رؤية المتغيرات الدولية، وانطلاقهم بالنظر من عدسات العالم القديم المهترئة، حيث كل ما تفعله الدول الأخرى يكون على شاكلة نشاط واشنطن من «نفوذ وسيطرة وإقامة قواعد عسكرية كاحتلال»... أما أن تقول: إن المصلحة الدولية الجديدة مغايرة، وتتمثل بالاستقرار والتسويات السياسية وتقرير الشعوب لمصيرها بنفسها؟ تكون مجنوناً.

إخراج «المخرب» من جحره فرصة للقضاء عليه

في المحصلة، قد يستمر الأتراك وحكومة الوفاق على عنادهم اتجاه المبادرة الأخيرة بسبب رمزيّتها فقط... وتدور أحاديث عن «استبعاد» المشير خليفة حفتر عن المحادثات السياسية والاستعاضة عنه بعقيلة صالح كممثل عن جهة الجيش الوطني الليبي، ولسبب بسيط جداً خلف كل التهويل الذي يجري: هو أن حفتر رجل عسكري لا يصلح لخوض مفاوضات سياسية «مرنة» تتطلب التنازلات والتعاون من طرفي الصراع، أي أن الاستبعاد هو للمثل عن هذا الطرف سياسياً، وليس استبعاداً للطرف بعينه... إن معالجة هذين التفصيلين قد تكون كفيلة بجذب حكومة الوفاق إلى طاولة المفاوضات مستقبلاً، لكن شرط قرب بدئها من عدمها يتعلق بقدرة التخريب الأمريكية، والتي تمثل عودتها إلى السطح والشكل المباشر إمكانية مواجهتها وتاريخها.

الإقليمية لهذه المبادرة تقاطعها مع موضوع «الاستقرار»، إلا أن رمزية مكان هذه المبادرة وتوقيتها مع هزائم حفتر، صنعت رد فعل سلبي من تركيا وحكومة الوفاق الوطني، فضلاً عن غرقهم الآن في وهم إمكانية الانتصار عسكرياً بسبب تقدمهم الميداني الأخير.

عودة النشاط الأمريكي المباشر

مع إشارات خروج مصر عن سراط «إدامة الأزمة» نحو الاستقرار والتسوية منذ حين، لما له من أثر إيجابي بسبب دورها ووزنها الإقليمي، وبما يخدم مصلحتها الوطنية بالدرجة الأولى، عاد الدور الأمريكي بالبروز، أولاً حينما أعلن الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتبرغ، دعمه لحكومة الوفاق الوطني، أما على المستوى السياسي فقد عمد الأمريكي على الاتصال والتواصل مع تركيا ومصر بشأن الأزمة الليبية، في محاولة لمواجهة وإعاقة الدور الروسي، وبإثارة ذرائع وديباجات عديدة مختلفة ومكررة، مثل: مواجهة «الهيمنة الروسية»، أو «سعي روسيا لإقامة قواعد عسكرية في ليبيا... إلخ، والتي تعني عملياً محاولات تخريب الجهود الدولية بإقامة حل سياسي. ولا يزال لهذه النزعات الأمريكية من يسميها ويردد صداها بلا تفكير، لمتلا وسائل الإعلام وينطلق المحللون الفئون بالتحذيرات من الخطر الروسي، الذي يكون مضمونه الفعلي هو: خطر الحل السياسي على الأزمة الليبية؟!... وإذا ما كنا سنضع حسن النوايا اتجاه

أصلاً، ووقع تحت الضغوط لبعض القوى التي لم ترغب أن تكون انطلاقة الحل من «موسكو».

التطورات العسكرية الأخيرة

بعد مؤتمر برلين، مدفوعاً بالزخم السياسي الاتي من واشنطن عبر حلفائه الإقليميين، عزّم المشير خليفة حفتر على خوض معركة كبرى وأخيرة ممثلة بالسيطرة على «طرابلس» حيث تتمركز قوى حكومة الوفاق الوطني، لتنتهي عند وصوله على تخوم المدينة بهزائم ميدانية كبيرة جداً من قبل حكومة الوفاق والقوات التركية المساندة لها، ولتنعكس المعادلة فتسحب قوات حفتر، ويبدأ الطرف الثاني بتحقيق الانتصارات الميدانية والسيطرة على عدد من البلدات والمدن، وصولاً إلى مدينة «سرت» في الإقليم الشرقي التي تجري المعارك حولها الآن.

المبادرة المصرية

مع تتابع الأزمات الأمريكية والدولية الأخيرة منذ مطلع العام، من انهيار أسعار النفط والبورصات والوباء الفيروسي، وتعاظم التوترات الداخلية في مصر سواء الأمنية أم المعيشية منها، بالتوازي مع التعقيدات في ليبيا الحدودية، تغيرت أولوياتها أكثر نحو «الاستقرار والتهندئة»، لتلتقط الإعلان الذي قدّمه رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح، قبل شهرين عن «خارطة الحل» ثم تتبناها بعد تطويرها في المبادرة التي أطلقتها قبل أسبوع، وتبين المبادرات



بعد إتمام
واشنطن
مهمتها

بدأت تنسحب
من المشهد
الليبي تاركَةً

إياه للأطراف
الإقليمية

لتنزاع عليه مع
بقاء عبثها من
خلفهم

الصورة عالمياً

عن العنصرية وحرب «الرموز» في بريطانيا



تعمّ التظاهرات المناهضة للعنصرية وعنف الشرطة في مدن المملكة المتحدة منذ أكثر من أسبوع، كصدى ودعم للمظاهرات الأمريكية، إثر حادثة مقتل جورج فلويد، وصولاً إلى مواجهات بين البريطانيين، بسبب استهداف الرموز التاريخية، فما حقيقة ما يجري؟

■ ملاذ سعد

إنّ «معاداة العنصرية» بالنسبة للمتظاهرين ورغم أنها قضية رئيسية إلا أنها ليست الأساس الذي يدفع كل هذه الحشود إلى التعبير عن غضبها في الشوارع، فمن بين الشعارات والهتافات التي يجري إلّاؤها تنديداً بمجمل المنظومة الرأسمالية، والحالة المعيشية المتدهورة التي تسير عليها شعوب هذه البلاد، ولبريطانيا حصّتها في هذا الأمر بعد صعود تيار جونسون، وخروجها من الاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية، وليس انتهاءً بفشلها في مواجهة الوباء الفيروسي و«نعي» شعبها مقدماً، لتكون كل هذه التراكمات أساساً لما يجري من تظاهرات.

استمرار ردود الفعل

كان الردّ الأول من الحكومة البريطانية على الاحتجاجات هو الاستخفاف بقضيتها، معتبراً أنّ وجود العنصرية في بريطانيا، وبتلميح مسبق إلى أنها ستولد حالات شغب وعنف، ثم «حرصها واهتمامها» بمسألة انتشار الوباء الفيروسي في هذه التجمّعات بعد كل استهتارها السابق، وقال جونسون بأنّ «التظاهرات ستؤدي لعنف مدروس مسبقاً». لتبدأ قوات الشرطة باستفزاز المتظاهرين لصنع ردود فعل تلقفتها جماعات مجهولة الغايات، وعلى رأسها «الأنثفا» سيئة السمعة، ليبنى عليها ردّ أقسى بالقبائل المسيلة للدموع، ولتحول المشهد إلى مواجهات مباشرة بين المحتجين والشرطة.

معركة الرموز

بدأت مسألة استهداف الرموز التاريخية المرتبطة بالاضطهاد العنصري في احتجاجات الولايات المتحدة، منها مثلاً: إسقاطها لتمثال «كريستوفر كولومبوس» في ولاية مينيسوتا، لينتقل الأمر إلى المملكة المتحدة حيث قام المحتجون بخلع تمثال «إدوارد كولستون» في مدينة بريستول ورميه في النهر، وقد حظي تمثال «ونستون تشرشل» في ساحة البرلمان في العاصمة لندن على نصيبه من هذا الأمر بعد أن قام المحتجون بحمي كلمة «تشرشل» وكتابة «كان عنصرياً» فوقها.

لكن سرعان ما تحول الأمر إلى قضية رموز بعينها في بريطانيا، لينشر «نشطاء» قائمة على وسائل التواصل تتضمن أسماء تماثيل وشوارع ومؤسسات تحمل أسماء أشخاص «عنصريين» لإزالتها أو إعادة تسميتها. إنّ لمسألة الرموز هذه تأثيرات عدة، حيث أنها من جهة تضيء على تاريخ بريطانيا الحافل بالاستعمار وارتباطه بحاضرها ودورها اليوم خلف كل أفعنتها الديمقراطية والإنسانية، فكما قال النشطاء الراعين لهذه الحملة بأنه «يجب هدمها حتى تعترف بريطانيا أخيراً بحقيقة ماضيها الاستعماري وكيف يُخلق حاضرها».

إلا أنّه وبذات الوقت، ومن جهة أخرى لا يمكن تناسي ارتباط هذه الرموز بالهوية البريطانية والمجتمع نفسه، حيث يصنع استهدافها بهذا الشكل المتسرع وغير المدروس صدمة تستجلب ردود فعل من البريطانيين أنفسهم وتقسّمهم، ولربما تكون هنا الغاية الحقيقية من هذا الأمر وبهذا الشكل، وصولاً إلى النتيجة الجارية

أخيراً، بخروج تظاهرات مضادة سميت إعلامياً بمناصري اليمين المتطرف، لحماية هذه الرموز، وحدثت مواجهات عنيفة بين الطرفين.

العنصرية تبرر الاستغلال

العنصرية في جوهرها تبرير للاستغلال، فمن يرضى بأنّ قومية أخرى أدنى منه مستوى، لن يعارض نهب ثروات غيره بشكل منظم، وخصوصاً بعد أن بات هذا النهب بأشكال جديدة ومقننة، مثل: التبادل اللامتكافئ وغيرها، فالقارة الإفريقية التي كانت منجم العالم لقرون، أمنت مواد خام رخيصة وعمالة رخصية وعبيداً أيضاً، كانت دائماً تحظى بدعم فارغ، كأن تتحول مجاعاتها إلى فرصة للمشاهير للتقاط الصور مع الأطفال الجوعى، وكانت هذه الصور قرايين تدفعها شعوب الدول الاستعمارية لتحوّل ذنوبها واستغلالها للغير، لكن تراكم الثروات لدى قلة، تصغر أكثر فأكثر كل يوم، جعل المحرومين في العالم الغربي يرون محرومي العالم في المرأة هذه المرة، وباتت صلة القرابة أوضح، ولم تعد وسائل الهيمنة القديمة نافعة، فالمنظومة لم تعد تلك حيلة جديدة، وعلى الرغم من أن حيلها القديمة لا تزال تنفع في بعض الأحيان، إلا أن قدرتها على الخداع تعتمد على ابتكار حيل جديدة وإن فشلت في ذلك فسينفضّ جمهورها بعد أن يجوعوا ويضجروا. الاحتجاج العالمي اليوم ضد العنصرية هو في جوهره احتجاج ضد الاستغلال وضد سلب الحقوق، وهذا الاحتجاج إن نجح في صون نفسه من شق صفوفه يمكن أن يشكل قوة عالمية ضاربة، سيكون من الصعب احتواؤها من قبل المنظومة.

- شارك أكثر من 10 آلاف متظاهر في مسيرة مناهضة للعنصرية في زيوريخ السويسرية يوم السبت، بينما رشقت مجموعة صغيرة من المتظاهرين الشرطة بمقذوفات مع تراجع أعداد مشاركي الاحتجاج.

- طالبت 54 دولة إفريقية برسالة عاجلة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بمناقشة العنف الشرطة ضد ذوي البشرة السوداء في جميع أنحاء العالم، على خلفية مقتل جورج فلويد في أمريكا.

- أعربت بكين عن استيائها الشديد بشأن تقرير للحكومة البريطانية، وقالت: إنه «خاطئ ويتدخل في شؤون هونغ كونغ»، معتبرة أنه غير مبرر، ويزيدها إصراراً على إصدار قانون الأمن القومي.

- صرّح وزير المالية الأمريكي، ستيفن منوشين، بأن بلاده لن توقف النشاط الاقتصادي ثانية، في حال حدوث موجة جديدة من العدوى بفيروس «كورونا».

- دعت منظمة الصحة العالمية، يوم الجمعة، إلى توزيع أية لقاحات ناجحة ضد فيروس كورونا المستجد، باعتبارها سلعة عامة عالمية لضمان وصول الجميع إليها بشكل عادل.

- شدد الرئيس الصيني شي جين بينغ على بذل جهود لضمان تحقيق «نصر حاسم» في بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، والقضاء على الفقر، وضرورة استكمال المعركة لدفع البلاد للتنمّع برخاء اقتصادي وبيئة صحية وسكان ميسورين.

بدأت مسألة استهداف الرموز التاريخية المرتبطة بالاضطهاد العنصري في الولايات المتحدة منها، مثلاً: إسقاطها لتمثال «كريستوفر كولومبوس» في ولاية مينيسوتا لينتقل الأمر إلى المملكة المتحدة

الشرطة جهاز قمع لا يمكن إصلاحه



كثيرون يصي بهم الهلع عندما نقول بأن علينا الاستيلاء على جهاز الأمن والشرطة وتقليص تمويله، فذهنهم يذهب دوماً لانعدام الأمان بغياب الشرطة. كيف يمكننا تخطي هذا التناقض؟

■ عدد من الكتاب
تعريب وإعداد: عروة درويش

جزء من المشكلة أن النخب استمرت في العقود الماضية بتلقين المجتمع بأن الوسيلة الوحيدة لمعالجة مشاكله هي عبر المزيد من الصلاحيات للشرطة، والمزيد من السجون والحبس. المجتمعات التي لديها مشاكل في الأمان العام وفي ازدياد الجريمة، تواقع لأية مساعدة، وإن كانت المساعدة الوحيدة التي يحصلون عليها هي الشرطة، فسيحصلون الأمان والشرطة المزيد من الصلاحيات. ومهمة الحركة الشعبية اليوم أن تخلق وتعزز البدائل التي ستقنع الناس بأن لديهم السلطة اللازمة ليقرروا ما يريدون. الكثير من الناس في العديد من المجتمعات اليوم يفضلون الحصول على مراكز عامة للتأهيل وغيرها من برامج المعالجة غير العنيفة، لكن يقال لهم بأن ذلك مستحيل ومجرد أفكار طوباوية غير قابلة للتطبيق.

يشعر الناس بانعدام الأمان، وعلينا أن نجد طرقاً غير الاستعانة بالوسائل الشرطية لمعالجة هذه المشكلة. ونبدأ هنا بالسؤال: ما هي احتياجات الأمان العام التي نواجهها، والتي أكلت مهمة معالجتها للشرطة وقوات الأمن؟ وبمجرد تحديدنا لهذه الاحتياجات، يمكننا ابتكار البدائل وشكلها. على سبيل المثال: يمكننا الاستعانة بالخبراء من ضمن المجتمعات ذاتها ممن أدوا عملاً جيداً خارج نظام العدالة الجنائي، وأن ننتخب ممثلين محليين يقومون بتوظيف أفكار هؤلاء الخبراء لاستبدال النظام القمعي للأمن والسجون.

● هل يمكننا الحديث بشكل تفصيلي عن تأثير وتأثر الطبقة العاملة؟ إن مكافحة جرائم الشرطة قضية طبقية. فإذا ما نظرنا إلى ضحايا الشرطة حول العالم لوجدنا بأنهم من الأقسام الضعيفة من الطبقة العاملة، وهم في الحالة الأمريكية السود. والطريقة الأفضل لإيقاف إرهاب الشرطة أن تقوم الطبقة العاملة بالتحرك أولاً وقبل كل شيء في نقاط إنتاج الثروة. يمكننا فهم ذلك بشكل ممتاز عبر النظر إلى التناقضات الحقيقية بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح النخب التي توظف الشرطة والأمن لقمع مطالبات الطبقة العاملة وإبقائها مقيدة ومفتتة.

فبمناسبة ما يحدث في مينيابوليس اليوم على خلفية خنق الشرطة لجورج فلويد، فالأمر ليس بالجديد. فإذا ما عدنا إلى عام 1934 يمكننا أن نذكر قيام الشرطة بقمع تظاهرات عمال نقابات تيمسترز في المدينة وقتلهم لعاملين من سائقي الحافلات، وفي سان فرانسيسكو من ذات العام حدث ما بات يسمى بالخميس الدامي أثناء قمع الشرطة لإضراب عمال نقابة لونغشور وقتلهم لاثنتين من عمال الإضراب. تم تغييب هذا التاريخ عن الطبقة العاملة وعن كيفية قيام النخب بإنزال الشرطة والحرس الوطني وميليشيا منظمة البيض العنصرية كو-كلوكس-كلان في الثلاثينات والأربعينات لقمع التظاهرات في طول البلاد. إن هذا التغييب متعدد لمنع فهم العمال لبنى السلطة ومنعهم من تكوين وعي طبقي.

العمال عبر تنظيماتهم المختلفة لم يكونوا، ولا يجب أن يصبحوا، غير معنيين بالصراع ضد السلطة القمعية للشرطة. ففي عام 1967

يشعر الناس
بانعدام الامان
وعلينا ان نجد طرقاً
غير الاستعانة
بالوسائل الشرطية
لمعالجة هذه
المشكلة

أضرب عمال نقابة لونغشور لعمال الموانئ في أماكن العمل للاحتجاج على عدم مقاطعة نظام القمع العنصري في جنوب إفريقيا. وفي عام 2010 قاموا بإغلاق الموانئ للاحتجاج على حادثة أوسكار غرانت، الشاب الأسود الذي قتلته شرطة الترانزيت في ليلة عيد الميلاد. وعلى حد علمي كانت تلك هي المرة الأولى في التاريخ المعاصر التي تقوم فيه الحركة العمالية المنظمة بالقيام بعمل للاحتجاج ضد إرهاب الشرطة. وقد قاموا على طول الأعوام الخمسة الماضية بإغلاق موانئ الساحل الغربي الأمريكية في عيد العمال للاحتجاج على القمع ضد الأمريكيين السود.

وسبب قوة مواقف نقابة لونغشور المستمرة هو أنهم فهموا منذ وقت مبكر ضرورة الانخراط في العمل السياسي ضد بنى السلطة التي تستخدم الشرطة لقمعهم. ففي عام 1934 قام القادة النقابيون هاري بريدجز أسترالي الأصل وهنري شميدت من الحزب الشيوعي بجملة على كائس العمال السود وعرضوا عليهم صفقة: إن دعموا الإضراب، فسيديمونهم بالمقابل في حقهم في الانضمام للنقابة وحقهم في كسر البنى العنصرية. فهم القادة الجذريون في حينه بأن مصالح العمال البيض مرتبطة بشكل لا يمكن فصله عن مصالح العمال السود.

الاحتجاج والتظاهر شيء، وبناء حركة لمقاومة بنى السلطة التي تنتج العنصرية وقمع الشرطة شيء آخر. مهما كان عدد الأشخاص في الشوارع اليوم، لن يحققوا المطلوب بهذا الشكل فقط. على المنظمات العمالية أن تدعم الشارع وأن تنظمه لإحداث تغيير هيكلي يحتاجه العمال، ويؤدي لتغيير مهام الشرطة والأمن.

● الشرطة بالنسبة للناس هم أشخاص جيدون تطلبهم في حالات الطوارئ، فكيف يمكننا فهم دورهم الوظيفي في ظل الرأسمالية؟ جميعنا كبرنا على برامج التفاز التي تظهر الشرطة والأمن بوصفهم أبطالاً خارقين.

يحلون القضايا ويمسكون بالأشعار ويلاحقون سارقي البنوك ويجدون القتلة المتسلسلين. لكن هذا ليس إلا جزءاً من الأسطورة. فليس هذا دور الشرطة في حقيقة الأمر. يمسك غالبية ضباط الشرطة في الولايات المتحدة بمجرم حقيقي واحد كل عام، وإن كانوا ناجحين وأمسكوا باثنين يحملون لقب شرطي الشهر. إن مهمة الشرطة هي إدارة الأعراض الجانبية لنظام الاستغلال. وهو ما جعل أجهزة الأمن على الدوام في قلب أنظمة الدول الرأسمالية حول العالم.

نشأت أنظمة الشرطة منذ القرن التاسع عشر بعلاقة مباشرة مع أنظمة الاستغلال - في ذلك الحين - الاستعمارية والعبودية وصعود التصنيع. تطورت الشرطة منذ ذلك الحين لتجعل التراكم والاستغلال ممكنين. فإذا ما عدنا لأول شرطة مدنية في التاريخ المعاصر في لندن، نسمع البعض يهتف لهذا الأمر بالقول: «وأخيراً بديل تقدمي عن الميليشيا». لكن لا أحد يتحدث عن عمل هؤلاء الشرطة قبل إحضارهم إلى لندن: لقد كانوا جزءاً من الاحتلال الإنكليزي لإيرلندا في مجموعة شبه عسكرية سميت «قوة حفظ السلام الإيرلندية»، وعمالوا كبديل عن الجيش البريطاني في قمع أي تمرد محلي قام به الفلاحون ضد ملاك الأرض البريطانيين الذين كانوا يتركوهم ليجوعوا حتى الموت.

وكان عملهم في لندن أن يشكوا ويطوعوا الحشود الآتية من كل مكان للعمل في القطاع الصناعي لتصبح طبقة عاملة مطيعة ومستقرة. قامت الشرطة بتحطيم النقابات ومداومة الحانات حيث يجتمع العمال وراقبهم في الطرقات بشكل عنيف، أي فعلوا كل ما يلزم لتشكيل طبقة عاملة مطيعة.

وفي الولايات المتحدة كانت قوات الشرطة الأولى هي قوات شرطة استعمارية، مثل: جوالي تكساس وحراس تشارلستون وحراس كارولينا الجنوبية، والذين كانت مهامهم الرئيسية في القرن السابع عشر، هي:

بل تفكيكه والاستيلاء عليه

وعندما تسمم شركة كيماويات البيئة فهي تسبب أذى، وهذا الأذى يصيب ملايين الناس ما يجعله أذى عاماً.

عندما يشير سياسيو النخب لأمر ما بوصفه جريمة، علينا أن نمحص جيداً في الأمر الذي يخفونه وما يريدون تحقيقه من تجريم الأمر. فإذا ما عدنا للمستينات أيام نيكسون، كانوا يتحدثون عن الحرب على المخدرات، لكنهم لا يبالون حقاً بالمخدرات. كانت استراتيجية عنصرية ننتهز لاجذب البيض الجنوبيين من الحزب الديمقراطي إلى صفوف الحزب الجمهوري. ولهذا بدأوا بخلق جميع أنواع الجرائم الفدرالية الجديدة وعقوباتها.

علينا أن نعيد التفكير بشكل كلي فيما يشكل جريمة من عدمه، والأهم في الكيفية التي نتعامل بها مع هذه الجريمة. فعلى سبيل المثال: لا أرى بأن إيقاع عقوبة على أحد المدراء التنقيذين لشركة تلوث البيئة سواء غرامة أو حبس سيغير في الأمر شيئاً، ذلك أنها ستكون عقوبة غير منهجية. على العقوبة أن تتعامل مع مدى سطوة الشركات. علينا أن نكبح سطوة الشركات بشكل منهجي، أن نكبح سطوة البنوك والملوثين، وهذا الأمر سيتطلب نهجاً سياسياً أعمق وأشمل.

باتت الشوارع اليوم هي الطريق الوحيد للناس كي يعبروا عن سخطهم. السؤال اليوم: هل سيستمر الأمر؟ وهل سيمضي ليصبح حركة أكثر تنظيماً لديها مطالب محددة؟ يجب أن نسعى لذلك فهو الطريق الوحيد لبناء سلطة سياسية صالحة لتولي مشاكل الصحة والمناخ والبطالة وغيرها.

ويمكن لأحداث مقتل فلويد أن تعطينا مثالاً جيداً عن مدى حاجتنا لبنى جديدة. فخلافاً لما يقوله البعض: «نحن بحاجة للمزيد من التحقيقات»، نحن في الحقيقة لسنا بحاجة للمزيد من التحقيقات. فاعتقال عناصر الشرطة وطردهم يظهر أن هذه التحقيقات بلا جدوى، فالمشكلة ليست مجرد حوادث فردية، بل تتعلق بجوهر النظام الشرطي الأمني الحالي. وعلى المدى المنظور يجب إيلاء الحركات التي تطالب بتقليص تمويل أقسام الشرطة أهمية، ومحاولة التحالف معها سياسياً، مثل: حملة المرشحين لمجلس مدينة نيويورك الذي طالبوا بتقليص ميزانية الشرطة بمقدار مليار دولار، وذلك على أمل ضم هذه الحركات الجزئية إلى الحركة السياسية الأشمل لتغيير النظام بأكمله.

البدء ببرامج بديلة عن الشرطة والعسكرة ليس ترفاً يمكنه أن ينتظر. علينا البدء بإنشاء البنى التحتية اللازمة لخدمات الرعاية الصحية والعقلية من ضمنها، بحيث تكون ممولة من الحكومات وتعمل بتوجيهات المجتمع بشكل ديمقراطي، وليس عبر توجيه مؤسسات النخب. علينا الشروع بإنشاء مراكز مجتمعية لا عنقية مهمتها معالجة أسباب العنف لدى الشباب والبالغين، وليس قمعهم وحبسهم وعزلهم. ومن المهم أن تعمل في ظل سيطرة مجتمعية ديمقراطية.

الناس الذين يخرجون للشوارع يشهدون التعامل الوحشي لقوات الشرطة والأمن، ويشهدون انتشار القوات العسكرية التي يمكنها أن تلحق بهم أذى، ناهيك عن خطر فيروس كورونا، لكنهم رغم ذلك يستمرون بالنزول. الناس جاهزة للقتال ولتصعيد الصراع إلى ما يؤدي لإسقاط النظام الرأسمالي بأكمله، ولكنها بحاجة فقط إلى التنظيم، وإذا ما حاولت النخب الحاكمة الاستمرار بزيادة عسكرة الأمر، فلن تفعل سوى زيادة كرة ثلج الحشود، وستصبح الحشود أكبر وأكبر.



المدنية وتعمل كقوات شرطة. نسمع اليوم من المجندين السابقين العائدين من العراق وأفغانستان وهم يشاهدون الأحداث التي تجري في الولايات المتحدة وهم يقولون: «لم يكن يسمح لنا بهذا الحد من قواعد الاشتباك ضمن أي ظرف. كانت لدينا قواعد أضيق بكثير مما لدى الشرطة الأمريكية اليوم».

رأينا كل هذه المعدات الحربية في الشوارع، وهي معدات معارك حربية يتم تزويد قوات الشرطة بها أكثر فأكثر. يعود السبب في هذا الإفراط في العسكرة بشكل جزئي إلى الاتجاه لإنشاء وتحفيز سوق بضائع محلية آخر لمنتجات المعدات والأسلحة العسكرية. فالأمر ليس مجرد استخدام بقايا الجيش، بل يهدف لخلق طلب جديد يخدم مصالح الشركات العسكرية.

لكن الأمر الجوهري هو: التوسيع المستمر للعقلية العسكرية لقوات الشرطة. فالتدريبات الحربية التي يتلقونها وزيادة عدد الوحدات شبه العسكرية، ووحدات مكافحة المخدرات التي تعمل بطريقة العصابات عبر كسرها للابواب وتدميرها للجدران... كل من يتابع هذا السياق يرى بأن إمكانية الإصلاح قائمة، يخدع نفسه.

● ما الخطوة التالية؟

علينا أن نعيد إنشاء الحس العام السليم بفكرة العدل لدى الجموع الساخطة في المجتمع، بحيث نركز على الجرائم الحقيقية التي تقوم بها الشركات والأثرياء، ونضع السرقات التي تحصل اليوم في الشوارع وغيرها في سياقها الصحيح، ضمن العلاقة بين المشكلة والأذى في نظام عدلي يُعبر أكثر عن الناس وليس عن النخب.

فمن حيث المبدأ، إن سرق أحدهم دراجتي أو نشلني فهذا يشكل أذى لي، وعلينا كمجتمع أن نخفف الأذى الذي يتعرض له الأفراد. لكن قيام البنك بالاستيلاء على منزلي وتهشيم مجتمعي وسرقة رواتبي هو أيضاً أذى.

والأمن، يعني انهيار كامل البناء اللاحق. فالمشكلة تصبح أكبر من تخصيص تمويل أكبر أو أقل للشرطة، وتمتد لإيديولوجيا أن المجتمع يبقى متماسكاً بسبب التدخلات العقابية والقسرية للشرطة. ما إن اعتمدت هذه الإيديولوجيا لن تجد مكاناً لاستبدال الشرطة بالبرامج الاجتماعية، وستقوض أية بدائل ديمقراطية تقدمية.

● ما العلاقة التي تربط بين زيادة العسكرة والشرطة؟

الارتباط بين العسكرة والشرطة شديد جداً. فكما شرح ستيفارت، بما سمّاه «الترتب العابرة للحدود»: منذ صعود الولايات المتحدة لقمة النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت بتصدير «محتريها» إلى كافة أنحاء العالم لتدعم هيكله القمع الذي تقوم به الأنظمة الحليفة، وربما أشهرهم أورلاندو ويلسون الذي ذهب لألمانيا لتدريب الشرطة في الأماكن التي سيطرت عليها الولايات المتحدة لقمع المحتجين وأنصار الشيوعية.

وكذلك الأمر في الداخل الأمريكي الذي كانت قوات الشرطة فيه تحصل على المزيد من المال والمزيد من التدريب ووسائل قمع الاحتجاج، مع كل مرحلة من مراحل الغزو الأمريكي لفيتنام. كما نشر عالم الاجتماع جولييان غو ورقة بحثية أظهر فيها أن نمو العسكرة في قوات الشرطة في الولايات المتحدة في بداية القرن الماضي كان له صلة مباشرة بالتدخل العسكري في الفلبين. ويمكن لمتابعي مظاهرات الولايات المتحدة اليوم أن يعلم بأن الفارق بين قوات الشرطة لقمع الاحتجاجات والقوات العسكرية في المعارك، ضئيل جداً.

لدينا اليوم قوات شرطة تشبه الجيش أكثر فأكثر، وجيوش تشبه الشرطة أكثر فأكثر أيضاً. فالقوات العسكرية في العراق وأفغانستان كانت تسيطر على المناطق

إدارة مجموعات العبيد وضمان تطويعهم. ورغم التطورات الكثيرة في المجتمعات الرأسمالية، فلا تزال مهام الشرطة والأمن ذاتها في الجوهر. ففي طور الرأسمالية النيوليبرالية والتقصّف، أنتج النظام لا مساواة هائلة في الثروة ولهول دولة الرفاه، الأمر الذي أنتج بدوره تنشرداً على نطاق واسع وصحة متدهورة لنقص الرعاية، وعلاقات إشكالية ضخمة فيما يتعلق بأسواق المخدرات والجنس والبضائع المسروقة، وهي الأمور التي يتجه ناحيتها الناس للنجاة من الخطر الاقتصادي. ومهمة الشرطة هي: إدارة هؤلاء الناس، حيث لم يعد من مسؤولية الشرطة تشكيل هؤلاء كطبقة عاملة، بل عزلهم وتخزينهم في السجون والمعتقلات.

الأمر الجوهري هنا، أن نفهم أن الشرطة أداة قمع اجتماعي دورها أن تسهل عملية الاستغلال التي تقوم بها النخب. ومن هنا فإن أية فكرة لجعل هذه الأداة أطف وأكث ودية، وهي تؤدي ذات العمل الموجودة بسببه تدعو للسخرية والضحك.

● بعض الحكام ممن يدعون بأنهم تقدميون، يقولون: إن تفكيك جهاز الشرطة اليوم سيؤدي لزيادة الجريمة، الأمر الذي سيفسح المجال لصعود سياسيين يمينيين بل وميليشيات يمينية أيضاً لتغطية الفراغ الناشئ. لدينا مثال: عمدة نيويورك، حيث الشرطة ذات سطوة كبيرة، ولديهم سوابق، مثل: وصول جولياني اليميني للسلطة.

إن زيادة الجرائم وانعدام الأمن لا بد وأن ينتج مثل هذا السيناريو، خاصة وأن وصول جولياني للسلطة كان على خلفية فشل كوش ودينكنز في استعادة النظام. لكن مثل هذا الخطاب يمكن وصفه بأنه ملتزم بالخط الرجعي للسياسة وتعوزه المخيلة. فبمجرد قبول فكرة أن السيطرة على مشاكل الجريمة والاضطرابات يجب أن تتولاها الشرطة

الشمس في يوم غائم



والذي في الشرفة يترجم للمستشار هتافتنا وشعاراتنا، رأني فامتلاً غضباً، أنبني وعاقبني ثم أصدر قراراً بنفيي إلى بيروت للدراسة، وقال له يوماً: المظاهرات؟ تريد الجلاء؟ والشمس هنا وطنيون ناضلوا في سبيل الجلاء، وبشروا بالعدالة الاجتماعية، وشمسهم أشرقت تبعد غيوم الاستعمار والإقطاع وأغنياء المدينة، والشمس هنا الموسيقى الشرقية للبسطاء التي رفضت غيوم الموسيقى الغربية في قصور الأثرياء. والشمس هي الخياط معلم الموسيقى الذي علم الشاب أنغام الشرق ورقصاته، فأنقذ عليه زلم الاستعمار والقصور بالخناجر. وأيضاً الشمس هنا فكرة حان أوانها: الخلاص والعدالة الاجتماعية.

يقدم حنا مينه في روايته شخصيات متباعدة بين الذين يفضلون العيش كغيرهم، أو دمي بأيدي الآخرين، والذين يرغبون في أن يعيشوا الحياة باحثين عن التجديد والتغيير. بطل الرواية فتى في الثامنة عشرة، متمرد له هواية أن يتعلم العزف على آلة موسيقية، تعلم الفتى رقصة الخنجر عند الخياط، رغم أنها كانت رقصة خطيرة. وعندما أدى الرقصة أمام حشد كبير خيل إليه أن روحاً جديدة حلت به. وجلبت الرقصة عليه رياح غضب الأسرة، إذ اعتبر والده أن هذه الرقصة مشينة. الخياط هو من علمه الرقص والعزف، وفي قبو الخياط تسكن امرأة نظرت إليه بعين التحدي والغيرة حتى فقد توازنه، ثم تنكشف العلاقة بينهما ما يشكل فضيحة مدوية، تؤثر على الجميع، فيختار الفتى الرحيل للخارج، ثم يقع الخياط ضحية لتهمة ظالمة، حيث اتهموه بتحريض الفقراء على الأغنياء، وتحريض الناس على الحكومة، فقتلوه بالخناجر.

1951 رابطة الكتاب السوريين التي نظمت عام 1954 المؤتمر الأول للكتاب العرب. وصدرت روايته الأولى «المصابيح الزرق» عام 1954 وكذلك من مؤسسي اتحاد الكتاب العرب في أواخر الستينات. انتقل من اللاذقية إلى بيروت فدمشق عام 1946، وتنقل بين أوروبا والصين لفترة طويلة بعد تعرضه للملاحقة عام 1959، كما عمل في الصحف السورية واللبنانية، وتولى رئاسة تحرير صحيفة «الإنشاء» السورية، وصحيفة «السلام» التي صدرت عن أنصار السلام بداية الخمسينات، لينتقل بعدها إلى كتابة القصص القصيرة ثم الروايات. ووضع نحو أربعين مؤلفاً، ومن أهم أعماله: الشارع والعاصفة 1966، الياطر 1975، ونهاية رجل شجاع 1989.

اليوم الغائم

الشمس في يوم غائم، عنوان ذو رمزية إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية الاجتماعية في سورية زمن الاحتلال الفرنسي. فالיום الغائم، هو الاحتلال والاستعمار الفرنسي، وهو سحل الفلاحين على يد الإقطاع والدرك، هو صورة القاع الاجتماعي في مدينة من الساحل السوري، هو صورة العائلة الغنية التي طالما تفاخرت بنسب أجدادها وعلاقاتهم بالباب العالي، وقواته البحرية التي نكلت بالفقراء، وظالما تفاخرت بعلاقتها مع ممثلي الاستعمار الفرنسي وأيدت احتلال البلاد. والشمس هنا شيء آخر، وصفه هذا الشاب كالتالي: لقد عاشرت في المدينة شباباً لا يفكرون على طريقة عائلتنا، واشتركت يوماً في مظاهرة وطنية وأمام السراي، وكان

تعلّم الفتى رقصة الخنجر عند الخياط رغم أنها كانت خطيرة وعندما أدى الرقصة أمام حشد كبير خيل إليه أن روحاً جديدة حلت به.

تحوّلت الرواية إلى فيلم سينمائي عام 1985 من إنتاج المؤسسة العامة للسينما، ومُنّلت كمسرحية فيما بعد، أما الرواية نفسها «الشمس في يوم غائم»، كتبها الروائي الراحل حنا مينه، وصدرت طبعتها الأولى عن وزارة الثقافة السورية في دمشق عام 1973، وطبعتها الثانية عن دار الآداب في بيروت عام 1998.

قاسيون

مؤرخ الفقراء

ترجمت الرواية أيضاً إلى اللغة الإنكليزية على يد بسام فرنجية أستاذ اللغة العربية في كلية كيرمونت ماكينا في كاليفورنيا. وأطلقت جريدة نيويورك تايمز لقب «مؤرخ الفقراء» على الروائي حنا مينه، مختصرة العشرات من رواياته التي كتبها خلال فترة امتدت لنصف قرن، ويعتبر أحد أوائل الروائيين العرب الذين استخدموا الواقعية الاجتماعية. استحوذت رواية «الشمس في يوم غائم» على جوهر عمل مينه وحججه المركزية ضد الإمبريالية والقمع حسب الصحف الأمريكية. تروي الرواية قصة شاب سوري ينحدر من عائلة غنية زمن الاستعمار الفرنسي لسورية، التي لم تحصل على استقلالها إلا عام 1946، ولا حظ أحد النقاد إلى أن الاضطراب الداخلي لهذا الشاب، يعكس العذاب السياسي لأمة ممرقة، محتلة.

زمن التغيير

أما العمل الآخر المترجم للإنكليزية «بقايا صور»، فهي رواية على شكل سيرة ذاتية عن عائلة فقيرة مضطربة في المناطق الريفية شمالي سورية، تعيش خلال الانتداب الفرنسي، عندما تنهار صناعة الحرير بسبب التكنولوجيا الجديدة والواردات الرخيصة،

وتتعرض حياة الأسرة المحفوفة بالمخاطر بالفعل إلى اضطرابات أكبر. تقول كاتيا جينيتاتي الأستاذة بجامعة وارويك في كوفنتري بإنجلترا، والتي درست عمل حنا مينه: «ولد في زمن التغيير الاجتماعي والسياسي الكبير، وقضى حياته حول الطرق المؤدية إلى العدالة الاجتماعية التي يمكن أن تتحقق في سورية، ولد حنا مينه في مدينة اللاذقية وهو من مؤسسي اتحاد الكتاب في سورية، وكان يلقب «شيخ الرواية السورية». وقضى طفولته في إحدى قرى لواء إسكندرون الحدودية مع تركيا قبل أن يرحل مع أسرته إلى اللاذقية».

رابطة الكتاب والصحافة

عمل حنا مينه حلاقاً وحمالاً على الأرصفة في الميناء، وبحاراً على القوارب والسفن، ومصلح دراجات، قبل أن يشرع في كتابة المسلسلات للإذاعة العامة، ونشر القصص في الصحف السورية. تعاملت العديد من رواياته مع «البحر» قائلاً: إن «البحر كان دائماً مصدر إلهامي، حتى إن معظم أعماله مبلة بمياه موجه الصاخب. وتحولت بعض رواياته إلى مسلسلات وأفلام سينمائية، مثل: الشمس في يوم غائم، وبقايا صور، ونهاية رجل شجاع، والمصابيح الزرق. أسس مع عدد من الكتاب اليساريين عام

المؤتمر الرابع للذكاء العالمي



سيُعقد مؤتمر الذكاء العالمي الرابع، وهو حدث كبير للذكاء الاصطناعي في الصين، على الإنترنت خلال الفترة من 23 إلى 24 حزيران في بلدية تيانجين بشمال الصين، وفقاً لما ذكره منظمو المؤتمر، حسب وكالة شينخوا.

■ قاسيون

وسيتضمن هذا الحدث - الذي سيستمر يومين تحت عنوان «عصر الذكاء الجديد: الابتكار والتمكين والإيكولوجيا» - سلسلة من الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك المنتديات والمعارض والمسابقات. وسيناقش الحدث، الذي يركز على حقبة ما بعد الوباء، نقاط نمو الذكاء الاصطناعي وغيرها من الصناعات الذكية في مجال العلوم والتكنولوجيا، التي يمكن أن توفر المزيد من الحلول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستقام ست مسابقات عبر الإنترنت خلال هذا الحدث، مثل: تحدي قيادة الذكاء العالمي والمسابقات الصينية لتطبيقات الابتكار الصناعي. خلال دورات المؤتمر في السنوات الثلاث الماضية، اجتمع حوالي 300 ألف زائر من داخل وخارج البلاد في تيانجين، لمناقشة أكثر اتجاهات التكنولوجيات الذكية ريادة في العالم. في سياق آخر، أصدرت مؤسسة المسح الدولية للتعليم العالي، أحدث قائمة للتصنيف

الدولي للملاحة الفضائية في الأيام الأخيرة. وتعتبر هذه المرة الأولى التي يتم فيها منح هذه الجائزة لعلماء الفضاء الصينيين منذ 70 عاماً، حسب صحيفة الشعب اليومية. وذلك بعد أن حقق المسبار القمري الصيني العديد من الإنجازات وملا الثغرات في مجال الاستكشاف العلمي لمدة 500 يوم على سطح القمر فأصبح المسبار البشري الذي عمل لأطول زمن على سطح القمر.

بينما تراجع تصنيف العديد من الجامعات البريطانية والأمريكية في القائمة الحالية. حيث شهدت 112 من الجامعات الأمريكية الـ 153 التي شملها التصنيف تراجعاً في المراكز، كما تراجع تصنيف 62 جامعة بريطانية من بين 82 جامعة مدرجة. ولأول مرة منذ 70 عاماً، علماء المسبار القمري الصيني «تشانغ أه-4» يحرزون جائزة الفضاء العالمية من قبل الاتحاد

العالمي للجامعات لعام 2021 يوم 10 حزيران الحالي، حيث دخلت 6 جامعات صينية المراتب الـ 100 الأولى. ومن بينها، حققت ثلاث جامعات، وهي جامعة تسينغها وجامعة فودان وجامعة شانغهاي جياوتونغ المراتب العليا لها على هذه القائمة. حيث تقدمت جامعة تسينغها من المرتبة الـ 16 إلى المرتبة الـ 15 عالمياً، كما احتلت المرتبة الـ 3 آسيوياً.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



الشيخ صالح العلي «1887-1950» قائد وطني سوري، قاد واحدة من أكبر الثورات السورية ضد الاستعمار الفرنسي، وقبل ذلك دعم ثورات الفلاحين ضد الإقطاع في الساحل السوري وحمل السلاح ضد العثمانيين، كما تبين بعض رسائله احتجاجاً ضد ممارسات الشركات الأجنبية الرأسمالية بحق فلاحي ومزارعي التبغ في الساحل. في الصورة التمييز صالح العلي بعمر السادسة عشرة عام 1903 نقلاً عن وثيقة دراسية تتضمن علامات المواد التعليمية في ذلك الزمن.



مسابقة بوشكين في دمشق

شهد مركز العلم والثقافة «المركز الثقافي الروسي» في دمشق، مراسم توزيع الجوائز على الفائزين في مسابقة بوشكين التي أقيمت هناك بمناسبة حلول الذكرى الـ 221 لميلاد الشاعر الروسي «1799-1837» ويذكر أن المركز استأنف عمله في ربيع عام 2020 في دمشق بعد انقطاع زمني دام 7 أعوام. وبادر المركز منذ شهر إلى إقامة مسابقة أونلاين على الإنترنت بعنوان «بوشكين»، وشارك فيها 74 شخصاً من قراء مؤلفات ألكسندر بوشكين، منهم 37 سورياً. وانضم إلى المسابقة إلى جانب الروس والسوريين هواة إبداع ألكسندر بوشكين من لبنان والأردن ومصر ومنغوليا. وشاركت فيها كذلك مجموعة من الأطفال من روضة الأطفال بمدينة روستوف.



مجموعة قصصية مترجمة

اختار الشاعر أيمن أبو الشعر مجموعة من روائع القصص الروسية في العصر الحديث وترجمها إلى العربية، تحت عنوان: مختارات من روائع الأدب الروسي، وجمعها ضمن كتاب واحد ليقدّمها إلى القارئ. ومن القصص التي اختارها أبو الشعر أنزياح الجليد لمكسيم غوركي، وقصة الفنان المجنون لإيفان بونين، التي توحى بأنها جزء من يوميات معيشة رصدها رمزياً ليسقطها على الواقع، وقصة لميخائيل بولغاكوف، حيث يقدم فيها شهادة على العصر، عبر مرحلة من مراحل الحرب الأهلية. وقصة ما لا ينسى ليوري بونديريف، وتحكي عن سير المعارك على الجبهات، بينما عرضت قصة النج لباستروفسكي أحداث الحياة العادية زمن الحرب.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/06/14» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الدحيح: أي العلوم تستحق «الشعبنة»؟



بعد تعاون دام ثلاث سنوات، أعلنت قناة «الجزيرة بلس»، عبر بيان لها توقف برنامج الدحيح الذي يقدمه الإعلامي المصري أحمد غندور، مما أثار حالة من الحزن والجدل على مواقع التواصل الاجتماعي، وأعاد النقاش حول الأسباب الحقيقية المحتملة لهذا الإيقاف كخلافات أيديولوجية بين مضمون البرنامج وسياسات قناة الجزيرة وتوجهاتها الدينية.

■ نور ابو فراج

لكن هذا المقال لن ينشغل بتحليل أسباب التوقيف، بل سيتخذ من النقاش الدائر اليوم حول البرنامج وشعبيته مدخلاً للتحقيق لأفكار أخرى تتعلق بتحديات تطوير محتوى جذاب يحقق المعادلة الصعبة بإمتاع الناس وإفادتهم حقاً.

نظرة إلى الوراء حول صعود الدحيح

درس أحمد غندور «26 عاماً» علم الأحياء في الجامعة الأمريكية في القاهرة وبدأ قبل سنوات برنامجاً على اليوتيوب بإمكانات بسيطة. حمل برنامجه اسم «الدحيح» ورفع شعار «شعبنة العلوم» عبر تقديم الأفكار العلمية والفلسفية بأسلوب مبسط وساخر لغير المختصين.

من حيث الشكل، يطل غندور أسبوعياً على جمهوره من استديو تم تحويله إلى ما يشبه غرفة شاب جامعي من طبقة متوسطة، نرى فيها سريراً وجهاز كومبيوتر وبعض قطع الأثاث البسيطة. ما يميز الديكور الشعور بالاحتفاظ الذي يتركه، والمتولد بصورة أساسية من كثافة الصور والملصقات التي تم تعليقها على الجدران، والتي تشي بالاهتمامات المختلفة لصاحبها، بحيث تركز إلى حد كبير الإحساس بكثافة ما يريد قوله. تختار كل حلقة من حلقات الدحيح موضوعاً محدداً، قد تكون عبارة فلسفية، مثل: «القلة هي الكثرة» أو تساؤل حول إحدى النظريات

الفيزيائية كالثقب الأسود والانفجار الكبير. أو تختار الإضاءة على شخصية شهيرة من هتلر إلى ميسي. انطلاقاً من هذه الموضوعة المحددة يتدفق حديث الدحيح ويتشعب مقدماً للمشاهد توارخ وأمثلة تدعم فكرته، والأهم من ذلك: أنه يلحقها بسيل من أسماء الباحثين والكتّاب والجامعات «المرومقة» التي تمنح تلك الأفكار مزيداً من القداسة وتجعلها تبدو أقرب إلى المسلمات.

حول خصوصية المضمون

تضعنا برامج العلوم الساخرة، «الدحيح» نموذجاً، أمام إشكالية تتعلق بتبسيط العلوم لغير المختصين وتكريسها لسطوة مؤسسات علمية محددة. فالخوف يتجلى هنا في تبني الجمهور للمعلومات كما وردت، بما يخلق إحياء بمعرفة زائفة حول نظريات وقضايا بالغة في التعقيد. فالبرنامج يعيد النقاش حول كيفية الحكم على مصداقية المصادر، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن مجتمع البحث العلمي تحكمه علاقات معقدة قائمة أحياناً على شراكات بين جامعات ومؤسسات بحثية وشركات عابرة للقارات، بحيث قد تدعم الأخيرة مثلاً مؤتمراً علمياً لترويج أفكار معينة كما اعتادت شركة بيبسي مثلاً على دعم مؤتمرات تؤكد تماماً أن السكر المستخدم في المشروب الغازي للحمية ليس مضرًا. إلى جانب إشكالية المصادر، يتبنى الدحيح صراحةً منطلقات فكرية مستقاة من اقتصاد السوق الحر، وتحديداً تلك التي

لا يمكن إنكار
جاذبية فكرة
«جعل العلم ممتعاً
ومتاحاً للجميع»
لكن ومقابل
هذه الخصوصيات
هناك الكثير من
الإشكاليات التي
ينبغي أخذها في
الحسبان

تحكي عن بعض استراتيجيات التسويق أو كيفية نشر أفكار مستحدثة، ويعالج من نفس التوجه مفاهيم اقتصادية، مثل: البطالة والربح والتنمية الاقتصادية.

المزاوجة بين المنصات الرقمية والتلفزيون

تقدم برامج اليوتيوب نفسها باعتبارها حركة احتجاج على وسائل الإعلام التقليدية، والخطوط الحمر والأطر التحريرية المغلقة. لكن يبدو اليوم أن الخصام بين الاثنين قد تلاشى، خاصة مع العروض السخية التي تقدم من قنوات مختلفة لليوتيوبيين الناجحين من أجل إنتاج برامج احترافية بميزانيات ضخمة. وهذا ما حصل مع برنامج الدحيح حينما اشترته المنصة الرقمية لقناة الجزيرة «+AD» قبل ثلاث سنوات، مما زاد من انتشار وشعبية البرنامج وضمن وصوله إلى شرائح جديدة من المتابعين. تبعاً للمنطق البسيط، يمكن لأي شخص تأسيس قناة على اليوتيوب والتوجه إلى ما يقارب البليون شخص. لكن الحقيقة أنه وفي عالم مزدحم مشابه، ينشط عمل أدوات الاصطفاء. فاليوتيوب اليوم أشبه ببرنامج ضخم لاختيار الهواة. لجنة التحكيم هنا مؤلفة من قنوات تلفزيونية ومنظمات دولية وعلامات تجارية تبحث عن وجوه جديدة أو شبان موهوبين ذو شعبية، يحملون اسمها ويروجون لمنتجاتها أو أفكارها. أما تجارب الأداء فتحصل بصورة عفوية وعلى امتداد زمني طويل، فما على لجنة التحكيم سوى مراقبة «مقياس الشعبية والانتشار».

ماذا نقول لنا شعبية الدحيح؟

تخبرنا شعبية برنامج الدحيح بأمر مهم جداً، فهي تدلل على أن الناس في العمق يرغبون في متابعة مضامين تبدو لهم «عميقة» أو

«ذات مغزى» أو تحتوي على جرعة علمية وفكرية، فهم يريدون الإحساس بهذه القيمة دون أن يرهقوا أنفسهم حقاً بالبحث والتقصي، يريدون الثقل لكنهم يريدون الخفة أيضاً. والدحيح بصورة أو أخرى يتيح لهم هذا الأمر، فهو يركز لديهم شعوراً بأنهم تعلموا شيئاً جديداً، أو استثمروا جزءاً من وقتهم بالحصول على معلومات ذات قيمة، دون الشعور بالملل. وعلى الرغم من أن المشاهدين وبسبب طبيعة السرد المكثفة قد لا يستطيعون التوقف لمحاكمة المعلومات التي يسمعونها، ناهيك عن محاولة التدقيق فيها أو أخذ موقف منها.

يحتاج تحليل ظاهرة إعلامية كالـدحيح توخي الدقة، بسبب تعقد العوامل التي ينبغي أخذها في الحسبان. من جهة لا يمكن إنكار الموهبة الاستثنائية للمقدم القائمة على خفة الدم والذكاء والمقدرات التمثيلية، إلى جانب براعته في خلق نوع خاص من الألفة مع المشاهد بحيث يشعر الأخير أنه أمام صديق ثرثار محبب. هذا ولا يمكن أيضاً إنكار جاذبية فكرة رفع شعار «جعل العلم ممتعاً ومتاحاً للجميع». لكن ومقابل هذه الخصوصيات هناك الكثير من الإشكاليات التي ينبغي أخذها في الحسبان. فالدحيح تحول من مبادرة خلاقة ومختلفة إلى منتج إعلامي تشتريه الشبكات الإعلامية التي تمتلك المال الأكبر. ربما الأمر الأساسي الذي أثار دهشة جمهور البرنامج في الأيام القليلة الماضية، اضطرابهم لاكتشاف بأن صديقهم الثرثار لا يتكلم لوحده، بل يتخفى وراء فريق ضخم مدعوم بمقدرات إنتاجية ضخمة تروج وتدعم أفكار محددة، وبالتالي فالسؤال اليوم: أين سيظهر الدحيح لاحقاً ومع من سيتعاقد، وأي نوع من الأفكار والمعارف يريد لها أن تكون متاحة للجميع؟